التمهيد

أوّلاً ـ نشْـــأَة النحو البغداديّ وآراء العلماء فيه.

ثانياً ـ تطوَّر المدرسة البغدادية وأشهر أعلامها.

ثالثاً ـ تَرْجَمَة لأشهر نحاة بغداد .

1 ـ ابن كَيْسَـــــــــان (ت299هـ) .

2 ـ أبو عليّ الفارســـيّ (ت377هـ) .

3 ـ ابــن جِنـِّـــــــي (ت392هـ) .

رابعاً ـ تَرْجَمَة للرَّضـيِّ الأســـتراباذي .

خامساً ـ التعريف بكتاب: (شرح الرَّضيِّ على الكافية) .

أولاً ـ نشأة النحو البغدادي وآراء العلماء فيه:

كثر الكلام حول المذاهب النحوية قديماً وحديثاً، فلا تجد حديثاً عن النحو البغدادي إلاّ ويسبقه الحديث عن النحو البصري والنحو الكوفي، لأنه انتخابٌ منهما، ويقومُ على أصولهما.

وحيث إنّ موضوع البحث يتعلق بالنحو البغدادي، لذلك سوف يقتصر الحديث على هذا المذهب، وذلك متمثلاً في خمسة عناصر أساسية هي نشأة هذا العلم، وتطوره وبيان خصائصه، ودحض حجج المنكرين لوجوده، وأشهر أعلامه .

كانت بغداد في أول أمرها بعد أن بناها الخليفة العباسي المنصور عام (146هـ)، مدينة الخلافة، والسلطان، والحكم، ولم تكن مأوى لرواد العلم والمعرفة في بادي الأمر[1].

وفي منتصف القرن الثالث الهجري أصبحت بغداد حاضرة الخلافة العباسية، حيث انتشر العمران، وكثرت المساجد، وازدهرت الحركة التجارية بها، فراج سوقها التجاري، وكانت أخلاطاً من مختلف الأجناس[2]، وقد فاقت شهرتها مدينتي البصرة والكوفة، حيث فتح الخلفاء أبوابهم للعلماء، وعملوا على تشجيعهم للعلم والمعرفة، فاتجه كثير من نحاة البصرة والكوفة إلى هذه المدينة رغبة في العلم، والشهرة، وسعياً وراء المال والثروة[3]، وقد أدى ذلك إلى نشوء صراع ومنافسة بين البصريين

1– ينظر الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط 1 ، 1985م، ص: 536 .

2– ينظر حضارة الإسلام في دار السلام، جميل بن نحلة المدور، مطبعة المقتطف، مصر، 1888م، (د ط)، ص: 28 .

3– ينظر الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، ص: 536 .

والكوفيين[1]، وانتشر في البداية النحو الكوفي في بغداد، عن طريق الكسائي(ت189هـ)، والفرَّاء(ت207هـ)، وكان الكوفيون أسبق إلى بغداد من البصريين.

وأول محاولات البصريين في القدوم إلى بغداد، والوصول إلى قصور الخلفاء كانت عن طريق عيسى بن عمر الثقفي(ت149هـ) الذي دارت بينه وبين الكسائي عدة مناظرات [2]، كما قَدِمَ الأصمعي(ت216هـ)، إلى بغداد وأجرى بعضاً من المناظرات مع الكسائي منها ما كانت بحضور الخليفة العباسي هارون الرشيد[3]، وكذلك قَدِم سيبويه(ت180هـ) إلى هذه المدينة، وهنا شعر الكسائي بخطر حقيقي بقدوم هذا العالم الكبير، وأنَّ صراعه مع الأصمعي وغيره لم يكن شيئاً، وأعدَّ العُدة لملاقاته،" فأتى الكسائي بجعفر بن يحيى بن برمك، والفضل بن يحيى بن برمك، وقال: أنا وليّكما، وصاحبكما، وهذا الرجل إنما قدِمَ ليُذهب محلِّي"[4]، وكان الكسائي في هذه المناظرة مضطرباً فاقداً الثقة بنفسه مما جعله يحْضِر معه الفراء، وخلف الأحمر(ت180هـ)، وغيرهما من أصحابه الكوفيين، وهذا التجمع يدل على التعصب، والشعور بالخوف من انتصار سيبويه لأنه انتصار للبصريين، وحينئذ ستفتح أبواب بغداد على مصراعيها ليتدفق البصريون عليها، كما تدفق عليها

1- ينظر موسوعة النحو والصرف والأدب، إميل بديع يعقوب، مطبعة دار السلام، ط5، 1988م، ص: 617 .

2- ينظر طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط 2، (دت)، ص: 40 : 45 .

3- ينظر مجالس العلماء، لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي، تح. عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط 3، 1999م، ص: 35 .

4- طبقات النحويين واللغويين، للزُّبيدي، ص: 68 .

الكوفيون من قبل، ووقعت بينهما المناظرة الشهيرة التي تُعرف بـ(المسألة الزُّنْبُوريَّة)[1].

وقَدِمَ إلى بغداد العالم النحوي البصري، يحيى بن المبارك العدوي الملقب باليزيدي(ت202هـ)، وحدثت بينه وبين الكسائي عديد من المناظرات بحضور الرشيد، وكثيرا ما انتصر اليزيدي على الكسائي في هذه المناظرات[2].

ورحل إلى بغداد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد(ت285هـ)[3]، وكان أول لقاء بين المبرِّد وأصحاب ثعلب في مسجد بغداد، حيث يلتقي ثعلب وأصحابه فيه ويسمعون منه ما قاله الكسائي، وما قاله الفراء، وعندما حلَّ المبرِّد بينهم، وأخذ يتحدث في المسائل النحوية، فغضب ثعلب من منافسة المبرِّد له، فطلب من تلاميذه أن يذهبوا لمناقشته في بعض المسائل النَّحوية، ومحاولة إسكاته، فكان أبو إسحاق الزجّاج(ت310هـ) يسأل والمبرِّد يجيب عنها، فاندهش الحاضرون من مقدرة الشيخ، وفصاحته، وقوة حجّته، وبهذا انصرف كثير من الدارسين عن ثعلب، وانحازوا إلى المبرِّد، ولازموه، ومن بينهم أبو علي الدينوري(ت289هـ)، وأبو إسحاق الزجَّاج[4]، وبهذا أصبح المبرِّد شيخاً يحمل أصولاً جديدة، ونحواً يختلف في منهجه عن المنهج الكوفي المعروف في بغداد، وكان لهذا المنهج الجديد الأثر الكبير في نشأة النحو البغدادي، أو ما يُطلق عليه المدرسة البغدادية.

وقد ظهرت ملامح هذه المدرسة في أواخر القرن الثالث الهجري من خلال اجتماع العلماء في بغداد من كل حدبٍ وصوب في مساجدها، ومجالسها العلمية، وباختلاف هؤلاء العلماء من خلال المنهجين البصري والكوفي "نشأ في هذه الفترة جيلٌ من النحاة كانوا يتنقلون بين حلقات الفريقين، بعضهم يميل مع البصريين،

---

1 – ينظر مجالس العلماء، للزجاجي، ص: 9 و 10.

2– ينظر المصدر السابق، ص: 220 و 223.

3– ينظر بغية الوعاة، للسيوطي، جـ 1، ص: 296 ، 271 .

4– ينظر مجالس العلماء، للزجاجي، ص: 125 و 127.

وبعضهم مع الكوفيين، وبهذا وُجِدَ تياران: تيار يأخذ برأي البصريين وتيار يأخذ برأي الكوفيين، ومع ذلك فهم ينتخبون من آراء الفريقين ويتخيّرون دون تعصب لأحدهما"[1]، ومن أهم ما مهَّد لهذا الاتجاه الجديد أنّ أوائل النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب، وبذلك بدأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويهتمُ بالتعمق في دراسة مصنَّفات أصحابهما، والوصول من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة[2] .

وقد أحدث الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت215هـ) بإقامته في بغداد تقارباً بين البصريين، والكوفيين حيث استطاع إقراء كتاب سيبويه للكوفيين، وتأليف الكتب لهم، وحاول التقريب بين أصول البصرة، وأصول الكوفة في السماع والقياس والتعليل، وبهذا يُعَدّ أولَ مَنْ وضع حجر الأساس لنشأة النحو البغدادي[3]، وبنهاية زعامة المدرسة البصرية برئاسة المبرِّد، ونهاية المدرسة الكوفية برئاسة ثعلب، ظهر جيل من النحاة، وطلاب العلم ببغداد ينتقلون بين حلقتي هذين العالمين الجليلين: المبرِّد، وثعلب.

وبهذا امتزجت الآراء البصرية والكوفية، عن طريق الترجيح بين المدرستين في بغداد، على أساس من المعرفة، وهكذا انصهر المذهبان البصري والكوفي في مذهب ثالث هو المذهب البغدادي[4].

1- مراحل تطور الدرس النحوي، عبدالله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1993م، ص: 126.

2- ينظر المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف مصر، ط 7 (د ت)، ص: 245.

3- ينظر المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، رسالة دكتوراه مطبوعة، محمود حسيني محمود، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 1، 1986م،ص: 76.

4- ينظر المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل أربد الأردن، ط 3، 2001م، ص: 198 ـ 199.

ثانياً ـ تطوَّر المدرسة البغدادية وأشهر أعلامها:

بدأ النحو البغدادي مستلهِماً من آراء البصريين تارة، وآراء الكوفيين تارةً أُخرى محاولاً محو التعصب لأحد الطرفين، فقد ذكرت خديجة الحُديثي: بأنَّ أوائل المدرسة البغدادية من كان بصري النزعة في التعلم والتلقي، وفي الآراء والاتجاه، ومنهم مَنْ كان كوفي المذهب، ومنهم مَنْ أخذ عن هذا وذاك، أو اختار من آراء المذهبين، ومنهم من ظلّ بصرياً أو كوفياً رغم أخذهم عن الشيخين[1]، وقد مرَّ هذا النحو بثلاثة أطوار حتى ظهر جلياً بصورة النضج والاستقرار، وبرز في كل طورٍ ثُلةٌ من العلماء منهم:

الطور الأول: ويضم الجيل البغدادي الكوفي الذين تتلمذوا على يد أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب(ت291هـ)، ومن أبرز أعلام هذا الطور[2]:

1- أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيْسان (ت299هـ)

2- ابن شقير وهو أبو بكر بن أحمد بن الحسين بن العباس(317هـ).

3- أبو بكر محمد بن منصور المعروف بابن الخياط(ت320هـ).

4- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت327هـ).

1- ينظر المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص 218 – 219.

2- ينظر المصدر السابق، ص 223، والمدرسة البغدادية في النحو العربي ص 166 – 203، والبغداديون من النحاة في كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري – آراؤهم واجتهاداتهم – رسالة ماجستير، إعداد الطالبتين مبروكة ليحيو، ومريم هاني، إشراف د. أحمد الشايب عرباوي، الجمهورية الجزائرية، جامعة الشهيد جمعة لخضر بالوادي، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، العام الجامعي، 2018 – 2019م، ص 23 – 28.

الطور الثاني: ويضم الجيل البغدادي البصري الذي عاصر وتتلمذ على يد المبرِّد، ومن أشهر أعلام هذا الطور[1]:

1- أبو إسحاق إبراهيم بن السرِّي الزَّجَّاج(ت310هـ).

2- أبو بكر محمد بن السرِّي المعروف بابن السَّرَّاج(316هـ).

3- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي النحوي البغدادي(ت339هـ).

4- محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر الملقب بـ (مبرمان)(ت345هـ).

5 – ابن درستويه وهو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان(ت347هـ).

6- أبو سعيد الحسين عبدالله المرزبان المشهور بالسيرافي(ت368هـ).

7- أبو علي الفارسي(ت377هـ).

8- أبو الحسن علي بن عيسى المشهور بالرَّماني(384هـ).

9- أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ).

الطور الثالث: ويضم الجيل البغدادي الترجيحي وهو طور البغداديين المتأخرين ومن أشهر أعلامه[2]:

1- علي بن عيسى الربعي(ت420هـ).

2- أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري(ت538هـ).

1- ينظر المدارس النحوية خديجة الحديثي، ص 219- 222، والمدرسة البغدادية في النحو العربي، ص 205 – 391، والبغداديون من النحاة في كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، 28 – 32.

2- ينظر المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص 223، والمدرسة البغدادية في النحو العربي، 395-441، والبغداديون من النحاة في كتاب مغني اللبيب، ص 33 – 34.

3- أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنبا ري(ت577هـ).

4- أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين (ت616هـ).

5- ابن يعيش وهو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السريا(ت643هـ).

خصائص المذهب البغدادي :

إنّ أهمَّ ما يتميز به المذهب البغدادي هو الخلط بين المذهبين البصري والكوفي والانتخاب، وهو الخروج عن دائرة التعصب والتبعية للكوفيين أو البصريين، والتساهل في السماع والأخذ عن لغات العرب، فالبغداديون لا يميزون بين لغة وأخرى، أو يفضلون ما ورد عن قبيلة على قبيلة أخرى، فاللغات عندهم، كلها يحتج بها، فابن جِنّي يُصرَّح بأن: "اللغات على اختلافها كلها حجة"[1]، فأخذوا عن الأعراب من بني عقيل الذين توطنوا في العراق، ويرفض البغداديون وصف لغات العرب بالشذوذ، وإن خالفت قياس البصريين[2].

ومن خصائص النحو البغدادي، التساهل في القياس في كل ما سمعوه، فكانوا يقبِلون بالمثال الواحد، ويقيسون عليه، واللجوء إلى التحليل والتأويل والتعليل، وكثرة الاحتجاج بالحديث، والاستشهاد بشعر المولدين، كبشّار(ت167هـ)، وأبي نواس(199هـ)[3].

قضية الخلاف في وجود المذهب البغدادي :

1- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح. الشربيني شريدة، دار الحديث القاهرة، 2007م، 10/2.

2- ينظر المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، محمود حسيني محمود، مؤسسة الرسالة للنشر والطبع والتوزيع بيروت، ط1، 1986م، ص: 129.

3- ينظر المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ، ص: 128 : 149.

أثبت بعض القدماء والمحدثين أنَّ للبغداديين مذهبهم المتميز بمغايرته للمذهب البصري والمذهب الكوفي، غير أن بعض القدماء اغفلوا في مصنفاتهم المذهب البغدادي، وذهب بعض المستشرقين والمحدثين إلى إنكاره، فقديماً صنّف محمد بن الحسن الزّبيدي(ت379هـ)، كتابه(طبقات النحويين واللغويين)، فقدّم طبقات البصريين ثم أعقبها بطبقات الكوفيين وبعدها جاءت طبقات المصريين وطبقات القرويين، وطبقات الأندلسيين[1]، ولم يترجم للبغداديين على الرُّغم من قوله في ترجمته لأحمد بن كَيْسان(ت299هـ): "وكان بصرياً كوفياً، يحفظ القولين، ويعرف المذهبين"[2] وهذا اعتراف صريح بالمذهب البغدادي، ووَضَعَه ضمن الطبقة السادسة في صفوف الكوفيين، على الرغم من قوله: "وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر"[3] .

وجاء من بعده، ابن النديم(ت380هـ)، وتحدَّث في البداية عن النحويين واللُّغويين البصريين، وعن النحويين واللُّغويين الكوفيين، وخصّ باباً مستقلاً في كتابه بعنوان: "أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويين واللُّغويين ممن خلطوا بين المذهبين"[4]، وذكر أحمد بن كيسان ممن خلطوا بين المذهبين، ولم يذكر البغداديين بالاسم[5] .

أمَّا الباحثون العرب المحدثون، فقد اختلفوا بين مؤيد لوجود المذهب البغدادي، وبين منكر له ومن المنكرين إبراهيم السامرائي: حيث ذهب إلى نفي وجود مدارس

1- ينظر طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص: 21 و 125 و 157 و 189 و211 و 223 و 251.

2- المصدر السابق، ص: 153.

3- المصدر نفسه، والموضع نفسه.

4- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة بيروت، (دط)، (دت)، ص120.

5- ينظر المصدر السابق، ص: 89.

نحوية، ويقرّ بوجود مدرسة نحوية واحدة، وهي المدرسة البصرية بقوله: "لقد أنكرتُ أن يكون مدرستان هما البصرة، والكوفة؛ فالنحو القديم واحد، وإن كان هناك من شيءٍ فاختلاف اللاحقين ممن دعوا بالكوفيين عن المتقدمين البصريين بمسائل تتصل كما أشرت بالفروع وليس بالأصول"[1].

وذهب فاضل صالح السامرائي إلى إنكار المذهب البغدادي بقوله: "والذي أراه في هذا الشأن أنه لا يصح إطلاق اسم (مذهب) أو (مدرسة) إلاّ أن تكون هناك أسس مستقلة وآراء متميزة واضحة محددة، وإلاّ فهو إمَّا مذهب بصري، وإمَّا مذهب كوفي، أو نحوهما، وأرى أن المكان وحده لا يصح أن يُسَمَّ المدرسة باسم ما فتُعِدّ مدرسة نحوية مستقلة"[2].

وذهب إلى إنكار المذهب البغدادي كذلك عبد الفتاح شلبي[3]، وعلي النجدي ناصيف[4].

وقد أنكر مصطفى عبد العزيز السنجرجي ما ذهب إليه هؤلاءِ المنكرون، للمذهب البغدادي، بقوله: "وقد جاء رفضهم استناداً إلى شروط اشترطوها لتكوين المذهب اللُّغوي وهي شروط مستحدثة مستمدة من مذاهب الغربيين واتجاهاتهم اللُّغوية، فأخذوا ينادون بها ناسين أو متناسين أنّ للعربية ظروفها الخاصّة بها التي

1- المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان الأردن، ط 1، 1987م، ص:159.

2- ابن جني النحوي، فاضل السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 1389هـ، ص: 251.

3- ينظر أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية، وآثاره في القراءات والنحو، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة جدة، السعودية، ط3، 1989 م، ص: 446.

4- ينظر تاريخ النحو، علي النجدي ناصيف، دار المعارف مصر، (د ط)، 1978م، ص: 35.

تتمثل في الحافز على دراستها، والبحث عن مصادرها، وتكوين مذاهبها"[1]، وقال أيضاً: "إنّ المنصفين من الباحثين قد وضّحوا لنا نشأة هذه المذاهب، والظروف التي ساعدت على تكوين خصائصها والمنهج الذي سار عليه إمام كلِّ مذهب"[2] .

ثالثاً ـ تَرْجَمَة لأشهر نحاة بغداد:

1 – ابن كَيْســـــــــان (ت299هـ):

نسبه ومولده: اختلفت المصادر في سلسلة نسبه فقيل: هو "أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان[3]، وذكر ياقوت الحموي، والفيروز آبادي، بأنّ اسمه هو "محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي"[4]، وقيل اسمه أحمد حيث ذكر ذلك بنفسه في كتابه (الموفقي) بقوله:" قال أبو الحسن أحمد بن محمد كيسان"[5]، وورد اسمه(أحمد)، على لسان تلميذه محمد بن بحر الرُّهْنيُّ (ت340هـ)، حيث قال: "سمعت أحمد بن محمد بن كيسان النحوي، وأنا اقرأ عليه كتاب سيبويه"[6]، ولم تشير تشير معظم المصادر التي اطلعت عليها إلى السنة التي ولد فيها ابن كيسان ولا إلى

1– المذاهب النحوية في ضوء الدراسات النحوية الحديثة، مصطفي عبدالعزيز السنجرجي، المكتبة الفيصيلية مكة، ط1، 1406هـ، ص: 122– 123.

2– المصدر السابق، ص: 123.

3– ينظر مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1985م، 1/ 159.

4– معجم الأدباءِ، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرُّومي الحموي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1991م، 93/5، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تح، محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2000م، ص: 249 و 155.

5– الموفقي في النحو، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كَيْسَان، تح، عبدالمحسن الفتلى، وهاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد، العدد الثاني 1975م، ص: 106.

6– معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 5/ 93.

الفترة التي عاشها في بغداد، ولكن عن طريق طبقته وشيوخه وتلاميذه نستطيع القول بأنه ولد في أوائل العقد الرابع من القرن الثالث الهجري، "محتكمين في ذلك إلى العادة من تقارب أعمار الطبقة الواحدة، ووجود فاصل زمني بين طبقة التلاميذ وطبقة الأساتذة" .

وقد اختلف في (كَيْسان)، هل هو اسم؟، أم لقب، والذي أُرجحه هو إنَّ (كيسان) لقب، وهو لقب لأبيه، لقوله في الموفقي: " قال أبو الحسن أحمد بن محمد كيسان"[1] أي لم يفصل بين اسم أبيه وكيسان بـ (ابن)، وكذلك بما ورد عن الخطيب البغدادي بقوله: "وذكر أبو القاسم عبد الواحد بن برهان أنَّ كيسان ليس باسم جده، وإنَّما هو لقب أبيه"[2].

نشأته: على الرُّغم من شهرة ابن كيسان في النحو واللغة إلاّ أنّ كتب التراجم كانت شحيحة في سرد سيرة حياته الأولى، وولادته ومراحل نشأته، وكل ما نعرفه أنه ولد ونشأ في بغداد وعاش فيها.

شيوخه : تتلمذ ابن كَيْسَان عن شيوخ كثيرين، بصريين وكوفيين، ومن أشهرهم :

1 – أبو عمـر بَنْدارُ بن عبد الحميـد بن لِرَّة الكَـرجي الأصبهاني (ت 270هـ)[3]

2 – أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرِّد[4](ت285هـ).

1– الموفقي في النحو، لابن كَيْسَان، ص: 106 .

2– تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، 1/351–352.

3– ينظر الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تح، أحمد الأرناووط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 10/ 183.

4– ينظر طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص: 153.

3 – أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني النحوي المعروف بثعلب[1](ت291هـ).

تلاميذه : أقبل عدد كبير من طلاب العلم على مجلس ابن كَيْسَان، من أشهرهم :

1 – أبو بكر محمد بن عثمان بن مسبح الشيباني المعروف بالجعد(ت288هـ)[2].

2 – أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المُرادي النحّاس(ت338هـ)[3]

3– أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي(ت340هـ)[4]،

4– أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون المعروف بالقالي (ت356هـ)، قال أبو علي القالي: "قال لنا أبو الحسن بن كيسان رحمه الله: الصبير: الغيم الأبيض؛ الشديد البياض"[5].

مكانته وآراء العلماء فيه: ذكرت كتب التراجم أنّ ابن كيسان كان ملماً بمذهب البصريين، والكوفيين، وكان من الذين خلطوا بين المذهبين، وأنه أميل إلى المذهب البصري[6]، وكان عارفاً بعلوم العربية، حافظاً لها ولأشعارها، متحرراً من العصبيّة

1– ينظر طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص: 153.

2– ينظر نزهة الألباء، لابن الأنباري، ص 229.

3– ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص: 220.

4 – ينظر الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح، د. مازن مبارك، دار النفائس بيروت،ط 3، 1979م، ص: 78 ، 79.

5 – البارع في اللغة، لأبي علي إسماعيل بن القالي، تح، هاشم الطعّان، مكتبة النهضة بيروت، ط1، 1975م، ص 612.

6 – ينظر مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد مصطفى، دار الكتب العلمية بيروت، ط، 1، 1985م، 1/ 159، معجم الأدباء، ياقوت الحموي، جـ 5، ص: 93.

المذهبية، بدليل أخذه عن الشيخين ثعلب والمبرِّد، رغم ميله إلى المذهب البصري[1]، وكان أبو بكر بن مجاهد(ت324هـ) يعظّمه ويقول: "إنه أنحى من الشيخين يعني ثعلباً، والمبرِّد"[2].

وقد ذكر عنه ياقوت الحموي: "أنه خلط المذهبين، لكنه إلى مذهب البصريين إميل"[3]، قال أبو حيَّان التوحيدي: "ما رأيت مجلسا أكثر فائدة وأجمع لأصناف العلوم والتحف من مجلسه، وكان يجتمع على بابه نحو من مائة رأس من الدواب للرؤساء، والأشراف الذين يقصدونه، وكان إقباله على صاحب الرقعة والخَلق، كإقباله على صاحب الدِّيباج والدّابة والغلام"[4].

آثاره العلمية:

ترك ابن كيسان عدداً كبيراً من الكتب والتصانيف في مختلف العلوم، تناول فيها عُلُوم القرآن والحديث والتفسير، وعلوم النحو والصرف واللغة، أكثرها لم يصل إلينا، وهي على النحو الآتي:

1- **الموفقي في النحو** مطبوع، بتحقيق عبد المحسن الفتلي، وهاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد العدد الثاني 1975م

2- **حد الفاعل والمفعول:** مفقود ذكره الصفدي[5].

---

1 – ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، 1/ 18 – 19.

2 – شذرات الذهب في أخبار من ذَهَب لابن العماد، تح، عبدالقادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق وبيروت، ط 1، 1988م، 3/ 422.

3- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 5/ 94.

4- بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، للسيوطي، 19/1.

5 – ينظر الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تح، أحمد الأرناووط، وتركي مصطفى، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 2000م، 25/2.

3-**الحقائق:** مفقود ذكره ابن النديم[1].

4-**الشاذاني في النحو:** مفقود ذكره ابن النديم[2].

5-**شرح السبع الطوال:** ذكره صاحب نزهة الألباء[3].

وفـاتـه: اختلفت كتب التراجم في تحديد وفاة ابن كيسان على قولين:

القول الأول: أجمع أكثر الذين ترجموا له على أنّ وفاته كانت يوم الجمعة لثمانٍ خلون من ذي القعدة سنة تسع وتسعين ومائتين، منهم الزبيدي المتوفى سنة(379هـ)، وتبعه أكثر المترجمين[4] .

والقول الآخر: إنه توفى سنة (320هـ)[5]، وهي آراء يغلبها الظن، وهناك مَنْ قال: إنَّ إنَّ
تاريخ وفاته (299هـ، أو 320هـ) ولم يحددوا تاريخاً محدداً[6]، وأُرجح القول الأول

---

1 – ينظر الفهرست لابن النديم، دار المعرفة بيروت، (دط)، (د ت) ص: 115.

2- ينظر المصدر السابق، ص: 89.

3 – ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري: تح، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار بيروت ط3، 1985م، ص78.

4- ينظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص 153، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، ص: 178.

5- ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي، 5/ 94، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة لأحمد بن مصطفى، ص: 160.

6- ينظر معجم الأدباء ياقوت الحموي، 5/ 95 ، 96 ، وتاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة، عبد الحليم النجار، دار المعارف مصر، ط5، (دت)، 2/ 171.

لأنّ معظم كتب التراجم ذكرت ذلك، وكذلك تحديد اليوم والشهر والسنة أبلغ دليل على صحة هذا التاريخ .

2 ـ أبو علي الفارسي (ت377هـ):

اسمه ونسبه ومولده: هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي[1]، ولد في مدينة (فسا)، بفارس[2]، ذكر ابن خَلّكَان أنه ولد سنة (288هـ)[3]، وينسب إليها فيقال عنه أبو علي الفسيوي[4]، "أمه عربية سَدوسية من سَدوس شيبان من ربيعةَ"[5]، ولقب بالفارسي، وبالنحوي[6]، وكنيته أبو علي[7].

شيوخه : تتلمذ أبو علي الفارسي على عدد من الشيوخ، منهم:

1ـ أبو إسحاق إبراهيم بن السّري بن سهل الزَّجَّاج(ت311هـ)، وقد ذكر الفارسي حضوره مجلس الزَّجَّاج[1] .

1- ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تح، إحسان عباس، دار صادر بيروت، (د ت)، 2/ 80.

2 – ينظر معجم البلدان، للشيخ شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت الحموي الرومي البغدادي، دار صادر بيروت، (د.ت)، جـ 4، ص: 261.

3 – وفيات الأعيان، لابن خلكان، 2/ 82، وينظر الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزِركلي، دار العلم للملايين، ط 7، 1986، 179/2 .

4 – التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالقادر النحوي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، ط 2، 1999م، ص: 296 و 336 و 466.

5- المصدر السابق ص: 246 و 290 و 371 و 392.

6 – ينظر وفيات الأعيان، لابن خلكان، 2/ 80.

7 – ينظر لسان الميزان، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1971م، 2/ 195.

2ـ أبو الحسن علي بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير(ت315هـ) وذكر أبو علي الفارسي أنه أخذ منه[2] .

3ـ أبو بكر بن السُّري بن سهل البغدادي، المعروف بابن السراج(ت316هـ)، وقد قرأ أبو علي عليه كتاب سيبويه[3].

4ـ أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخيَّاط(320هـ)، وذكر ياقوت عن أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ أن أبا علي الفارسي حضر مجلس أبي بكر الخيّاط[4] .

5ـ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد(ت321هـ)[5].

تلاميذه :

برع لأبي علي الفارسي جماعة من الطلبة أصبحوا أئمة في النحو واللغة منهم:

1- أبو الفتح عثمان بن جِنّي (ت392هـ)[6] .

2- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجَوْهَري(ت398هـ)[7] .

---

8 – ينظر التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ص: 296 و 336 و 541.

1- ينظر التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ص: 246و 290 و 371 و 392.
2- ينظر المصدر نفسه، ص: 550.
3- ينظر معجم الأدباء أو إرشاد الأريب لمعرفة الأديب، لأبي عبد الله ياقوت الحموي(ت626هـ)، 415/2.
4- ينظر المدارس النحوية شوقي ضيف، ص 255.
5- بغية الوعاة للسيوطي، 132/2.
6- ينظر معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 206/2.

3- أبو طالب أحمد بن بكر العبدي(ت406هـ)، أخذ عنه، وشرح كتاب الإيضاح[1].

4- أبو الحسن علي بن عيسى الرَّبعي(ت420هـ)[2] .

5- أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد عبدالوارث ابن أخته(ت421هـ)[3] .

مصنَّفاته:

ترك أبو علي الفارسي ثروة هائلة من المصنَّفات نالت استحسان كثير من العلماء تُعَدَّ من نفائس التراث العربي، ولكثرتها سأكتفي بسرد أهمها:

أولاً – المطبوع:

1- المسائلُ المُشْكِلَةُ (البغداديات)[4] نشرها صلاح عبدالله السنكاري عن دائرة الأوقاف والشؤون الدينية ببغداد 1983م .

2- الإغفال[5]، طبع بتحقيق عبدالله عمر الحاج صدرت عن المجمع الثقافي في أبوظبي 2003م في مجلدين.

3- التعليقة على كتاب سيبويه[6]، حققها عوض القوزي، ونشرها في مطبعة الأمانة بالقاهرة 1990م .

7- ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 232، وبغية الوعاة في طبقات الأدباء والنحاة، 298/1.

1- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، 181/2.

2- نزهة الألباء لابن الأنباري، ص 251.

3- ينظر معجم الأدباء، لياقوت الحموي، 417/2.

4- ينظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي أبي المحاسن المفضل، ص: 27.

5- ينظر بغية الوعاة للسيوطي 1/ 274.

4- الإيضاح العضدي[1]: نُشِرَ هذا الكتاب بتحقيق حسن شاذلي فرهود بالقاهرة 1969م، وبتحقيق كاظم بحر المرجان بالموصل1987م

5- التكملة[2] وهي الجزء الثاني من الإيضاح نشرت بتحقيق حسن شاذلي فرهود بالرياض 1981م، ونشرت بتحقيق كاظم بحر المرجان أيضاً بالموصل1981م .

6- المسائل البصريات[3]: حقَّقها ونشرها محمد الشاطر أحمد بمطبعة المدني بالقاهرة، 1985م .

7- المسائل الشيرازيّة[4]: قام بتحقيقها ونشرها، حسن هنداوي سنة 2004م بدار كنوز أشبيليا.

ثانياً ـ الكتب التي لم تطبع والمفقودة وهى كثيرة منها:

1- الترجمة 2- المسائل الحلبيات 3- نقص الهاذور[5] .

مكانته العلمية:

نال أبو علي الفارسي شهرةً واسعةً ومنزلةً رفيعةً، وصِفَ بأنّه كان إمام وقته في علم النحو، صحب عضد الدولة ابن بويه(ت372هـ)، وارتفعتْ منزلته حتى قال عضد الدولة: "أنا غلام أبي علي الفسوي في النحو"[6]،وقال عنه السِّيوطي :"واحد

6- ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي، 417/2.

1- ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي، 416/2.

2- ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، 81/2.

3- ينظر: معجم الأدباء، 2/ 417.

4- ينظر المصدر السابق، الموضع نفسه.

5- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 285/7.

زمانه في علم العربية... وقال عنه كثير من تلامذته: إنه أعلمُ من المبرد"[1] وقال عنه محمد ابن يعقوب الفيروز آبادي:" الإمام العلامة قرأ النحو على أبي إسحاق الزَّجَّاج ... وبرع في النحو وانتهت إليه رئاستهُ وصَحِب عضد الدولة فعظّمهُ وأحسن إليه"[2] .

وفاته: بعد حياةٍ حافلة زاخرة بالعِلم والإفادة، في المسائل النحوية واللُّغوية، تُوُفي الإمام أبا علي الفارسي ببغداد سنة(377هـ)[3] – رَحِمَه الله وغَفَر له – .

3 ـ ابـن جِنّـــــــي (ت392هـ):

اسمه ونسبه ومولده: هو عثمان بن جنّي الموصلي، وجِنّي بكسر الجيم، وتشديد النون وكسرِها، وسكون الياء، وكنيته أبو الفتح، ولا يذكر المترجمون له نسباً بعد هذا[4]، كان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي[5]، أقام ببغداد ببغداد ودرس بها العلم[6] لزم ابن جِنّي أبا علي الفارسي وتتلمذ عليه واعتنى بأخذ علم الصرف عنه، وعندما تُوفِي أبو علي الفارسي تصدّر ابن جنّي مكانه في بغداد.

6- بغية الوعاة، للسيوطي، 1/ 497.

1- البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تح. محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط1، 2000م، ص: 108.

2- ينظر مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري شهاب الدين أحمد بن يحيى، تح، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 2010م، 118/7.

3- ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، ص 244، بغية الوعاة، للسيوطي، 2/ 132.

4- ينظر الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الجزري الملقب بعز الدين، راجعه وصححه، د. محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية بيروت، 1987، 27/8.

5 – ينظر مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبرى زاده، 129/1.

شيوخه: أخذ ابن جنِّي عن كثير من علماء بغداد والموصل والشام، واغترف من نبع فيض علمهم، حتى تكونت شخصيته العلمية وذاع صيته ومن أبرز شيوخه:

1ـ أحمد بن محمد القطان(ت350هـ)، ذكر ابن جنّي أنه قرأ عليه بقوله: "وقرأت على أبي سهل أحمد القطان"[1]

2ـ أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب المعروف بابن مقسم(ت354هـ) وكان عالماً بالنحو، واللغة، والشعر، وهو أحد القراء ببغداد[2].

3ـ أبو الفرج الأصفهاني علي بن الحسين (ت360هـ) بقوله: "وقرأته على أبي الفرج علي بن الحسين"[3].

4ـ أبو علي الفارسي الذي لازمه أربعين سنة ينهل من فيض علمه في النحو، والصرف، واللغة[4].

تلاميذه: ذاع صيت ابن جِنِّي، وبلغت شهرته الآفاق، فقد أقبل عليه طلاب العلم، ينهلون من مورده ومن أشهر هؤلاءِ :

1- أبو أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد البصري اللُّغوي(ت405هـ)[5].

1- سرّ صناعة الإعراب، لإمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني، تح، د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط 2، 1993م، ص: 564.

2- ينظر سرّ صناعة الإعراب، لابن جِنّي، ص: 135 و 142 و 155 و 160 و 166 و206.

3- المصدر السابق، ص: 74.

4- ينظر سرَّ صناعة الإعراب لابن جنّي، ص: 546 و 722 و 751 و 752.

5- ينظر نزهة الألباء، لابن الأنباري، ص: 245، وبغية الوعاة، للسيوطي، 132/1.

2- أبو الحسن علي بن عبيد الله بن عبد الغفار السمسمي(ت415هـ)[1]

3- أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني(ت442هـ)، أخذ عن ابن جني، وشرح كتابه اللمع[2].

مكانته العلمية:

بلغ ابن جِنّي مكانة رفيعة في العلوم العربية أشاد بها المتقدمون، والمتأخرون، يقول عنه الثعالبي(ت429هـ): "هو قطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرئاسة في الأدب"[3]، وقال عنه ياقوت: "من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنَّف في ذلك كُتباً أبْرَّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين ولم يكن في شيءٍ من عُلُومه أكمل منه في التصريف ولم يتكلم أحدٌ في التصريف أدقّ كلاماً منه"[4]، ويقول عنه طه الراوي (ت1946م): "كان نسيجاً وحده في صناعة التصريف"[5].

مؤلفاته: ترك ابن جِنّي للأجيال من بعده كثيراً من المصنَّفات منها:

6- ينظر اِنباهُ الرواة على أنباهِ النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن عليّ بن يوسف القفطي، تح، محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر الـعربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط 1، 1986م، 288/2 ، ومعجم الأدباء، لياقوت الحموي، 182/4 و 183..

1- ينظر نزهة الألباء، لابن الأنباري، ص: 245.

2- يتيمة الدهر لأبي منصور الثعالبي، تح، مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1983م، 137/1.

3- معجم الأدباء لياقوت الحموي، 461/3.

4- تاريخ علوم اللغة العربية، طه الراوي، مطبعة الرشيد بغداد، 1949م ص: 26 .

1- الخصائص[1] مطبوع عدة طبعات منها، بتحقيق عبدالحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 2001م.

2- سرّ صناعة الإعراب[2] مطبوع بتحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق.

3- الألفاظ المهموزة، ذكره ابن جِنّي في إجازته[3].

4- اللمع في العربية[4]، مطبوع بتحقيق سميح أبو مغلي.

5 - المنصف (شرح تفسير تصريف المازني)[5] مطبوع عدة طبعات منها، بتحقيق. بتحقيق. د. إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1954م.

6- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، مطبوع، بتحقيق علي النجدي نصيف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر.

وفاته: تكاد تجمع الروايات على أن وفاة ابن جِنّي كانت في بغداد في يوم الجمعة لِليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة المباركة[1].

5- ينظر تاريخ علوم اللغة العربية، لطه الراوي ، ص: 25.

6- ينظر وفيات الأعيان لابن خلكان، 247/3.

1- ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي، 478/3.

2- ينظر المصدر السابق 247/3.

3 - ينظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعرّى، تح، عبدالفتاح محمد الحلو، نشر دار الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية، 1981م، ص: 25.

رابعاً ـ ترجمة للرضي الأستراباذي:

اسمه ولقبه: هو محمد بن الحسن الأستراباذي السنمائي[2]، اشتهر بلقب الرضي حتى ذكره السيوطي في بغية الوعاة تحت حرف الراء، اعتماداً على شهرته بالرضي[3]، وقد اشتهر كذلك بعدة ألقاب أخرى منها: رضي الدين، ونجم الأئمة[4]، ونزيل النجف، نحوي، صرفي، متكلم، منطقي، محقق[5].

مولده ونشأته: لم تذكر كتب التراجم عن سنة ولادته أو نشأته، ويعزو بعض الباحثين السبب في غزو المغول وإحراقهم مكتبة بغداد، وانشغال الناس عن تسجيل الحوادث، والولادات، وتفيد بعض المصادر الحديثة بأن الرضي ولد في أستراباذ، ونشأ بها أول حياته ثم انتقل إلى النجف[6] بالعراق وعاش بها حتى سقوط بغداد سنة (656هـ)، وبعدها انتقل إلى المدينة المنورة وأقام بها وتفرغ للعبادة والتأليف، فصنَّف كتابيه المشهورين: شرح الكافية في النحو، وشرح الشافية في الصرف.

شيوخه وتلاميذه:

على الرغم من شهرة الرضي الأستراباذي، ومكانته العلمية، لم أعثر على معجم واحد ذكر شيوخه الذين تتلمذ عليهم، وتلقى عنهم العلم، وتلاميذه الذين تتلمذوا على

---

4 – ينظر نزهة الألباء لابن الأنباري، ص: 246 ، ومرآة الجنان، لليافعي، 334/2.

5– نسبة إلى سمناء وهى مدينة بين الري ونيسابور، ينظر معجم تقويم البلدان، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر المعروف بابن العماد، دار صادر بيروت (د ت)، (د ط)، ص: 436.

1– ينظر بغية الوعاة للسيوطي، 567/1.

2– ينظر خزانة الأدب، عبدالقادر عمر البغدادي، تح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (ط4)، 1997م، 3/1 .

3 – ينظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي، تح، د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2015م، 9/1 ، وينظر معجم المؤلفين، 3/ 213.

4– ينظر تاريخ الأدب العربي . عصر الدول والإمارات . شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط 3، ص 540.

يديه، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تدهور الحياة الثقافية في القرن السابع الهجري إبّان غزو التتار، والدمار الذي أصاب بغداد، وحرق مكتبتها، وإتلافها، ورميها في البحر.

مصنَّفاته: من أهم هذه المصنَّفات:

1ـ حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة[1].

2ـ شرح شافية ابن الحاجب، في الصرف، مطبوع عدة طبعات، منها طبعة، دار الكتب العلمية، 1975م، تحقيق، محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد.

3- شرح القصائد السبع في مدح علي بن أبي طالب[2].

4ـ شرح كافية ابن الحاجب، في النحو، مطبوع عدة طبعات، منها طبعة، جامعة قاريونس، بنغازي، بتحقيق، د. يوسف حسن عمر، ط 1، 1978م، وطبعة بتحقيق، د. أميل بديع يعقوب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط 1، 2006م .

وفاته: اختلفت كتب التراجم في تحديد وفاة الرضي الأستراباذي فذكر السيوطي[3]، والحنبلي[4]، أنّه تَوفِي سنة(684هـ) أو سنة(686هـ)، وذكر حاجي خليفة[5] أنه توفى توفى سنة(684هـ)، والأرجح أنَّه تُوفي سنة(686هـ).

5- ينظر هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، (دط)، (دت)، 134/2.

1- ينظر الكنى والألقاب، عباس القمي، مكتبة الصدر طهران، ط5، 1359هـ، 276/2.

2- ينظر بغية الوعاة للسيوطي، 568/1.

3- ينظر شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، 691/10 – 692.

4- ينظر سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني، المعروف بحاجي خليفة، تح، محمود عبدالقادر الأرناؤوط، ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية استانبول، 2010م، (د ط)، 126/3 .

خامساً- التعريف بكتاب شرح الرضي على الكافية:

كتاب شرح كافية ابن الحاجب في النحو للرضي كتاب جليل جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بأسلوب يدل على تعمق، وقدرة على كشف غموض النحو، واستطاع الرضي أن يجمع أطراف الموضوع الذي يُريد التقعيد له، أو الشرح والتفصيل، دون التحيّز إلى مذهب معين، فقد يرتضي مذهب الكوفيين أحيانا، إذا رأى أنه الأصوب، ويرتضي مذهب البصريين أحياناً أخرى، أما إذا رأى رأياً يخالفهما، يخرج به عن كل النحاة، هدفه في ذلك الاستقلال بالرأي، وتوضيح فكرته، مدعوماً بالأدلة، وقد أقام الرضي منهجه في عرض ما قاله ابن الحاجب في الكافية من خلال شرحه للمسألة بالتفصيل والتعليق عليها وموافقتها، أو الاعتراض عليها دون التعصب لمذهب معين، واستشهد بالقرآن الكريم[1] الذي يُعَدُّ المصدر الأول للاستشهاد، حيث استشهد بما يزيد على ثمانمائة

آية، واستشهد بالحديث الشريف[2] بأكثر من خمسين حديثاً، على الرغم من تحفظ الذين سبقوه عن الاستشهاد به بحجة أنه مروي بالمعنى، أما الاستشهاد بالشواهد الشعرية[3]، فقد استشهد بسبعة وخمسين وتسعمائة شاهدٍ، واستشهد بكلام الإمام علي ابن أبي طالب المنسوب إليه في نهج البلاغة[4]، وقد تكفل العلَّامة عبدالقادر البغدادي بشرح شواهد شرح الكافية الشعرية شرحاً أدبياً وافياً، وذكر في مقدمة كتابه(خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب) أنه خصَّصه لشرح شواهد الكافية، بقوله: " هذا شرح شواهد الكافية لنجم الأئمة وفاضل هذه الأمة المحقق محمد بن الحسن الشهير بالرضيّ الأستراباذي"[5]، وقد أشاد العلماء بقيمة شرح الرضي على الكافية

1- ينظر شرح الرّضيّ على الكافية، محمد بن الحسن الأستراباذي، تح، د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، 225/1 ، 429/2 ، 185/3، 434/4.

2- ينظر شرح الرضي على الكافية، 70/1، 118/2، 389/3، 4/ 278 .

3- ينظر المصدر السابق 208/1، 152/2، 100/3، 193/4.

4- ينظر شرح الرضي على الكافية 306/1، 103/2، 196/3، 252/4.

5- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر عمر البغدادي، تح، عبدالسلام محمد هارون، مكتب

للعالم الجليل محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، فوصفه الجُرجاني "بأنه كتاب جليل الخطر، محمود الأثر، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها"[1]، وقال عنه صاحب مفتاح السعادة: "وهو شرح عظيم الشأن، جامع لكل بيان وبرهان، تضمن من المسائل أفضلها وأعلاها، ولم يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها"[2]، وقال عنه البغدادي: "إنَّ كتب النحو بعده صارت كالشريعة المنسوخة"[3] وقال صاحب

(كشف الظنون):" شروح الكافية كثيرة وأعظمها شرح الشيخ الأستراباذي النحوي"[4]، وقد فرغ الرّضيّ من تأليفه سنة ثلاث وثمانين وستمائة بمكة المكرمة[5].

الخانجي 1997م، 3/1.

6- مقدمة خزانة الأدب، 29/1 و 30.

1- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفي، 1/ 170.

2- خزانة الأدب، للبغدادي، 3/1 .

3- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله، 2/ 1370 .

4- ينظر مفتاح السعادة ومصبح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد مصطفى، 170/1.

الباب الأوَّل

الآراء البغداديَّة التي رجّحها الرَّضيُّ

الفصـــل الأوَّل- المسائل المتعلقـة ببعض المرفوعــات والمنصوبــات.

الفصــل الثَّاني- المسائل المتعلقة ببعض المجــرورات والتوابـــــــع.

الفصــل الثَّالث- المسائل المتعلقة ببعض الأدوات والمفـــــــــــردات.

الفصل الأوَّل

المسائل المتعلقة ببعض المرفوعات والمنصوبات التي رجَّحها الرَّضيُّ

المبحث الأول- مسألة تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول.

المبحث الثاني- مسوّغات الابتداء بالنكرة.

المبحث الثالث- تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر.

المبحث الرابع- العامل في المفعول المطلق إذا كان من لفظه ولم يكن جارياً على حروف فعله.

المبحـث الأوَّل

مسألة تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول

الفاعل كل اسم ظاهر أو مقدَّر أُسند إليه فعل وحكمه الرفع، قال المبرِّد: "وهو رَفعٌ وذلك قولك: قام عبدُ الله، وجلس زيدٌ، وإنَّما كان الفاعل رفعاً لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسن السكوت عليها، ويجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ"[1]،

وقد تعددت تعريفات (الفاعل) عند علماء النحو، وأغلب هذه التعريفات تلتقي في مفهوم واحد من حيث الاسمية والإسناد إليه، والقيام بالفعل، فقد عرَّفه ابن جِنّي بأنه: " كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعل إليه"[2].

والأصل في الجملة الفعلية أن يأتي الفعل أولاً ثم الفاعل ثم المفعول كقولنا: (شَرَحَ الأستاذُ الدرسَ)، وفي بعض الأحيان قد يتقدم المفعول على الفاعل وجوباً أو جوازاً لغرضٍ من الأغراض النحوية أو البلاغية كالاهتمام أو الاختصاص أو غير ذلك، ويجوز أن تقول: (شرح درسه الأستاذ)، لأن الضمير وإن كان عائداً

1- المقتضب، للمبرِّد 146/1.

2 – اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان ابن جِنّي، تح، سميح أبومغلي، دار مجدلاوي عمان، 1988م، (دت)، ص: 33

على متأخر لفظاً فإنه متقدم رتبة، وأوجب بعض النحاة كذلك تقديم المفعول إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود عليه نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**﴾[1].

أمّا قولنا: (ضرب غلامُهُ زيداً)، فالضمير المتصل بـ(غلام)، وهو فاعل متقدم عائد على (زيد) وهو مفعول متأخر لفظاً ورتبةً.

وقد ناقش الرّضي مسألة تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول بقوله: " وقد جوّز الأخفش وتبعه ابن جني نحو: ضرب غلامه زيداً أي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل . . . والأولى تجويز ما ذهبا إليه، لكن على قلة"[2].

وفي هذه المسألة اختلف علماء النحو في وجوب تقديم المفعول في حالة اتصال الفاعل بضمير يعود عليه، حيث رأى كثيرٌ من هؤلاءِ العلماءِ وجوب تقديم المفعول حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، بينما يرى آخرون جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول المتأخر، ومنهم مَنْ يجوّز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول المتأخر في الشعر دون النثر وذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول ـ يجب تقديم المفعول به إذا كان الفاعل متصلاً بضمير يعود عليه، وهذا ما ذهب إليه المبرّد(285هـ) بقوله: " ألا ترى أَنَّك تقول: ضرب غلامَه زيدٌ؛ لأَنَّ (الغلام) في المعنى مؤَخرٌ، والفاعل في الحقيقة قبل المفعول، ولو قلت: ضرب غلامُه زيداً كان محالاً؛ لأنَّ الغلام في موضعه لا يجوز أن يُنْوَى به غير ذلك

---

3 – سورة البقرة من الآية (124).

1– شرح الرّضيّ غلى الكافية، 188/1.

الموضع"[1]، وتبعه في ذلك ابن عقيل(ت769هـ)، بقوله: "فلو كان الضمير المتصل (بالفاعل) المتقدم عائداً على ما اتَّصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة نحو(ضَرَبَ بَعْلُها صاحِبَ هنْدٍ)"[2]، يقول السيوطي(ت911هـ): "أمَّا إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدم الرتبة نحو: (ضرب غلامُهُ زيداً) فإنَّ الجمهور يمنعون التقديم؛ لعود الضمير على متأخر لفظاً ونية، وحكى الصفّار(ت630هـ) الإجماع على ذلك"[3].

ويرى أصحاب هذا المذهب بأنه إذا كان الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على المفعول، فيجب تقديم المفعول حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لأنَّ الضمير عادة يعود على المتقدم، ولأجل ذلك لا يُجيز أكثر النحويين نحو (زانَ نورُه الشجرَ)[4]، واستشهد أصحاب هذا المذهب بقوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**﴾[5]، فـ(رَبُّهُ) فاعل اتصل بضمير يعود على المفعول به فوجب تقديم المفعول حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ**﴾[6]، فـ(مَعْذِرَةُ) فاعل اتصل بضمير يعود على المفعول فقُدِم المفعول

2- المقتضب لأبي العباس المبرد، تح، محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، ط3، 1994م، 102/4.

3 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط 2، (دت)، 498/1.

1- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تح، عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، (دط)، 1992م، 230/1.

2- ينظر المصدر السابق: 492/1.

3- سورة البقرة من الآية (124).

4 – سورة غافر من الآية (52).

(الظالمين)، وقوله تعالى: ﴿**كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ**﴾[1]، فـ(رسولُ) فاعل اتصل به ضمير يعود على المفعول(أمةَ)، فقُدِمَ المفعول، وقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا**﴾[2].

المذهب الثاني: يرى أصحاب هذا المذهب جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول به، وهذا المذهب ينسب إلى الأخفش[3] سعيد بن مسعدة من البصريين(ت215هـ)، وأبي عبدالله محمد بن الطوَّال(ت243هـ)[4] من الكوفيين، وابن وابن جِنّي من البغداديين(ت392هـ)، قال ابن جنّي: "وأجمعوا أن ليس بجائز (ضَرَبَ غلامُه زيداً)، لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى ... أمّا أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: **(جزى رَبُّهُ عني عدي بن حاتم)**، عائدة على (عُدي) خلافاً على الجماعة"[5]، واختاره ابن مالك(ت672هـ)، بقوله: "ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع المرفوع الملابس ضميراً عائداً على المنصوب نحو ضربَ غلامُه زيداً، والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب الفصحاء"[6].

---

5 – سورة المؤمنون من الآية (40).

6 – سورة الأنعام من الآية (158).

7 – ينظر حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تح، طه عبد الرّوؤف سعد، المكتبة التوفيقية القاهرة، (دط)، و(دت)، 2/ 84 و 85.

1 – ينظر ارتشاف الضرب، في معرفة كلام العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح، رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م، 943/2.

2– الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تح، الشربيني شريده، دار الحديث القاهرة، (دط)، 2007م، 360/1.

3 – شرح التسهيل لابن مالك، تح. عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م، 135/2.

وقد أجاز شارحُ الكافية الرَّضيِّ الأستراباذي(ت686هـ)، عودة الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على المفعول بقوله: " وقد جوَّز الأخفش وتبعه ابن جِنِّي، نحو: ضرب غلامُه زيداً، أي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل ... والأولى تجويز ما ذهبا إليه، لكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا"[1].

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بالسماع عن فصحاء العرب نحو قول الشاعر:

جزى ربُّه عنِّي عديَّ بن حاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل[2]

والشاهد في البيت (ربُّه) فاعل اتصل به ضمير يعود على المفعول (عديَّ)، فأجاز أصحاب هذا المذهب تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول المتأخر لفظاً ورتبةً[3].

وكقول الشاعر:

لمَّا عَصَى أصحابُهُ مُصْعَباً أدَّى إلَيْهِ الكَيْلَ صاَعاً بِصَاعِ[4]

والشاهد في هذا البيت اتصال الضمير بالفاعل (أصحابُه) الذي يعود على المفعول به (مُصْعَبا) المتأخر عليه لفظاً ورتبةً.

---

4 – شرح الرَّضيِّ على الكافية: 188/1 و 189.

5 – البيت من بحر الطويل ديوان النابغة الذبياني: تح، عباس عبدالسّاتر، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 1996م، ص 161.

1 – ينظر شرح الرَّضيِّ على الكافية: 188/1.

2 – البيت من بحر السريع للسفاح بن بكير في خزانة الأدب: عبدالقادر بن عمر البغدادي، تح، عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط4، 1997م، 289/1 و 290.

وهناك كثير من الأشعار الفصيحة التي يُسْتَدلُ بها على جواز عودة الضمير المتصل بالفاعل على المفعول المتأخر عنه لفظاً ورتبة منها ما ورد في قول الشاعر:

ألا لَيتَ شِعري هَلْ يَلومَنَّ قَومُهُ زُهَيراً على ما جرَّ من كُلِّ جانِبِ[1]

والشاهد في هذا البيت اتصال الضمير بالفاعل (قومُه) يعود على المفعول(زهيراً) المتأخر عليه لفظاً ورتبة.

المذهب الثالث ـ يرى أصحاب هذا المذهب جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول في الشعر للضرورة دون النثر، لأنَّ ما ورد في الشعر لا يقاس عليه، وقد ذهب إلى ذلك ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) بقوله: " ولا يجيز أكثر النحويين نحو (زَانَ نوْرُهُ الشَّجَرَ)، لا في نثرٍ ولا في شعرٍ، ... والصحيح جَوَازه في الشعر فقط"[2]، ومن المحدثين خالد الأزهري بقوله: " والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة، وهو الإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر، فلا يقاس عليه"[3].

ويرى عباس حسن (ت1328هـ)، عدم تجويز عودة الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة إلاّ في بعض مواضع محددة بقوله: "وقد وردت أمثلة قديمة عاد الضمير

3– البيت من بحر الطويل، لأبي جندب بن الهُذلي في شرح أشعار الهُذليّين: لأبي سعيد السُّكري، تح، عبدالستار أحمد فراج، راجعه، محمود محمد شاكر، مكتبة، دار العروبة القاهرة، مطبعة المدني، (دط)، (دت)، 351/1، ومعنى البيت: هل يلوّمن قوم زهيراً على ما جرَّ أي: جنى.

1 – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، تح، محمد محيي الدين عبدالحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، (دط)، (دت)، 2/ 125.

2 – شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد عبدالله الأزهري، تح، محمد باسل عيُون السّود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، 416/1.

فيها على متأخر لفظاً ورتبة في غير تلك المواقع؛ فَحُكِمَ عليها بالشذوذ وبعدم صحة محاكاتها، إلا في الضرورة الشعرية"[1].

ومن خلال مناقشة الآراء النحوية في حكم تجويز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول به المتأخر عنه لفظا ورتبة، فإنَّ الرضي تبع البغدادي ابن جني في عودة الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المتأخر عنه وأيده في ذلك.

وفي رأيي أنَّ ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري، وخالد الأزهري، وعباس حسن بتجويز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول المتأخر عنه في اللفظ والرتبة في الشعر فقط دون النثر، أرجح ممَّا ذهب إليه ابن جِنّي وأيده الرضي وذلك لعدم ورود عودة الضمير المتصل بالفاعل على المفعول المتأخر في القرآن الكريم.

3- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط 11، (دت)، 2/ 88

المبحث الثَّاني

مسوّغات الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأنَّ المبتدأ هو المحكوم عليه، وهو المسند إليه في الجملة، فلا يصحّ الحكم على مجهول؛ لأنَّ الحكم على مجهول يُعدُّ لغوا، ولهذا يجب أن يكون ذكره قبل ذكر المحكوم عليه[1].

وأمّا الخبر فالأصل فيه أن يكون نكرة، لأنَّ الفائدة لن تتحقق إذا كان الخبر معلوماً للمخاطب، فالخبر هو مصدر الفائدة للمتلقي[2].

وقد حُدِّدت النكرة بأنَّها: "أصلٌ للمعرفة، لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس"[3]، وعُرِّفت بأنّها: "ما وضع لشيءٍ ليس بعينه كرجلٍ، وفرسٍ"[4]، وقد توسَّع علماء النحو في قاعدة الابتداء بالنكرة وتعمقوا في صياغة أو استقصاء المسوغات التي يجيز الابتداء بها ، وبذلوا جهداً كبيراً في حصرها قديماً وحديثاً، فكانت تزداد عدداً كلّما مضى الزمن وتقدّم، فحصرها الخوارزمي(ت617هـ)، في ستة مواضع[5]، وكذلك عدّها ابن مالك(ت672هـ)، في ستة مواضع أيضاً[6]، وأمّا ابن عقيل (ت698هـ)، فقد توسع في حصرها وعدّها في أربعة وعشرين مسوّغاً[7].

1- ينظر شرح الرضِّي على الكافية: 229/1، وشرح المفصل: لابن يعيش، 85/1، وهمع الهوامع للسيوطي: 27/2.

2- ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 85/1.

3- شرح كتاب الحدود في النحو: للإمام الفاكهي (ت972هـ) ، تح، المتولي رمضان أحمد الدميري، (دط)، 1988م ، ص 133.

4- كتاب التعريفات: علي بن محمد الجُرجاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2003م، ص 198.

5- ينظر شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : للقاسم بن الحسن الخوارزمي، تح، عبد الرحمن بن سليمان العثَمين، دار الفكر الإسلامي بيروت، ط1، 1990م، 257/1..

6- ينظر شرح الكافية الشافية: للعلامة جمال الدين بن مالك، تح، عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م، 1/ 363 – 364.

7- ينظر شرح ابن عقيل: 1/ 215 : 226.

أمّا أبو حيَّان الأندلسي(ت745هـ)، فقد أوصلها إلى سبعة وعشرين مسوغاً[1]، وأوردها ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، في عشرة مسوّغات[2]، وعدّها السيوطي (ت911هـ) في تسعة وعشرين مسوّغاً[3]، وأحصاها ابن الصبَّان(ت1206هـ) في (حاشيته على الأشموني)، في خمسةَ عَشرَ مسوّغاً[4]، ومن المحدثين أحصاها إبراهيم إبراهيم بركات في اثنين وثلاثين مسوّغا[5].

والمسوغات هي الأدوات أو الأسماء أو المعاني أو الصِفات التي تقرّب النكرة من المعرفة، قال ابن السّراج: "وأصل الصفة أن تقع للنكرةِ دون المعرفةِ؛ لأنَّ المعرفةَ حقّها أن تستغني بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة، فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف وتقع بها حينئذٍ الفائدة"[6] وقد صنَّفها بعض النحاة في قسمين هما الخصوص والعموم[7]، وبعضهم وبعضهم الآخر لم يكترث بهذه التصنيفات وأدرجها تحت تصنيفات كثيرة، أذكر بعضاً منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

منها ما يسبقها أداة: كالاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿**أإلهٌ مع الله**﴾[8].

1- ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح، حسن هنداوي، دار القلم دمشق، (دط)، (دت)، 325/3 - 333.

2- ينظر مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبن هشام الأنصاري، تح، مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، 1969م، 503/2 و 504.

3- ينظر همع الهوامع للسيوطي: 28/2 – 31.

4- ينظر حاشية الصبّان: 1/ 334 : 330.

5- ينظر النحو العربي: إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات مصر، ط1، 2007م، 1/ 43 : 62.

6- الأصول في النحو: لأبن السّراج، تح، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1988م، 23/2.

7- ينظر المصدر السابق: 148/1.

8- سورة النمل من الآيات: (60 و 61 و 62 و 63 و 64).

أو أن تكون مسبوقة بأداة نفي نحو: (ما خلٌ لنا)[1].

أو أن تكون مسبوقة بـ (إذا) المفاجأة أو الفجائية نحو قول الشاعر:

حَسِبْتُكَ فِي الْوَغى مِرْدَى حُرُوبٍ إِذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقاً[2]

والشاهد فيه قوله(إذا خورٌ لديك)، حيث ورد المبتدأ (خورٌ)، نكرة لوقوعه بعد(إذا) الفجائية.

أو أن تكون النكرة مسبوقة بلام الابتداء نحو: (لرجلٌ قائمٌ).

أو أن تكون مسبوقة بكم الخبرية نحو قول الشاعر:

كَمْ عَمّةٌ لَكَ يا جريرُ وخالةٌ فَدْعَاءُ قد جَلَبَتْ عليّ عِشَاري[3]

والشاهد فيه قوله: (عمة) حيث وقعت مبتدأ مع كونها نكرة لوقوعها بعد (كم) الخبرية.

ومنها ما تكون موصوفة: نحو: (رجلٌ فاضلٌ في الدار)، أو وصف مقدَّر نحو قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾[4]، والتقدير (وطائفة من غيركم).

1- ينظر شرح ألفية ابن مالك: محمد صالح بن العثيمين، مكتبة الرشيد الرياض، ط1، 1434هـ، 421/1.

2- البيت من بحر الوافر، ولم أتمكن من معرفة القائل، وهو غير منسوب في شرح الأشموني على الألفية: 274/1.

3- البيت من بحر الطويل للفرزدق يهجو جريراً، من شواهد شرح المفصل لابن يعيش،133/4، شرح ابن عقيل: 226/1، شرح شواهد المغني للسيوطي، دار مكتبة الفكر طرابلس ليبيا، (دط)، (دت)، 511/1، خزانة الأدب للبغدادي، 6/ 485.

4- سورة آل عمران: الآية (154).

ومنها النكرة المقدَّرة وبعدها الوصف الملفوظ نحو المثل: (ضعيفٌ عاذَ بِقَرْمَلَةٍ)[1]، والتقدير: (رجلٌ ضعيفٌ عاذَ بِقَرْمَلَةٍ)، فالمبتدأ هو المحذوف.

ومنها النكرة المعطوفة على وصف نحو: (تميميّ ورجل في الدار).

وكذلك النكرة المتضمنة معنى الوصف أو التصغير نحو: (رُجيل عندنا)[2] والتقدير: (رجلٌ صغيرٌ عندنا).

ومنها النكرات الدالة على العموم نحو: (كلٌّ يموت)، وهناك كثير من المسوغات التي تجوّز النكرة للابتداء بها نحو أن يكون خبرها ظرفا أو مجروراً مختصا نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ**﴾[3]، و﴿**وعَلَى أَبصَارِهِم غِشَاوَةٌ**﴾[4] .

والنكرة العاملة فيما بعدها نحو: (ورغبةٌ في الخير خيرٌ)[5]، وكذلك النكرة المعطوفة على معرفة نحو: (زيدٌ ورجلٌ قائمان)

وقد ناقش الرَّضي مسوّغات الابتداء بالنكرة وشروط الابتداء بها بقوله: " اعلم أنَّ جمهور النحاة على أنَّه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما قال

1- جامع الدروس العربية: للشيخ مصطفى غلاييني، راجعه، عبدالمنعم خفاجه، المكتبة العصرية صيدا، ط2، 1989م، 2/ 256، القرملة شجرة من الحَمْضِ ضعيفة لا ذَرى لها ولا سترة، ولا ملجأ، ويضرب المثل لمن يستعين بمن لا دفع له، وبمن يستعين بأَذَلَّ منه، ينظر لسان العرب مادة (قرمل)، 134/11.

2- ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 205/1.

3- سورة ق من الآية (35).

4- سورة البقرة من الآية (7) .

5- ينظر شرح ابن طولون علي ألفية ابن مالك: لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي، تح، عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2002م، 189/1.

المصنَّف، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلاّ بعد معرفته . . . وقال ابن الدَّهَّان، وما أحسن ما قال، إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت"[1].

وقد اختلفت آراء النحاة في شروط الابتداء بالنكرة على النحو الآتي:

الرأي الأول ـ جواز الابتداء بالنكرة من دون مسوّغ وشرطهم في ذلك حصول الفائدة:

ذهب سيبويه، إلى أنَّ أصل الابتداء بالمعرفة، ورفض الابتداء بالنكرة إن لم تفد بقوله: " وأحسنْه إذا اجتمع نكرةٌ ومعرفةٌ أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام ولو قلت: رجلٌ ذاهبٌ لم يَحْسن حتَّى تُعرِّفه بشيءٍ فتقولَ: راكبٌ من بني فلان سائرٌ"[2]، غير أنَّ سيبويه استدرك بأنَّ الابتداء بالنكرة جائز من دون مسوّغ، ولم يشترط في الابتداء بالنكرة إلاّ حصول الفائدة، وأعرض عن حصر هذه المسوّغات، وذكر من كلام العرب قولهم: " أمتٌ في الحجر لا فيك"[3]، وليس في هذا المثل أي مسوغ من المسوغات التي ذكرها النحاة.

وذهب البغدادي ابن السّرّاج (ت316هـ)، إلى أنَّ شرط حصول الفائدة هو السبيل الوحيد للابتداء بالنكرة بقوله: "وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به ... وإنما يراعى في هذا الباب وغيره

1- شرح الرضي على الكافية: 1/ 231 .

2- الكتاب لسيبويه: أبي بشر عمرو عثمان بن قمبر، تح، عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط1، (دت)، 329/1.

3 - الأمتُ: العِوَج، قال سيبويه: وقالوا أَمْتٌ في الحجر لا فيك أي ليكن الأمت في الحجارة لا فيك ومعناه (ابقاك الله بعد فَناءِ الحجارة)، ينظر لسان العرب لابن منظور، مادة (أمت)، دار صادر بيروت، (دط)،(دت)، 5/2.

الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم"[1].

وقد تبع هذا الرأي أيضاً البغدادي المعروف بابن الدَهّان(ت569هـ)، فذهب إلى اشتراط الابتداء بالنكرة حصول الفائدة سواء تخصصت النكرة أو لم تتخصص بقوله: "إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأنَّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت، جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا"[2]، وقد أيد الرضي ما ذهب إليه ابن الدَهّان بقوله: "وما أحسن ما قال"[3].

وشدَّد ابن مالك على إفادة المعنى عند الابتداءِ بالنكرة بقوله:

وَلاَ تُجِزْ تَنْكِيرَ الاسْمِ المُبْتَدأ إلاَّ إذا نَيْلُ اسْـــتِفادَةٍ بَدَا[4]

فذكر بعضَ المسوّغات التي تقرّب النكرة من المعرفة التي تُجوّز الابتداء بها في (الكافية الشافية)[5] ثم استدرك بأنّ الابتداء بالنكرة يجوز حتى من دون مسوّغٍ شرط إفادة المعنى للمتلقي بقوله:

وَقَدْ يُفِيدُ المُبْتدَا مُنكَّـراَ محرَّراً من كُـلِّ مَا قَدْ ذُكِرَا[6]

1- الأصول في النحو: لأبن السّراج، تح، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1988م، 59/1.

2- لم أتمكن من الوقوف على مصدر النص الأصلي لابن الدَهّان، الذي نقله عنه الرَّضيّ، والرضي من المحققين الثقات الذين نطمئن لهم والأخذ عنهم إذا تعذر الوصول إلى الآراء في مظانها الأصلية، ينظر شرح الرَّضيّ على الكافية،231/1.

3- شرح الرضي على الكافية: 231/1.

4- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تح، عبد المنعم أحمد هريدي دار المأمون للتراث بيروت، ط1، 1982م 362/1.

5- ينظر المصدر السابق: 362/1 - 364

6- ينظر المصدر نفسه: 364/1.

ويقصد ابن مالك بقوله: (محرراً من كل ما قد ذُكر)؛ المسوّغات التي تقرّب النكرة من المعرفة، ويبتدأ بها الكلام، شرطه في ذلك الإفادة بقوله: " والاعتبار في ذلك وما أشبهه: الإفادة، فإن عُدِمتْ ثَبَتَ المَنْعُ ، وإن وُجِدَتْ فلا منع"[1].

وأيَّد المكودي(ت807هـ)، في شرحه لألفية ابن مالك صحة الابتداء بالنكرة متى تحققت الفائدة ولو من دون مسوغ كاعتمادها على النفي أو الاستفهام، واستشهد بقول بعض العرب (فائز أولو الرَّشد)[2]، وقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً مقالةَ لهْبيّ إذا الطيرُ مَرّت[3]

والشاهد فيه (خبيرٌ) مبتدأ نكرة ولم يتقدمها نفي ولا استفهام.

ومن المحدثين اشترط محمد عيد صحة الابتداء بالنكرة (إفادة المعنى)، ولكنه اعترض على تحديد مواضع الفائدة وحصرها في عشرة مسوّغاتٍ محددة بقوله: "وبعد فإذا كانت هذه المواضع مما يشق على المرءِ حصره فإنَّ الأمر مرجعه أولاً وأخيراً إلى ما سبق قوله من أنّ الاستعمال هو الذي يحدد الفائدة، وبالفائدة يسوغ الابتداء بالنكرة"[4] .

1- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، 365/1.

2- ينظر شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح، عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية صيدا، (د ط)، 2005م، ص 46.

3- البيت من بحر الطويل، منسوب إلى رجلٍ من طيء دون تعيين، وبنو لهب من الأزد يُقال أنَّهم أزجر قوم، وهو من شواهد همع الهوامع: للسيوطي: 7/2، وشرح الأشموني: 251/1، وشرح التصريح على التوضيح: للأزهري: 194/1.

4- النحو المصفى: محمد عيد، عالم الكتب القاهرة، ط2، 2009م، ص، 211.

الرأي الثاني ـ اشتراط الابتداء بالنكرة أن تكون مخصَّصة بمسوّغ:

يرى ابن الحاجب(ت646هـ)، في اشتراط الابتداء بالنكرة أن تكون (نكرة مخصوصة)؛ أي إذا تخصَّصت الفائدة بإحدى مسوّغات الابتداء بقوله: "وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصَّصت بوجهٍ ما مثل قوله تعالى: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**﴾[1]، و(أرجل في الدار أم امرأة)، و(ما أحدٌ خيرٌ منك)، و(شرٌ أهرَّ ذا ناب)، و(في الدارِ رجلٌ)، و(سلامٌ عليك)"[2].

وقد بدأ ابن الحاجب بذكر شروط الابتداء بالنكرة واشترط عند الابتداء بها أن تكون مقربة من المعرفة بمسوّغات، كأن تكون مخصصة، لأن التخصص يقربها من المعرفة، فلفظ (عبدٌ) يشمل المؤمن والكافر، فلما وصِف بالإيمان تخصص به فهو مخصوص بأنه مؤمن، وبهذا المسوّغ صحّ الابتداء بها كونها نكرة مقربة من المعرفة.

وفي المثال الثاني(أرجل في الدر أم امرأة)، فالمسوّغ في هذه الجملة عند ابن الحاجب أن تقع النكرة بعد حرف الاستفهام المعادلة لـ (أم)[3] ومُرَادهُ بـ (أم) التعيين ، لأنَّه لا يسأل حتى علم أحدهما في الدار الرجل أم المرأة.

وقد رَدَّ الرَّضيّ هذا الرأي بقوله: "وأمّا قوله في نحو أرجلٌ في الدار أم امرأة، إنّ التخصيص حاصل عند المتكلم لأنه يعلم كون أحدهما في الدار؛ فنقول: لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ، لجاز الابتداء بأي نكرة كانت، إذا كانت مخصوصة عند المتكلم، بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند

1- سورة البقرة: من الآية (221).

2- شرح الرضي على الكافية: 1/ 230-231.

3- ينظر أمالي ابن الحاجب: تح، فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل بيروت، (دط)، (دت)، 573/2.

المخاطب على ما ذكروا"[1]، واستطرد الرَّضيِّ اعتراضه على ابن الحاجب بقوله: "ولو كان المجوِّز للتنكير في (أرجل في الدار أم امرأة)، معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار، للزم امتناع: أرجل في الدار؟ وهل رجل في الدار؟ ، وأرجل في الدار أو امرأة، لعدم لفظة (أم) الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ"[2].

قال الجامي(ت898هـ): "فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أنَّ أحدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال: أي من الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها؟، فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة، فجعل (الرجل) مبتدأ، وفي الدار خبره[3] .

وفي المثال الثالث لابن الحاجِب(ما أحدٌ خيرٌ منك)، ويقصد من التخصيص بالمسوّغ في هذا المثال (العموم)، لأنَّ النكرة في سياق النفي تفيد العموم فقولك (أحدٌ) وهو المبتدأ بالنفي عمَّ جميع جنس البشر ولم يبق منهم أحدٌ.

ورَدَّ الرَّضيِّ على ابن الحاجب بقوله: "ففيه نظر، وذلك أنَّ التخصيص أن يجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: ما أحدٌ خير منك، فالقصد إنَّ هذا الحكم هو عدم الخيرية، ثابت لكل فرد، فلم يتخصص بعض الأفراد

1- شرح الرضي على الكافية: 233/1.

2- المصدر السابق والموضع نفسه .

3- ينظر الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو: للجامي، تح، الشيخ أحمد عزّو عناية، والأستاذ علي محمّد مصطفى، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 2009م، 188/1.

لأجل العموم بشيء، وكيف ذلك؟ والخصوص ضد العموم"[1]، لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم فتصير في المعني كالمعرفة[2] .

واعترض الرَّضِيّ على ابن الحاجب في قوله: (سلامٌ عليك)، أنَّه مختص بنسبته إلى السلام بقوله: "لأنَّ أصله: سلمتُ سلاماً، فسلاماً المنصوب منسوب إلى المتكلم، فإذا رفعته فهو باقٍ على ما كان عليه في حال النصب، غير مطرد في جميع الدعاء، إذ ليس معنى: ويل لك، ويلي لك، لأنَّ معنى ويل: الهلاك، ولو قدرت أيضاً ويلك لك، لكان خلفاً من القول، بل المراد مطلق الهلاك، فالأولى أن يقال: تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدراً منصوباً ولا تخصيص فيه"[3]، وذكر الرضي أنَّ قوله: "سلامٌ عليك هي بمعنى مصدر سلَّمك الله، أي جعلك سالماً، فالأصل سلَّمك الله سلاماً ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوباً، وكان المصدر يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه، واستمراره أزالوا النصب الدال على الحدوث، فرفعوا سلامٌ، وكذا أصل ويلٌ لك: هلكت ويلاً، أي هلاكاً، فرفعوه بعد حذف الفعل نفضاً لغبار الحدوث"[4].

وبعد أن اعترض الرضي على ابن الحاجب لاشترطه الابتداء بالنكرة أن تكون مخصصة بمسوّغ ذكر عدة أمثلة مبدوءة بالنكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع نحو:(رجلٌ قائم في الدار)، و(كوكبٌ انقضَّ الساعة)، وكقوله تعالى:

1- شرح الرضي على الكافية: 1/ 234.

2- ينظر المصدر السابق: 1/233-234.

3- المصدر نفسه: 1/235.

4- المصدر نفسه: 1/236.

﴿ وجوهٌ يومئذ ناضرة﴾ [1] .

وذكر منها كذلك (ما) التعجبية على مذهب سيبويه نحو:(ما أحسنَ زيداً)[2]

والمبتدأ الذي هو فاعل في المعني نحو: (شرٌ أهرّ ذا ناب) والتقدير: (أهرّ شرٌ ذا ناب)، و(أمرٌ أقعده عن الحرب)، والتقدير:(أقعده أمرٌ عن الحرب).

والمبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور نحو: (في الفصل تلميذٌ)، و(عندك قلمٌ).

والمبتدأ الواقع بعد واو الحال نحو قول الشاعر:

سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحْيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شارِق[3].

والشاهد فيه: قوله: (ونجمٌ قد أضاء) حيث أتى بنجم مبتدأ مع كونه نكرة مسبوقه بواو الحال

وفي الحديث: "عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: ودخل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبرمةٌ على النار"[4].

1- سورة القيامة: الآية 22.

2- ينظر الكتاب لسيبويه، 72/1 و 73.

3- البيت من بحر الطويل وهو من الشواهد التي لم يُعرف قائلها، ينظر الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1،1999م، 1/ 193، سرينا من السُري وهو السير ليلاً (فعل وفاعل)، ونجم: الواو للحال، نجمٌ: مبتدأ، و(قد) حرف تحقيق (أضاء) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

4- صحيح البخاري: للإمام البخاري(ت256هـ)، دار ابن كثير دمشق، ط1، 2002م، كتاب النكاح (67)، باب الحرة تحت العبد (5097).

والشاهد في الحديث (برمةٌ)، أتت نكرة وهي مبتدأ كونها مسبوقة بواو الحال.

وهناك أمثلة كثيرة للابتداء بالنكرة منها أن تكون النكرة عامة نحو: (كلٌ يموت)، ومنها أن يكون فيها معنى التعجب أو خوارق للعادة نحو:(شجرةٌ سجدت)، و(بقرةٌ تكلَّمت)[1].

وكقولهم: (شهرٌ ثريً، وشهرٌ تريً، وشهرٌ مرعيً)[2].

ومن أمثلة الابتداء بالنكرة بدون مسوغ قول ابن العباس _ رضي الله عنهما _ (تمرة خيرٌ من جرادةٍ)[3].

وأمّا أبو الفضل المعروف بالميداني(ت518هـ)، فهو كذلك تبع ابن الحاجب في هذا الرأي واشترط للابتداء بالنكرة أن تكون مخصوصة بقوله في شرح (شرٌّ أهرَّ ذا ناب): "يقال: (أهرَّه) إذا حَمَلَه على الهرير، و(شرٌ)، رَفْعٌ بالابتداء، وهو نكرة، وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تُخصص بصفة كقولنا: رجُلٌ من بني تميم فارس، وابتدأوا بالنكرة ههنا من غير صفة، وإنما جاز ذلك لأنَّ المعنى ما أهرّ ذا نابٍ إلاّ شرٌ وذو الناب: السبع"[4].

1- ينظر الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي، تح، غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (دط)، 1987م، 112/2.

2- (شهر ثري) يردون أنَّ السماء تمطر فيبتل التراب فيكون ثرى، و(شهر ترى) ثم يخرج النبات فتراه العيون، و(شهر مرعي)، يطول ويكبر النبات فترعاه الأنعام، ينظر شرح الرضي على الكافية: 233/1.

3- ينظر موطأ مالك: رواية يحيى الليثي، دار إحياء التراث العربي مصر، كتاب الحج، باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم، رقم الحديث(936)، 1/ 416.

4- مجمع الأمثال: لأبي الفضل الميداني، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ط1، 2007م، 148/1 – 149.

ومن خلال الآراء السابقة وتحليلها أُرجح الرأي الأول وهو ما ذهب إليه البغدادي ابن الدَّهان الذي اشترط حصول الفائدة التي تجيز أن تخبر بها عن أي نكرة شِئْتَ مخصصة بشيء أو غير مخصصة، وهو ما أيده فيه الرضي على النحو الذي مرّ بنا سابقاً، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك[1]، وغيره من النحاة، وذلك للأسباب الآتية:

1 ـ أنَّ الغاية من الخبر أو الجملة الخبرية هي إفادة المخاطب والإفادة في الابتداء بالنكرة قد تقع من دون مسوّغ، وأجمع النحاة على ذلك ولم يعترض عنها عدا القليل منهم[2].

2 ـ العناء والمشقة في كثرة سرد هذه المسوغات، حيث حصرها بعض النحاة في مسوغين اثنين فقط بينما أوصلها بعضهم إلى نيّفٍ وأربعين[3].

3 ـ اختلاف النحاة في تأويل كثير من مسوّغات الابتداء بالنكرة.

1- ينظر شرح الكافية الشافية: 365/1.

2- ينظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 231 و 232 و 233.

3- ينظر الأشباه والنظائر: لأبي الفضل عبدالرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تح، فائز ترحيني، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، 1984م، 2/ 6 – 70.

المبحث الثَّالث

تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجَّرِّ

الحال هو الذي يبين هيئة الفاعل أو المفعول به وقت حدوث الفعل، والأصل فيه أن يتأخر عن صاحبه، لأنّ نسبة الحال إلى صاحبه كنسبة الخبر من المبتدأ، فالأصل تأخير الحال وتقديم صاحبه كما أنّ الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، وجواز مخالفة الأصل ثابت في الحال كما كان ثابتاً في الخبر ما لم تعترض موجبات للبقاء على الأصل أو الخروج عنه[1].

وقد ناقش الرّضيّ مسألة تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر بقوله: " وإن انجرَّ ذو الحال بحرف الجَّرِّ، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون أيضاً، ونُقِل عن ابن كيسان، وأبي علي، وابن برهان(ت456هـ) الجواز استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[2].

واختلف النحاة في تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر على النحو الآتي:

المذهب الأول ـ ذهب سيبويه وغيره من البصريين إلى منع تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر منعاً مطلقاً سواء كان صاحب الحال ظاهراً أو مضمراً يقول الرضي: "وإن انجر ذو الحال بحرف الجر، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون"[3].

واشترط نحاة البصرة أن يكون الحال متأخراً عن صاحبه المجرور بحرف الجر قال سيبويه: "ومن ثَمَّ صار (مررتُ قائماً برجلٍ) لا يجوز لأنَّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حسُن هذا لحُسن قائماً هذا رجلٌ"[4]، وتبعه

1- ينظر شرح التسهيل: لابن مالك، 335/2.

2- سورة سبأ من الآية (28).

3- شرح الرضي على الكافية: 30/2.

4- الكتاب: 124/2

في ذلك أكثر البصريين[1]، فمنعوا قول: (مَرَرْتُ ضاحكةً بهندٍ) و(مررتُ ضاحكةً بك)[2]، لأنّ العامل في (هند)، هو حرف (الباء) فلما كان الفِعل لا يصل إلى هندٍ إلاّ بحرف جر لم يجز أن يعمل في حالهِ قبل ذكر الحرف.

وقد احتج سيبويه ومَنْ تبعه من البصريين على منع التقديم بما يلي:

1ـ ضعف الظرف العامل وهو الجار والمجرور لأنَّ الظرف المتكون من الجار والمجرور ليس بقوة الفعل ولا يتصرف بتصرفه، قال سيبويه: "واعلم أنه لا يقال: قائماً فيها رجلٌ، فإن قال قائل: أجعله بمنزلة (راكباً مرَّ زيدٌ)، (وراكباً مرَّ الرجلُ)، قيل له: فإنه مثله في القياس،لأنَّ فيها بمنزلة مَرَّ، ولكنَّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأنَّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجْرِهِ كما أجْرَتهُ العرب واستحسنتْ، ومن ثمّ صار مررتُ قائماً برجل لا يجوز، لأنه صار قبل العمل في الاسم، وليس بفعل والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجلٌ"[3] وإنما جاز تقديم الحال على صاحبه إذا كان عامله فعلاً نحو: (جاء راكباً زيدٌ)، و(راكباً جاء زيدٌ).

2ـ ذكر ابن الحاجب أنَّ حجة البصريين في منع تقدّم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر هو عدم وروده في كلام العرب بقوله: " فمن منعه فحجته أنه لم يوجد

1- ينظر شرح الرضي على الكافية 30/2، وارتشاف الضرب لأبي حيان، 1578/3.

2- ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع الأشبيلي(ت688هـ)، تح، عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1986م، 529/1.

3- الكتاب: لســـيبويه: 124/2.

مثله في كلام العرب، ولا يمكن حملُه على المرفوع والمنصوب وإن لم يُسمع لظهور الفرق بينهما"[1].

وحجة المنع أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو هنا حرف جر، وبما أنَّ العامل هنا حرفٌ غير متصرف، وهو أضعف من الفعل لذا امتنعت المسألة[2].

3ـ علَّل بعض النحاة رفضهم لما جاء في أشعار العرب من تقدُّم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر بالضرورة الشعرية[3].

4ـ علَّل بعضهم المنع حملاً على المجرور بالإضافة حيث يكون المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة فلا يصح تقدُّم المضاف إليه على المضاف فكذلك لا يصح تقديم الحال على صاحبه المجرور[4].

5ـ استدل بعضهم على المنع بقوله تعالى:﴿**وما أَرْسَلْناكَ إِلاّ كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾[5]،حيث إنَّ (كافة) في هذه الآية قد أعربها الزّجاج (حال) من الكاف في (أرسلناك)، والتاء للمبالغة لا للتأنيث، وأعربها الزمخشري صفة لإرساله فحذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه، فالآية مختلف في إعرابها[6].

1- أمالي ابن الحاجب: 399/1.

2- ينظر المقتضب للمبرِّد: 171/4 و 172، وشرح اللمع لابن برهان: ص 137.

3- ينظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري: 590/1.

4- ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 336/2.

5- سورة سبا: من الآية (28).

6- ينظر شرح الرضي على الكافية: 30/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 337/2.

المذهب الثاني ـ جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر وهو رأي كثير من البغداديين منهم ابن كَيْسَان(ت299هـ)[1]، وأبو علي الفارسي[2]، وابن بُرْهان(ت456هـ) يقول الرضي: "وإن انْجَرَّ ذو الحال بحرف الجر، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون أيضاً ونُقِلَ عن ابن كيسان ، وأبي علي، وابن بُرهان؛ الجواز، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿**وما أَرْسَلْناكَ إلا كافَّةً لِلنَّاسِ**﴾[3] .

والشاهد في الآية (كافةً) حال تقدم على صاحبه المجرور بحرف الجر (للنَّاس)،

وقد ذكر ابن بُرْهان مؤكدا جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر: "أن العامل في الحال هو الفعل، ولا يقتصر الفعل إلى الباء في عمله في المفعول به، وإذا ساغ أن يعمل في الحال ما لا يعمل في صاحب الحال، كان هذا أولى بالجواز ، وهذا قول أبي علي وابن كيسان وإليه نذهب لقوله تعالى: ﴿**وما أَرْسَلْناكَ إلا كافَّةً لِلنَّاسِ**﴾[4] ،و(كافَّةً) حال من النَّاسِ، وقد تقدّم على المجرور باللام، وما استعملت العرب (كافة) قط إلاّ حالاً"[5].

1- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، 379/1، شرح الرضي على الكافية، 69/2، وارتشاف الضرب: لأبي حيَّان، 1579/3، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تح، عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي القاهرة، (دط)، 2001م: ص 566، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 465/1.

2- ينظر: ارتشاف الضرب، 1579/3، وشرح الرضي، 30/2، وتوضيح المقاصد والمسالك، 706/2.

3- سورة سبا من الآية (28).

4- سورة سبا من الآية (28).

5- شرح اللمع: لابن برهان العكبري(ت456هـ)، تح، فارس فائز، السلسلة التراثية الكويت، ط1، 1984م، 1/ 137 و 138.

وقد ذهب إلى هذا الرأي كذلك بعض الكوفيين[1]، وأجازوا (مررتُ ضاحكةً بهند)، وتبعهم ابن مالك والرَّضيّ وأبو حيَّان الأندلسي(ت745هـ) بقوله: "ذهب الأكثرون إلى أنَّ ذلك لا يجوز، وذهب ابن كيسان ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنّه يجوز وهو الصحيح"[2].

وقد احتج هؤلاء في تجويز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر بما يلي:

1ـ قراءة بعض القُرَّاء قوله تعالى: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾[3]، بنصب (مطويات)على الحال[4]، وقد تقدمت على عاملها وهو الجار والمجرور (بيمينه)، وفضَّل الفراء إعرابها حالاً بقوله:" وينصب (مطويات) على الحال وعلى القطع والحال أجوده"[5].

2ـ وبقراءة بعض القُراء[6] لقوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ**

1- ينظر: شرح الصريح على التوضيح: خالد الأزهري، تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000م 379/1.

2- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيّان الأندلسي الغرناطي(ت754هـ)، طبعة بعناية، الشيخ عرفات العَشا حسّونه، مراجعة، صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت،(دط)، 2010م 8/ 549.

3- سورة الزمر: الآية (67).

4- الرسم المصحفي﴿مطوياتٌ﴾ بالرفع وقرأها بالنصب عيسى والجحدري، ينظر البحر المحيط في التفسير لأبي حيان: 440/7، وشرح ابن الناظم: ص240.

5- معاني القرآن: لأبي زكريا الفراء، عالم الكتب بيروت، ط3، 1983م، 425/2.

6- الرسم المصحفي﴿خَالِصَةً﴾ بالرفع، وقرأها بالنصب ابن عباس، والأعرج، وقتادة، وابن جبير، ينظر البحر المحيط: 660/4، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ولإيضاح عنها: لابن جني، تح، علي النجدي ناصيف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، (دت)، 1/ 232.

حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾[1]،نصب (خالصة) على الحال، وقد تقدمت على عاملها الظرفي. ورآه الفراء مقيساً مع قلته، ويرى أنَّ: " النصب في هذا الموضع قليل لا يكادون يقولون: عبدالله قائماً فيها، ولكنه قياس"[2].

3ـ واحتج القائلون بهذا المذهب بقوله تعالى:﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ**﴾[3]،ففي هذه الآية ثلاثة أقوال: الأول قول الزمخشري وهو أنّ (كافة) صفةٌ لإرساله فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه[4].

والثاني قول الزّجّاج(ت310هـ) وهو: أنَّ (كافة) حال من الكاف والتاء فيه للمبالغة[5]، وقد اعترض الرّضي عن هذا القول بقوله: "وبعضهم يجعل (كافة) حالاً من الكاف، والتاء للمبالغة وهو تعسف"[6]، وهذا دليل على تأييده وموافقته لما ذهب إليه البغداديون ابن كيسان، وأبو علي الفارسي، وابن برهان وأصحاب هذا المذهب بأن كافة (حال) تقدم على صاحبه المجرور بحرف الجَّر (للنَّاس) .

والثالث أنَّ (كافة) حال من الناس، والأصل للنَّاسِ كافة أي جميعاً، وهذا على رأي ابن مالك، فقد وصف حججهم الرافضة بمنع تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر بقوله: "وهذه شبه وتخيلات لا تستميلُ إلاّ نفس مَن لا تثّبت له، بل

1- سورة الأنعام الآية: 139.
2- معاني القرآن للفراء: 358/1.
3- سورة سبا: من الآية (28).
4- ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 337/2.
5- ينظر المصدر السابق: 337/2.
6- شرح الرضي على الكافية: 2/ 30.

الصحيح جواز التقديم في نحو مررتُ بهندٍ جالسةً وإنما حَكَمتُ بالجوازِ لثبوته سماعاً ولضعف دليل المنع"[1]

أمّا احتجاجهم بالشعر فهو كثير أذكر منها ما ورد في قول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي[2]

والشاهد فيه قوله: (طرّاً)، حيث وقع حالاً من المجرور في (عنكم)، وتقدمه عليه[3]

وكقول النابغة الذبياني:

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدراعِهِم فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حُذَارِ[4]

والشاهد فيه: (مُحْقِبي أدراعهم) حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور (فيهم) حيث تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر[5].

وكقول الشاعر:

1- شرح التسهيل: لابن مالك، 2/ 337.

2- البيت من الطويل ولم يعرف قائله، ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تح، محمّد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ط1، 1982م، 21/2، تسليت: تصبرّتُ وشغلتُ نفسي، طرّاً: أي جميعاً، بَيْنكم: فراقكم وبعدكم والمعنى: تسليت وشغلتُ نفسي عنكم جميعاً ـ بعد بعدكم عني ـ بذكراكم الطيبة التي لا تنسى وأنتم بذلك كأنكم معي.

3- ينظر المصدر السابق: 2/ 21.

4- البيت من بحر الكامل، ديوان النابغة الذبياني: تح، عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 1996م، ص 86، ورهط بني كُوزٍ: قبيلة بني كوز، وبني كوز اسم شخص وهو يزيد بن حذيفة، والرهط ما دون العشرة من الرجال، و(محقبي أدراعهم)، من أحقب زاده خلفه على راحلته أي: جعل زاده خلفه، وأدراع جمع درع من حديد جمع قلة وبن حُذار وهو من بني أسد.

5- ينظر المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت855هـ)، تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2004م، 2/ 380.

إذا المرءُ أَعْيَتـه المروةُ ناشِئاً فَمَطْلَبُها كَهْلاً عليه شَدِيدُ[1]

والشاهد فيه (كهلاً) حال تقدَّم على صاحبه الضمير المجرور في (عليه)[2].

وكقول الشاعر :

لَئنْ كَانَ بَرْدُ الَماءِ هَيمَانَ صَادِيَاً إليَّ حَبِيباً إنَّهَا لَحَبِيبُ[3]

والشاهد فيه(هيمان صاديا)، حالان من الياء المجرور محلاً بـ (إلى)؛ وقد تقدم الحال[4].

المذهب الثالث ـ وهو مذهب جمهور الكوفيين، حيث يرى أصحاب هذا المذهب جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر، وذلك إذا كان المجرور ضميراً، نحو (مررتُ ضاحكةً بك)، أو إذا كان الحال فعلاً نحو (مررتُ تضحكُ بهندٍ) أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو (مررتُ مُسْرِعَيْنِ بزيدٍ وعمروٍ)[5].

ومن خلال ما سبق فالراجح ما ذهب إليه أصحاب المذهب البغدادي منهم ابن كَيْسَان، وأبو علي الفارسي، وابن بُرهان وأيده الرضيّ بجواز تقدُّم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر، وذلك للأسباب الآتية:

1- البيت من بحر الطويل، منسوب للمخبَّل السعدي، أعيته: أتعبته وأعجزته، ينظر شرح الرضي على الكافية 30/2، وشرح الأشموني، 52/3، والخزانة 219/3.

2- ينظر شرح ألفية ابن معطي، تح، علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي الرّياض، ط1، 1985م، 563/1.

3- البيت من بحر الطويل ونسب إلى كثير من الشعراء منهم عروة بن حزام، وكثير عزة، ومجنون ليلى، ونسبه الرضي إلى عروة بن حزام، هيمان: عطشان، ينظر لسان العرب مادة (هام)، وصادياً شدة العطش اللسان مادة (صدي)، المراد لئن كان برد الماء حبيباً إليّ هيمان صادياً، ينظر شرح الرضي على الكافية، 30/2، وشرح ابن عقيل: 641/1.

4- ينظر شرح ابن عقيل: 641/1.

5- ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل، تح، محمّد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ط1، 1982م، 21/2.

1ـ ورود تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر في القرآن الكريم حيث إنَّ تأويلات المنكرين فيها كثير من التعسُّف على النحو الذي ذكره الرَّضيِّ[1]

2ـ إنَّ قول المانعين بعدم وجوده في كلام العرب يدحضه الكم الهائل من الشواهد التي ثبتت تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر، والشواهد الواردة في هذا البحث من أشعار العرب الموثوق بعربيتهم، خير دليل على ذلك.

3ـ كثرة الشواهد الشعرية تفند تعليلهم بأن ما ورد فيها من تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر هي ضرورة شعرية وقد مرت بنا هذه الشواهد خلال هذا المبحث.

1- شرح الرضي على الكافية: 30/2.

المبحث الرَّابـع

العامل في المفعول المطلق

إذا كان من لفظه ولم يكن جارياً على حروف فعله

المفعول المطلق اسم منصوب يكون مصدراً أو نائباً عن المصدر، يُذكر بعد فعل من لفظه لتأكيده أو لبيان نوعه أو عدده، وسُمِيَّ مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه، غير مقيّد بحرف جرٍ مثل بقية المفاعيل[1].

والمفعول المطلق قد يسبقه في الجملة فعل أو شبه فعل (كاسم الفاعل والمصدر)، بحيث يكون هذا الفعل أو شبهه من لفظ المصدر نحو قوله تعالى:﴿ **وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا**﴾[2]،أو يكون من معناه دون لفظه نحو قولك (فرحتُ جذلاً).

وقد ناقش الرضي مسألة عامل النصب في المفعول المطلق عندما يكون من غير لفظ فعله بقوله: "أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل، وذلك إمّا مصدر، أو غير مصدر، والمصدر على ضربين، إمّا أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا**﴾[3]، و:﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا**﴾،[4] وإما ألاَّ يلاقيه فيه نحو (قعدت جلوساً)"[5]، فذكر في هذا النص بأنه قد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق المصدر الذي يكون من غير لفظ الفعل المشترك معه في حروفه نحو قوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا**﴾، فالمفعول المطلق في هذه الآية (تبتيلاً) لم يكن مصدر الفعل المذكور في الآية وهو(تبتَّل) ولكنه مصدر للفعل (بتَّل)؛ لأنَّ الفعل (تبتَّل) مصدره (تبتُّلاً)، والفعل (بتَّل) مصدره (تبتيلاً).

1- ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000م، ص 191.

2- سورة الفرقان: من الآية (2).

3- سورة المزمل: من الآية (8).

4- سورة نوح: الآية (14).

5- شرح الرضي على الكافية 303/1.

فقد جاء الله سبحانه وتعالى بالفعل (تبتَّل) ولم يأتِ بمصدره بل أتى بمصدر فعل آخر يماثله في الاشتقاق وهو (تبتيلاً)، فجمع بين الفعل ومعنى المصدر[1].

ثم ذكر الرَّضي آراء النحاة بقوله: "ومذهب سيبويه في كليهما أنَّ المصدر منصوب بفعله المقدَّر، أي تبتل إليه وبتل تبتيلاً، وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتاً، وقعدت وجلست جلوساً، ومذهب المازني والمبرِّد[2] والسيرافي، أنَّه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى، لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3].

وقد اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول المطلق عندما يكون من لفظ الفعل وحروفه وهو غير جارٍ عليه فذهبوا في ذلك مذهبين.

المذهب الأول ـ أنه منصوب بفعل مقدّر دلَّ عليه الفعل المذكور وهو مذهب سيبويه[4]، وابن خَروف(ت609هـ)[5]، قال الرضي:" ومذهب سيبويه في كليهما أنَّ المصدر منصوب بفعله المقدّر، أي تبتل إليه وبتَّل تبتيلا، وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوساً"[6]، وذكر السيوطي: "أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً، والفعل الظَّاهر دليل عليه، وعليه المبرِّد وابن خروف وعزاه لسيبويه"[7].

1- ينظر شرح الرضي على الكافية: 303/1، وتفسير التحرير والتنوير: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م، 29/ 204 و 205 و 265 و 266 و 267.

2- ينظر المقتضب للمبرِّد: 204/3.

3- شرح الرّضيّ على الكافية، 303/1.

4- ينظر الكتاب: 81/4، وشرح الرضي على الكافية: 303/1.

5- ينظر ارتشاف الضرب لابن حيان: 1354/3، وهمع الهوامع للسيوطي:98/3

6- شرح الرضي على الكافية: 303/1.

7- همع الهوامع للسيوطي: 98/3.

وقد عقد سيبويه في كتابه باباً مخصوصاً للمفعول المطلق عندما يكون من غير لفظ فعله بقوله: "هذا بابُ ما جاءَ المصدرُ فيه على غيرِ الفعلِ لأنَّ المعنى واحد وذلك قولك: اجتوَرُوا تجاوُراً وتجاورُوا اجتْواراً لأنَّ معنى اجتَورُوا وتجاورُوا واحد، ومثل ذلك: (انكسَرَ كَسْراً)، و(كُسِرَ انكساراً) لأنَّ المعنى واحد، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا**﴾[1]، لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نَبتَ، وقال عزّ وجلّ: ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا**﴾[2]، لأنَّه إذا قال: تبَتّلْ فكأنه قال بَتِّلْ"[3].

وفي هذه المسألة يقول المبرّد: "ومثلُ هذا إلاَّ أنَّ اللفظ مُشتقٌ من فعلِ المصدر، ولكنهما يشتبهان في الدلالة قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا**﴾، على: وبتِّل إليه، ولو كان على (تَبتَّل) لكان (تبتُّلاً)، وكذلك﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا**﴾، لو كان على أنبت لكان إنباتاً، ولكنَّ المعنى ـ والله اعلم ـ أنه إذا أنبتكم نبتم نباتاً"[4].

وحجة هؤلاءِ النحاة في أنَّ الناصب لهذا المصدر هو فعل من لفظه مقدَّر لأنَّ الأكثر كون المصدر من لفظ الفعل والقليل كونه من غير لفظه فَحُمِلَ القليل على الكثير في نصبه بفعل من لفظه[5].

وفي رأيي أنَّ حجة هذا الفريق لم تكن مقنعة للأسباب الآتية:

1 ـ إنَّ التقدير والإضمار هو خلاف الأصل، ذكر الرضي: " أنه منصوب بالفعل

1- سورة نوح: الآية (14).

2- سورة المزمل: من الآية (8).

3- الكتاب لسيبويه: 81/4 .

4- المقتضب للمبرّد: 204/3.

5- ينظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: 467/1.

الظاهر وهو أولى لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[1]، ويقول أبو حيان: "وكلام بغير إضمار أحسن من كلام بإضمار"[2]، والتقدير بمضمرٍ فيه تكلف مع دلالة الفعل الحاضر عليه لأنَّه يحمل المعنى نفسه .

2 ـ إنَّ كلا المصدرين يحملان دلالة واحدة، سواءَ كان الفعل المضمر أو الفعل الظاهر حروفهما متطابقان أو مختلفان، فالأصل وصول المعنى ووضوحه عند المتلقي دون لبس.

المذهب الثاني ـ وهو أنَّ المصدر منصوب بالفعل المذكور لاتفاقهما لفظاً ومعنى وهو مذهب المازني[3](ت247هـ)، والبغدادي أبو سعيد السيرافي(368هـ)، قال الرَّضيّ: "ومذهب المازني والمبرد والسيرافي، أنَّه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى، لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[4].

ويؤكد ذلك السيرافي بنفسه حيث قال: "وكذلك كل فعلين في معنى واحد أو يرجعان إلى معنى واحد إذا ذكر أحدهما جاز أن تأتي بمصدر الآخر فتجعله في موضع مصدره فمن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا**﴾[5]، ومصدر تَبَتَّل تَبتلاً، وتبتيلاً مصدر بتَّلَ فكأنه قال بَتِّلْ ومنه: ﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا**﴾[6]،

1- شرح الرَّضيُّ على الكافية: 303/1.

2- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان الأندلسي، تح، صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، (دط)، 2010م، 226/1، وينظر شرح الرضي على الكافية: 303/1.

3- ينظر رأيه في ارتشاف الضرب لابن حيان: 1354/3، وهمع الهوامع للسيوطي: 3/ 98، وشرح الرضي: 303/1.

4- شرح الرضي على الكافية: 303/3.

5- سورة المزمل: من الآية (8).

6- سورة نوح: الآية (14).

لأنه إذا أنبتهم فقد نبتوا، ونباتاً مصدر نَبَتَ فكأنه قال: نبتم نباتاً"[1]، واستشهد السيرافي بقراءة عبدالله بن مسعود(ت32هـ) في قوله تعالى: ﴿**وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ تَنْزِيلا**﴾[2]، تَنْزِيلاً نائب عن المفعول المطلق منصوب بالفعل الظاهر(نُزِّل)، لأنَّ معنى أُنزِلَ ونُزِّلَ بمعنى واحد[3]، قال البغدادي أبو علي الفارسي:" التنزيل: مصدر نَزَّلَ فكما أنَّ في بعض الحروف: ﴿**وأُنْزِلَ الْمَلائِكَةُ تَنْزِيلا**﴾، لأنَّ أُنْزِلَ مثل نُزِّلَ"[4]، وقال أبو زَرْعَة وهو من علماء القرن الرابع: " وقرأ الباقون: ﴿**وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ**﴾، على ما لم يُسَمَّ فاعله، وهو الاختيار لأنَّ (تنزيلاً) لا يكون إلاّ مصدر (نَزَّلَ)[5].

وقول الشاعر:

وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا استَقْبَلْتَ مِنْهُ وليسَ بأَنْ تَتَبَّعَه اتِّباعَاً[6]

والشاهد في البيت (تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَاً)، حيث نصب الشاعر (اتّبَاعاً) على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر بالفعل (تَتَبُّع)، لأنَّه ملاقيه في الاشتقاق، ولأنَّ الإتباع والتَّتبُّع بمعنى واحد.

1- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: تح، أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّدعلي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2008م، 4/ 456 و 457.

2- سورة الفرقان من الآية (25).

3- ينظر الكتاب لسيبويه: 4/ 81 و82.

4- الحجة للقرّاء السبعة، لأبي علي الفارسي، تح، بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، راجعه، عبدالعزيز رباح، دار المأمون للتراث دمشق،ط1، 1992م، 341/5.

5- حجة القراءات: للإمام أبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تح، سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط5، 1997م، ص 511.

6- ديوان القطامي: تح، إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت ط1، 1960م، ص 35.

وفي رأيي أنَّ الراجح ما ذهب إليه البغدادي أبو سعيد السيرافي، ومَنْ تبعه من النحاة، وقد وفَّق الرضي في اختياره هذا المذهب ووصفه بأنَّه الأولى وذلك للأسباب الآتية:

1- إنَّ العامل في المفعول المطلق إذا كان من لفظه ولم يكن جارياً على حروف فعله هو الفعل الظاهر؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه كما ذكر الرضي[1].

2- إنَّ ما ذهب إليه سيبويه والمبرِّد وابن خروف بأنه منصوب بفعل مضمر، والفعل الظاهر دليل عليه فيه تكلف لأنَّ الفعل المضمر والفعل الظاهر بمعنى واحد[2].

1- ينظر شرح الرضي على الكافية: 303/1.

2- ينظر الكتاب 81/4.

الفصل الثَّاني

المسائل المتعلقة ببعض المجرورات والتوابع إلتي رجّحها الرضّيُّ

المبحث الأول : وصف المـــــجرور بـالحرف (رُبَّ).

المبحث الثاني: وصف النكرة إذا أُبدلت من المعرفة.

المبحث الثالث: حكم العطف بـ (إمَّا).

المبحث الرابع: العامـــــل في البدل.

المبحث الأوَّل

وصف المجرور بالحرف: (رُبَّ)

اختلف النحاة في (رُبَّ) بين الاسمية والحرفية، والصحيح أنّها حرف جرّ كما ذكر النحاة البصريون وأيدت حججهم ذلك، ودليلهم على حرفيتها أنّها لا يحسن فيها علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وليس لها معنى إلاَّ مع غيرها[1].

واختلف النحاة كذلك في معناها على عدة أقوال أذكر بعضاً منها، لارتباطها بوصف مجرورها، ومن هذه الأقوال:

القول الأول ـ إنها لإفادة التقليل، ونُسِبَ هذا القول إلى سيبويه وأكثر النحويين[2]، يقول البغدادي أبو علي الفارسي عند مقارنة (رُبَّ) بـ (قلَّ)، في قولهم(رُبَّ رجلٍ يَفْهم هذا): " وجعلوا المفردَ بَعدَهُ يَدُلُّ على أكثر مِنَ الواحدِ، وهذا لمعنى النفي، وليس الكلامُ بنفي في الحقيقة إنَّما هو تقليل"[3]

القول الثاني ـ إنها للتكثير وهو مذهب الخليل بن أحمد(ت175هـ) ولم يذكر الخليل بأنها للتقليل[4].

القول الثالث ـ إنها موضوعة للتقليل وترد للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، ونَسَبَ السيوطي هذا القول إلى الأعلم الشنتمري(ت476هـ) وابن السيد البطليوسي(521هـ)[5].

1- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: لابن الأنباري، 832/2 – 834.

2- ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المُرادي، تح، فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1992م، ص 439.

3- المسائل الشيرازيات: لأبي علي الفارسي، تح، حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع السعودية، ط1، 2004م، 1/ 259 و 260.

4- ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ص 440.

5- ينظر همع الهوامع للسيوطي: 175/4.

وهناك عدة أقوال أخرى تدور جميعها في فلك التقليل والتكثير[1].

أهم الأحكام النحوية للحرف: (رُبَّ):

1ـ إنَّها حرف جرّ شبيه بالزائد[2].

2ـ يجب وصف مجرور (رُبَّ) الظاهر إمَّا بمفرد نحو: (رُبَّ رجلٍ صالحٍ)، وهذا ما ذهب إليه المبرد، والبغداديان: ابن السرّاج، وأبو علي الفارسي وأكثر المتأخرين، وإمّا بجملة نحو: (رُبَّ رجلٍ لقيته)[3].

3ـ إنَّها لا تجر غالباً إلاّ الاسم الظاهر النكرة، وقد وردت بعض الأمثلة كان المجرور فيها ضميراً للغائب، يفسره اسم منصوب، متأخراً عنه وجوباً، يُعرب تمييزاً نحو قولك: (رُبَّه شاباً نبيلاً صادفته)، وفي تلك الأمثلة يعود الضمير في (رُبَّ) على التمييز الواجب التأخير[4]وأجاز بعض النحويين أن تجر المعرف (بال)[5].

4ـ إنَّه يجب أن يتعلق بالفعل الماضي نحو (رُبَّ رجلٍ سمعته)، ولا يجوز (سأسمع)، وذهب ابن السَّراج إلى أنَّه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلاً .

وقد ناقش الرَّضيّ مسألة وصف مجرور (رُبَّ) بقوله: " قوله: (موصوفة على الأصح)، هذا مذهب أبي علي، وابن السراج، ومَنْ تبعهما، وقيل لا يجب ذلك، والأولى الوجوب"[6].

1- ينظر همع الهوامع: 4/ 174 – 175.

2- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: 832/2 – 834

3- ينظر شرح الرضي على الكافية: 292/4.

4- ينظر النحو الوافي عباس حسن: 2/ 523.

5- ينظر الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي: ص 448.

6- شرح الرَّضيّ على الكافية: 292/4.

وقد اختلف النحويون في وصف مجرور (رُبَّ) كما اختلفوا في حرفيتها، ومعناها، وذهبوا في ذلك إلى رأيين مختلفين وهما:

الرأي الأول ـ ويرى أصحابه عدم اشتراط وصف مجرور (رُبَّ)، وهو ظاهر مذهب سيبويه[1]، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الفراء(ت207هـ)[2]، والأخفش(ت315هـ)[3]، وأبي الوليد الوقشي(ت489هـ)[4]، وابن طاهر(ت519هـ)[5]، وبه قال ابن خروف الإشبيلي الإشبيلي (ت609هـ)[6]، وأبو حيَّان الأندلسي (ت745هـ)[7].

واستدل أصحاب هذا المذهب بتسوية سيبويه بين (كم) الخبرية و (رُبَّ) في المعنى بقوله: "اعلم أنَّ لِـ (كَمْ) موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به بمنزلة كيف وأينَ، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبَّ"[8]، وقوله كذلك: "واعلم أنّ (كم) في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه رُبَّ لأنَّ المعنى واحدٌ إلاّ أنَّ (كم) اسم و(رُبَّ) غير اسم بمنزلةِ (مِنْ) "[9].

1- ينظر الكتاب: 56/2 – 57.
2- ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ص 450.
3- ينظر ارتشاف الضرب في كلام العرب لأبي حّيان: 4/ 1741.
4- ينظر المصدر السابق: 4/ 1741.
5- ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ص 450.
6- ينظر رأي ابن خروف في شرح التسهيل لابن مالك: 183/3.
7- ينظر رأي أبي حيّان في تذكرة النحاة، تح، عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1986م، ص 6.
8- الكتاب لسيبويه: 156/2.
9- المصدر السابق: 2/ 161.

وقد ردَّ الشلوبين(ت645هـ) ذلك بما معناه: " إنَّ لمجرور (رُبَّ) في تلك المواضع نسبتين مختلفتين: نسبة كثرة إلى المفتخِر، ونسبة قلة إلى غيره؛ فتارة يأتي بلفظ (كم)، على نسبة الكثرة، وتارة يأتي بلفظ (رُبَّ) على نسبة القلة"[1].

وأمّا قول سيبويه: "وإذا قلت: رُبَّ رجلٍ يقول ذاك، فقد أضفتَ القولَ إلى الرجل بـ (رُبَّ)"[2].

وقد رَدَّ هذا الرأي كثير من النحويّين، منهم ابن مالك نفسه وهو من أصحاب هذا المذهب بقوله: " فتصريحه بكون (يقول) مضافاً إلى الرجل بـ (رب) مانعٌ كونه صفةً؛ لأنَّ الصفة لا تضاف إلى الموصوف إنما يضاف العامل إلى المعمول"[3]، وقال أيضاً تعقيباً على مثال سيبويه بإضافة القول إلى الرجل بـ (رُبَّ): " إلاّ أنَّ في هذا المثال إشكالاً بيّناً وذلك أنَّ ظاهره يقتضي جواز أن يقال: من زيد عجب، إذا عجب من نفسه، وهو غير جائز بإجماع؛ لأنّ فيه إعمالَ فعل ضميرٍ متصل في مفسره، وذلك ممتنع دون خلاف"[4].

وكذلك علّل هؤلاءِ النحاة سبب عدم اشتراطهم وصف مجرور (رُبَّ) لأنّ رُبَّ من معانيها التقليل أو التكثير ومعنى القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف[5]، وهذا مما

1- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ص 446.

2- الكتاب لسيبويه: 1/ 421.

3- شرح التسهيل: 3/ 183.

4- المصدر السابق الموضع نفسه .

5- ينظر شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: لأبي الحسن علي بن محمد بن الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف(ت609هـ)، تح، خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس ليبيا، (دط)، (دت)، ص 205.

اختاره ابن مالك(ت672هـ)، بقوله: " والصحيح أنَّها تكون جواباً وغير جواب؛ وإذا كان جواباً فقد تكون جواباً موصوفاً، وجواباً غير موصوفٍ، فيكون لمجرورها من الوصف وعدمه ما للمجاب فيقال لمن قال ما رأيت رجلاً: (رُبَّ رجلٍ رأيت)، ولمن قال ما رأيت رجلاً عالماً: (رُبَّ رجلٍ عالم رأيت)، وإذا لم تكن جواباً فللمتكلم بها أن يصف مجرورها وألا يصفه"[1].

وقد استشهد أصحاب هذا المذهب بعدة شواهد منها:

1ـ قول الشاعر:

يا رُبَّ قائلةٍ غداً يا لَهْفَ أُمِّ مُعاوِيَة[2]

والشاهد فيه: مجي (قائلةٍ) مجرورة بـ (رُبَّ) ولم توصف، وهذا الشاهد فيه نظر لأنَّ الموصوف محذوف و (قائلة)، صفة له، والتقدير (رُبَّ امرأةٍ قائلةٍ)، يقول المرادي: "ولقائل أن يقول: الموصوف في هذا البيت محذوف، تقديره: يا رُبَّ امرأةٍ قائلةٍ، وكذا في جميع الأبيات التي استشهد بها، لأنَّ جميعها صفات"[3].

وأكد ابن مالك باستشهاده بعدة أبيات بعد البيت السابق بعدم وصف مجرور رُبَّ بقوله : " وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح"[4].

1- شرح التسهيل لابن مالك: 182/3.

2- البيت من مجزوء الكامل لهند بنت عتبة والدة معاوية بن سفيان، قالته يوم بدر، وهو في الجنى الداني، ص 451، وفي شرح أبيات المغني: لعبد القادر البغدادي، تح، عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1988م، /203.

3- ينظر الجنى الدانى في حروف المعاني للمرادي: ص 451.

4- المصدر السابق الموضع نفسه.

واعترض عليه المرادي بقوله: " ولقائل أن يقول: الموصوف في هذا البيت، محذوف، تقديره (ربَّ امرأة قائلة)، وكذا في جميع الأبيات التي استشهد بها، لأنَّ جميعها صفات"[1]

وقال الشاعر:

ألا رُبَّ مَولودٍ وليس له أبٌ وَذِي وَلدٍ لم يَلدَهُ أبوان[2]

والشاهد في البيت قول الشاعر: (رُبَّ مولودٍ)، (وذي ولدٍ)، حيث أراد الشاعر بالأول (عيسى)، وبالثاني (آدم) – عليهما السلام – فقد جاء (مولودٍ) مجرور برُبَّ ولم يوصف، ورُدّ هذا القول كذلك بأنّ مجرور (رُبَّ) محذوف ومولود صفة له، والتقدير (رُبَّ طفلٍ مولودٍ)، أو ربَّ ولدٍ مولودٍ.

3ـ وقول الشاعر:

رُبَّ مُسْتَغْنٍ ولا مالَ له وَعَظِيم الفَقْر وهْو ذو نَسَب[3]

والشاهد في هذا البيت أنَّ مجرور رُبَّ (مُسْتَغْنٍ) غير موصوف لأنَّه عند سيبويه بمعنى (كم) الخبرية وكم لا يشترط وصف مجرورها، والصحيح هو أنَّ (مستغن) وصف لمجرور محذوف والتقدير: (رُبَّ رجلٍ مستغن ولا مال له).

1- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، ص 451.

2- البيت من بحر الطويل ويُنسِب إلى رجلٍ من أزد السراة، ينظر شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: تأليف عبدالله بن بَرّي، تح، أعبيد مصطفى درويش، مراجعة محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة، (دط)، 1985م، ص 257.

3- البيت من بحر الرمل لا يُعرف قائله ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 182.

5ـ وقول الشاعر :

ألا رُبَّ مأخوذٍ بإجرامِ غيره فلا تَسأمَنْ هجران مَنْ كان مُجْرِما[1]

والشاهد في البيت قول الشاعر: (رُبَّ مأخوذٍ)، أُستشهِد به على عدم وصف مجرور (رُبَّ) والصحيح أنَّ (مأخوذٍ) وصف لمجرورٍ محذوف والتقدير (ألا رُبَّ رجلٍ مأخوذٍ بإجرام غيره).

الرأي الثاني ـ وهو وجوب وصف مجرور (رُبَّ) الظاهر بمفرد، أو جملة، أو شبهها.

وهذا ما ذهب إليه البغداديون منهم (أبو علي الفارسي، و الزمخشري، وأبو البركات الأنباري، وابن يعيش)، وأيدهم الرّضيُّ ومن البصريين المبرِّد[2].

وقد اشترط أصحاب هذا الرأي وجوب وصف مجرور (رُبَّ)، الظاهر إمّا بمفرد نحو: (رُبَّ رجلٍ صالح)، وإمّا بجملة فعلية نحو: (رُبَّ رجلٍ لقيته)، فجملة (لقيته)، في موضع خفض على الصفة، وإما بجملة اسمية نحو: قول الشاعر:

يا رُبَّ هَيجا هِيَ خَيرٌ مِن دَعَه[3]

والشاهد في البيت: مجيء الجملة الاسمية: (هي خير من دعه)، صفة لهيجا مجرور رُبَّ[4] وإما بجار ومجرور أو ظرف نحو: رُبَّ رجلٍ في الدار أو أمامك.

1- البيت من الطويل غير منسوب إلى أحد، ينظر همع الهوامع 185/4 .

2- ينظر المقتضب للمبرِّد، 4/ 139 و 140.

3- البيت من الرجز لبيد بن ربيعة العامري: شرح المعلقات العشر، للشيخ أحمد الشنقيطي، تح، محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية صيدا، 2005، ص 92، و ينظر خزانة الأدب 547/9، ومجالس ثعلب 381/2

4- ينظر شرح الرضي على الكافية 4/ 293.

يقول من البغداديين أبو علي الفارسي: "ومنها رُبَّ وهي في التقليل نظير (كم) في التكثير، فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتها الصِّفةُ وذلك قولهم: رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ، ورُبَّ رجلٍ في الدار فموضع (رُبَّ) مع المجرور بها موضع نصب، والفعل الذي تعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به لأنها تستعمل جواباً وتقديره رُبَّ رجلٍ يفهمُ أدركتُ، أو لقيتُ"[1].

وذهب الزمخشري(ت538هـ)، وهو من البغداديين إلى وجوب وصف مجرور (رُبَّ) بقوله: " ورُبَّ للتقليل، ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة، فالظاهر يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة كقولك رُبَّ رجلٍ جواد، ورُبَّ رجلٍ جاءني، ورُبَّ رجلٍ أبوه كريم، والمضمرة حقها أن تفسر بمنصوب كقولك رُبَّه رجلاً"[2].

وذهب البغدادي أبو البركات عبدالرحمان الأنباري(ت577هـ) إلى وجوب وصف مجرور رُبَّ فذكر: "أنه يلزم مجرورها الصفة، وحروف الجر لا يلزم مجرورها الصفة"[3].

وقال ابن يعيش(ت643هـ): " وتلزمه الصفة، وهذه الصفة تكون بالمفرد نحو: رُبَّ رجلِ جواد، ورُبَّ رجلٍ عالم، وبالجملة، فالجملة إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر، فالجملة من الفعل والفاعل نحو قولك: رُبَّ رجلٍ لقيته، فقولك: لقيته جملة من فعل وفاعل في موضع خفض على الصِّفة لرجل، وأما الجملة من المبتدأ أو الخبر

1- الإيضاح لأبي علي الفارسي: ص 200.

2- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: ص 382.

3- أسرار العربية لأبي البركات الأنبا ري، تح، محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (دط)، (دت)، ص 262.

فقولك: رُبَّ رجلٍ أبوه قائم، فأبوه قائم مبتدأ وخبر في موضع جرٍّ على النعت لرجل"[1]

أما شارح الكافية الرضي الأستراباذي فذهب مذهب البغداديينِ ابن السرّاج، وأبي علي الفارسي بوجوب وصف مجرور (رُبَّ) بقوله: " قوله: موصوفة على الأصح هذا مذهب أبي علي وابن السرَّاج ومن تبعهما، وقيل: لا يجب ذلك، والأَولى الوجوب لأنَّ رُبَّ مبتدأ على ما اخترنا لا خبرَ له، لإفادة صفة مجروره معنى الجملة"[2]، وقوله: "وإن لم تكن هناك قرينة، وجب وصف مجرور (رُبَّ) بما يفيد الكلام التام"[3]، وهذا يدلُّ على موافقته لما ذهب إليه ابن السّراج، وأبو علي الفارسي من وجوب وصف مجرور (رُبَّ).

ومن القائلين بوصف مجرور (رُبَّ)، ابن الحَاجِب(ت646هـ) صاحب الكافية بقوله: "ورُبَّ للتقليل، ولها صدر الكلام، مختصة بنكرة موصوفة"[4]، وابن هشام(ت761هـ)، بقوله: " وتجرُّ الظاهر كثيراً فيجب أن يكون منكّراً موصوفاً"[5].

وقد استدلَّ أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم بالآتي:

1ـ إنَّ (رُبَّ) تختص بالدخول على النكرة وهي تفيد التقليل؛ والنكرة تدلُّ على الكثرة، وعند وصفها يكون معنى القليل أبلغ في المخصص[6].

1- شرح المفصل لابن يعيش: 28/8.

2- شرح الرضي على الكافية: 4/ 292.

3- المصدر السابق: 4/ 293.

4- المصدر نفسه: 4/ 286.

5- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: لابن هشام الأنصاري، تح، هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن، (دط)، 2007م، 2/ 264.

6- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 834، وشرح المفصل لابن يعيش: 8/ 28.

2ـ إنَّ الصفة مع (رُبَّ) قائمة مقام العامل الذي تتعلق به والذي يحذف غالباً، فامتنع حذف الصفة لأنه لا ينوب شيء عن شيء آخر ثم يحذف النائب لعدم قيام الكلام بدونه[1].

ومما تقدَّم في وصف مجرور (رُبَّ)، يتضح أنَّ النحاة البغداديين ومنهم أبو علي الفارسي، والزمخشري، وأبو البركات الأنباري، وابن يعيش، يذهبون إلى القول بوجوب وصف مجرور (رُبَّ) الظاهر بمفرد، أو جملة، أو شبهها ووافقهم الرَّضيّ ومن تبعهم، هو الرأي الراجح للأسباب الآتية:

1ـ أثبتت معظم الشواهد التي استدل بها أصحاب المذهب الأول الذين لا يُجِيزون وصف مجرور (رُبَّ) بأنَّ جميع شواهدهم تُخّرجُ عن حذف الموصوف، وبقاء الصفة وقد ذكر ذلك المرادي[2].

2ـ صحة ما قاله معظم النحاة بأنه لا معنى لمجرور (رُبَّ) دون الوصف إذ لا معنى لقول القائل: (رُبَّ رجلٍ)، حتى تقول كريم أو صالح أو نحو ذلك .

3ـ إنّ قول سيبويه: " إذا قلت رُبَّ رجلٍ يقول ذاك فقد أضفت القول إلى الرجل"[3]، ويقول أصحاب المذهب الأول إذا قلت : رُبَّ رجلٍ ظريف فقد أضافتْ رُبَّ الظريف إلى رجل، وهذا لا معنى له، لأنَّ اِتصال الصفة بالموصوف يغني عن الإضافة[4].

1- ينظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 292 – 293.

2- ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ص451.

3- الكتاب لسيبويه: 1/ 421.

4- ينظر الأصول في النحو لابن السرّاج: 1/ 418.

المبحث الثَّاني

وصف النكرة إذا أُبدلت مِنَ المعرفةِ

البدلُ لغةً: العَوض، والأصلُ في التبديلِ تغيير الشيء عن حاله، والأصل في الإبْدَالِ: جَعْلُ شَيْءٍ مكانَ شيءٍ آخر كالإبدال من الواو (تاءً) في تاللهِ، وبادلَ الرَّجلُ مُبادَلةً وبِدَالاً: أعطاهُ مثلَ ما أخَذَ منه[1].

والبدل اصطلاحاً: هو التابعُ المقصود بالحكم بلا واسطة أي: (بلا حرف العطف)، والمراد (بالمقصود بالحكم) إن ذُكر المتبوع ـ وهو سابق على ذكر التابع ـ ليس إلاَّ توطئة لذكر البدل حقيقةً أو حكماً[2] ويأخذ البدل حكم المبدل منه الإعرابي رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، ويأتي البدل والمبدل منه في اللغة من حيث التعريف والتنكير على أربع صور وهي:

1- بدل المعرفة من المعرفة نحو قوله تعالى:﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾[3]، والشاهد في قوله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) بدل من (الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)، حيث أُبدلت المعرفة (صراط الذين) من المعرفة (الصراط المستقيم).

2- بدل النكرة من النكرة نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا**﴾[4]، والشاهد في الآية السابقة قوله تعالى: (حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا)، وهي نكرة بدل من (مَفَازًا)، وهي نكرة أيضاً.

1- ينظر لسان العرب لابن منظور، تح، أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط3، 1999م،: مادة (بَدَل)، 1/ 344، والقاموس المحيط للفيروز آبادي: المكتبة العصرية بيروت، ط1، 2009م، 99/1.

2- ينظر همع الهوامع للسيوطي: 5/ 212 – 213، وأوضح المسالك لألفية ابن مالك: 399/3.

3- سورة الفاتحة الآية (6)، وجزء من الآية (7).

4- سورة النبأ الآية (31)، والآية (32).

3- بدل معرفة من نكرة نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ**﴾[1]، والشاهد في الآية قوله تعالى: (صِرَاطِ اللَّهِ)، وهي معرفة بإضافة صراط وهي نكرة إلى المعرفة لفظ الجلالة بدل من صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وهي نكرة .

4- بدل نكرة من معرفة نحو قوله تعالى: ﴿**كَلا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**﴾[2]، والشاهد في الآية قوله تعالى: (نَاصِيَةٍ)، وهي نكرة بدل من (النَّاصِيَةِ) وهي معرفة.

وليست الصور الثلاثة الأولى محل خلاف بين النحاة بينما دار الخلاف في الصورة الرابعة وهي بدل النكرة من المعرفة، وفي هذا السياق يقول الرضيُّ: "وإذا رُويت (نكرة) بالنصب فالمعنى: وإذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة، قال أبو علي في الحجةِ، وهو الحق، يجوز تركه؛ أي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة، إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[3]، إذا لم يجعل (طوى) اسم الوادي بل كان مثل: حُطم وخُتَع، من الطيَّ، لأنَّه قُدِّس مرتين، فكأنه طوي بالتقديس"[4].

وقد ناقش الرضيّ وصف النكرة إذا أُبدلت من المعرفة بقوله: "وإذا كان الثَّاني نكرة مبدلة من معرفة قال أبو علي في الحجة وهو الحق: يجوز تركه؛ أي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه"[5].

1- سورة الشورى الآية (52)، وجزء من الآية (53).
2- سورة العلق الآية (15)، والآية (16).
3- سورة طه من الآية (5).
4- شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 387 و 388.
5- المصدر السابق: 387/2.

وقد اختلف النحاة في إبدال النكرة من المعرفة هل يشترط وصف النكرة عند إبدالها من المعرفة، وكونها من لفظ المبدل منه أم لا، وذهبوا في ذلك مذهبين:

المذهب الأول ـ ذهب جمهور البصريين، ومنهم سيبويه إلى عدم اشتراط وصف النكرة إذا أبدلت من المعرفة، وقد أيّد مذهبهم من النحاة البغداديين أبو علي الفارسي، وقد رجَّح الرَّضيُّ هذا المذهب[1] .

قال سيبويه: "واعلم أنَّ كلَّ شيءٍ كان للنكرة صفةً فهو للمعرفة خبرٌ، وذلك قولك: مررتُ بأخوَيْك قائمين، فالقائمانِ هما نصب على حد الصِّفة في النكرة، " [2] .

يقول البغدادي أبو علي الفارسي في تفسير قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [3] : "فأما الخفض في (غيرِ)، فعلى ما تقدم ذكره من البدلِ أو الصفة، والفصل بين البدل والصفة أنَّ البدل في تقدير تكرير العامل وليس كالصفة ... فمَنْ جعل (غير) في الآية بدلاً كان تأويله بَيّناً وذلك أنَّه لا يخلو من أن يجعل (غيرَ) معرفة أو نكرة؛ فإن جعله معرفة فبدل المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم ... ومن جعله نكرة فبدل النكرة من المعرفة في الجواز كذلك"[4].

واستشهد أبو علي الفارسي وأصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم بما يلي:

1- ينظر شرح الرضي على الكافية: 2/ 387 – 388.

2- الكتاب لسيبويه: 2/ 8 .

3- سورة الفاتحة من الآية (7).

4- الحجة للقرّاءِ السبعة لأبي علي الفارسي: تح، بدر الدين قهوجي، وبشير حويجائي، دار المأمون للتراث دمشق، ط1، 1984م، 1/ 145 : 149.

قوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[1]، فأبدلت النكرة (طوى)، من المعرفة (الوادي المقدس)، ولم توصف، ولم تكن من اللفظ نفسه .

واستشهد الرضي بقول الشاعر:

إنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَّان كُلَّهِم كسَاعِدِ الضَّبِّ لا طُولٍ ولا قَصْرِ[2]

والشاهد في البيت: (لا طول) و(لا قصر) نكرتان بتقدير (لا ذي طول، ولا ذي قصر) عند الرضيّ، وقد ذكر ذلك البغدادي بقوله: "وإنَّما أوَّله الشارحُ المحقق بقوله: أي لا ذي طول ولا ذي قصر، ليصحَّ جعلُه بدلَ كلٍّ من كل؛ إذ لولا التأويل لكانا متغايرين، وإنَّما لم يجعل (لا طولٍ) بأحد التأويلات الثلاثة صفةً كقوله: (أبيك)؛ لتخالف الموصوف والصفة فيهما تعريفاً وتنكيراً، فلو كان معرَّفاً لكان صفة"[3] وهما بدلان من (كساعد الضب) ولم ينعتا ولم يكونا من لفظ المبدل منه بتقدير.

وقول الشاعر:

فَلاَ وأبيكِ خيرٍ منكِ إني لَيُؤذيني التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ [4]

والشاهد في البيت: إبدال (خيرٍ) بالجر وهي نكرة، وغير موصوفةٍ من (أبيك) وهو

1- سورة طه من الآية (5).

2- البيت من بحر البسيط، ولم يعرف قائله، ينظر الحجة للفارسي: 149/1، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك، 582/2، وخزانة الأدب، 183/5، ساعد الضب: ذراع يده إذ إنَّ ساعد جميع أفراد الضب متساوية في الطول والقصر، وكذلك بني جلان متساوون في فضيلة رشق السهام.

3- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي: تح، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1984م، 184/5.

4- البيت من بحر الوافر لشمير بن الحارث الضبي في الخزانة 179/5، وشرح التسهيل: 331/3، والمساعد على تسهيل الفوائد، 429/2، والصهيل: صوت الفرس، والتحمحم: صوت الفرس إذا طلب العلف.

معرفة، قال ابن عُصْفُور(ت669هـ): " فـ(خير منك) بدل من (أبيك)، وليس من لفظ الأول ولا موصوفاً، ولا يتصور أن يكون نعتاً؛ لأنَّه نكرة والأب معرفة"[1].

وقول الشاعر:

فألقت قِنَاعاً دُونَهُ الشَّمسُ واتَّقتْ بِأحْسَنِ مَوْصولين كَفٍّ ومِعْصَمِ[2]

والشاهد في البيت المبدل منه قول الشاعر: (موصولين)، مثنى فأبدل منه (كفٍ)، وهي نكرة، وعطف عليها (معصمٍ)، ولم توصف النكرة، ولم تكن من لفظ المبدل منه.

المذهب الثاني ـ ذهب الكوفيون[3] إلى اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة وتبعهم في ذلك: عبد القاهر الجُرجاني[4](ت471هـ)، والسُّهيلي(581هـ)[5]، وابن الحاجب[6] وابن أبي الربيع[7]، واشترط بعض الكوفيين بأن يكون لفظ البدل من لفظ لفظ المبدل منه يقول ابن مالك: " واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة؛ اتفاق لفظيهما كما هو في قوله تعالى:﴿**لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ**

1- شرح جمل الزّجّاجي لابن عُصفور: المعروف بالشرح الكبير، تح، صاحب أبو جناح، ص 286 .

2- البيت من بحر الطويل، ولم أتمكن من معرفة القائل، والقناع: ما تتقنع به المرأة وتستر به وجهها، وأراد بالشمس الوجه، واتقت: صانت وجهها ينظر المساعد على تسهيل الفوائد، 429/2.

3- ينظر ارتشاف الضرب في معرفة كلام العرب لأبي حيان: 1962/4.

4- ينظر حاشية يس على شرح قطر الندى، يس بن زين الدين العُليمي الحمصي، تح، كريم حبيب كريم الكمولي، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي بيروت، ط1، 2016م، 152/2-157، وينظر المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل 429/2.

5- ينظر نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن للسهيلي: تح، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1992م ص 298.

6- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: 1/ 451 : 453.

7- ينظر همع الهوامع للسيوطي: 5/ 218.

خَاطِئَةٍ﴾[1] ، "وليس ذلك شرطاً بل يجوز إبدال نكرةٍ من معرفةٍ مع اختلاف اللفظتين"[2].

ورُدّ هذا الشرط أيضاً بقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾[3] ، ففي هذه الآية كلمة (قتالٍ) بدلاً وهي نكرة من (الشهر)، وهو معرفة، ولم تكن من اللفظ نفسه.

ورَدّ قولهم كذلك ابن مالك بقوله: "واشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين كما هو في: (الناصية وناصية)، والعرب لا تلتزم ذلك "[4].

واستدلوا على اشتراط بدل النكرة من المعرفة أن تكون موصوفة وذلك بقول الشاعر:

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجلٍ صَحيحةٍ وَرِجْلٍ رَمىَ فيها الزَّمَانُ فَشُلَّت[5]

والشاهد في هذا البيت البدل نكرة موصوفة (رِجْلٍ صحيحةٍ)، والمبدل منه (ذي رجلين) معرفة، ورُدَّ هذا الشرط كذلك بجواز إبدال النكرة من المعرفة من دون وصف كقول الشاعر:

1- سورة العلق جزء من الآية(15) والآية (16).

2- شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ، لجمال الدين محمد ابن مالك: تح، عدنان عبد الرحمن الدُّوري، مطبعة العاني بغداد، 1977م، 581/2.

3- سورة البقرة من الآية (217).

4- شرح التسهيل لابن مالك، 331/3 .

5- البيت من الطويل قائله كثير عزة: ديوانه، جمعه وشرحه، إحسان عبّاس، دار الثقافة بيروت، 1971م، ص 99.

وَلَا يَلْبَثَ العَصْرانِ يَوْمٌ وليلةٌ إذا طلبا أنْ يُدْرِكا ما تَيمَّما[1]

والشاهد في البيت (يومٌ و ليلةٌ)، حيث أبدل الشاعر نكرتين، من قوله (العصران) وهو معرفةٌ، ولم تكن كلمتا البدل موصوفة أو من لفظ المبدل منه.

ومن خلال ما سبق يتضح في رأيي قوة ورجاحة رأي جمهور البصريين ومعهم رأي البغدادي أبي علي الفارسي والمحقق الرَّضيّ في عدم اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة، وكذلك عدم اشتراط أن يكون بدل النكرة من المعرفة من لفظ المبدل منه، ويتضح ذلك جلياً من موقف الرضي حينما وصف رأي البغدادي أبي علي الفارسي بأنَّه هو الحق عندما قال بجواز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة، ـ كما سبق الإشارة إليه ـ وهذا في رأيي دليلٌ على غزارة علم هذا الرجل، ورجاحة فكره، وذلك للأسباب التالية:

1- كثرة الأدلة التي أيَّد بها جمهور البصريين ومَنْ تبعهم من الشواهد القرآنية والشعر العربي الفصيح من حيث قوتها وسلامتها من النقد.

2- تعرضت آراء المذهب الثاني للاعتراض عليها وبخاصة في الأدلة والشواهد التي احتجوا بها .

3- أكد معظم علماء النحو عدم اشتراط وصف النكرة إذا أفادت معنى كما سبق دراسته في مبحث مسوّغات الابتداء بالنكرة[2].

1- البيت من الطويل، ديوان حُميّد بن ثور الهلالي، جمعه وحققه، محمد شفيق البيطار، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، ط1، 2010م، ص 101، العصر: مثلث العين، ومضموم العين والصاد: الدهر، والعصر: ما يلي المغرب اللسان، مادة (عصر).

2- ينظر الفصل الأول، المبحث الثاني من هذه الأطروحة ، ص 37 – 50.

المبحث الثَّالث

حكم العطف بـ (إمَّا)

العطف أحد التوابع الأربعة (التوكيد، والبدل، والصفة، والعطف بنوعيه: عطف البيان وعطف النسق)، وهو: حمل الاسم على الاسم، أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة، بشرط توسُّط حرف بينهما من حروف العطف[1]، ويختلف العطف عن بقية التوابع، فالتوكيد، والبدل، والصفة تتبع ما قبلها بغير واسطة[2].

أمّا المعطوف فلا يتبع ما قبله إلاّ بواسطة حرف من حروف العطف، ومصطلح العطف من عبارات البصريين، أما النسق فهو من عبارات الكوفيين[3]، والنسق هو الترتيب.

فعطف النسق هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من حروف العطف، واختلف النحاة في عددها، فأكثرهم على أنَّها عشرة أحرف[4]، ومنهم مَنْ زاد فيها[5]، ومنهم مَنْ أنقص[6] وهي: (الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، أم، بل، لا، لكن، إمَّا)، ولكل حرفٍ من هذه الحروف معنى خاص به[7].

والمعنى مع (إمَّا) المسبوقة بمثلها تأتي لمعاني الحرف (أو)، وهي للشك نحو قولك: حضر إمّا زيد وإمَّا عمرو، ونحو قول الشاعر:

1- ينظر المقرب لابن عُصْفُور الإشبيلي، تح، صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية القاهرة، ط1، 2006م ص 223.

2- ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 88/8.

3- المصدر السابق: 74/3.

4- ينظر الجمل للزجاجي: ص 17.

5- ينظر شرح الجمل لابن عصفور: 1/ 223.

6- ينظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ص 302، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح، محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للنشر، (دط)، 1967م، ص 147، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ص 285.

7- ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 90/8 – 107، وشرح التسهيل لابن مالك: 347/3 – 367.

سَأحِملُ نَفْسِي عَلَى حَالةٍ فَإمَّا عَلَيها وَإمَّا لها[1]

والشاهد في البيت قول الشاعر: (فإمَّا عليها وإمَّا لها) والمعنى: إمَّا أن أموت وإمَّا أن أنجو؛ حيث أتت (إمَّا) الثانية للشك بمعنى (أو).

وقد تأتي (إمَّا) بمعنى (التخيير) نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا**﴾[2].

والشاهد في الآية: وردت (إمَّا) الثانية للتخيير بمعنى (أو)[3].

وقد تأتي بمعنى (الإبهام) نحو قوله تعالى: ﴿ **وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ** ﴾[4].

والشاهد في الآية وردت (إمَّا) الثانية للإبهام بمعنى (أو)[5].

وقد تأتي بمعنى (التفريق) نحو قوله تعالى:﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ [6] .

والشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ حيث وردت إمَّا الثانية للتفصيل بمعنى (أو)[7].

1- البيت من بحر المتقارب لعامر بن جوين، وقيل للخنساء، ينظر المساعد على تسهيل الفوائد 460/2، والجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشام للتراث بيروت، 113/10.

2- سورة الكهف من الآية (86).

3- ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 530.

4- سورة التوبة من الآية (106).

5- ينظر الجنى الداني في حروف المعاني، ص 530.

6- سورة الإنسان الآية (3).

7- ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 530.

وقد تفتح همزة (إمَّا)، وهي لغة تميم وقيس وأسد، وقد تبدل ميمها الأولى ياءً[1]، وقد جاء فتح همزة (إمَّا) في قول الشاعر:

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أيْما إلى جَنَّةٍ أيما إلى نَارِ[2]

الشاهد في البيت إبدال ميم (إمَّا) ياءً مع فتح الهمزة أو كسرها حيث وردت (إيما) بالكسر، كما وردت بالفتح[3].

وقد اختلف النحاة في حرف العطف (إمَّا) ، هل هو عاطف أم غير عاطف؟، وذهبوا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب، ويبدو أنّ الخلاف لم يُعْرف عند النحاة الأوائل، وأوّل مَنْ تَفَطّن إلى أنّها غير عاطفة هو البغدادي أبو علي الفارسي خلال القرن الرابع الهجري، وبعد ذلك ظهر الخلاف بين النحاة حولها، يقول عبد القاهر الجُرجاني (ت471هـ)، صاحب كتاب: (المقتصد في شرح الإيضاح) : " وقد استمرَّ النحويون على جعل إمَّا من حروف العطف ولم يعرِف تحقيقه غيرُ الشَّيخِ أبي عليٍ، ولهذا قال في أوّلِ البابِ: إنَّ حُروفَ العطفِ تسعة، وهم يقولون: إنّهَا عَشرةٌ لِعَدَّهِم (إمَّا) في جملتها، وذلك سهوٌ ظاهرٌ"[4]، ويقول المرادي: " وتأوَّل بعضهم كلام سيبويه بأنَّ (إمَّا) لمّا كانت صاحبةَ المعنى ومخرجةَ الواو عن الجمع والتابعُ يليها، سمّاها عاطفة مجازاً"[5]، ولا خلاف في (إمَّا) الأولى بأنَّها غير عاطفة، وإنَّما

1- ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: 461/2.

2- البيت من بحر البسيط، لسعد بن قرط، أحد بني جذيمة، يهجو أمه وكان عاقاً لها، (شالت نَعَامتها) كناية عن موتها والنَعامة بفتح النون: باطن القدم، وشالت: أرتفعت، ومن هلك ارتفعت رجلاه، وانتكس رأسه، ينظر خزانة الأدب: للبغدادي: 87/1، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: 2/ 460، وشرح شواهد المغني: 186/1،

3- ينظر همع الهوامع للسيوطي: 5/ 254.

4- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، 945/2.

5- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ص 529 – 530.

الخلاف انحصر في (إمَّا) الثانية، وقد ذكر الرَّضيُّ هذا الخلاف بقوله: " ومنع أبو علي، وعبد القاهر من كونها عاطفة، لأنَّ الأولى داخلة على ما ليس بمعطوفٍ على شيءٍ، والثانية مقترنة بواوِ العطفِ، فلا تصلحان للعطف، وشبهة مَنْ جعلها حرف عطف: كونها بمعنى (أو) العاطفة، ولا يلزم ذلك، فإنَّ معنى (أنْ) المصدرية هو معنى (ما) المصدرية، والأُولى تنصب المضارع، بخلاف الثانية، وقال الأندلسي: إمَّا الأولى مع الثانية حرف عطف، قُدِّمت تنبيهاً على أنَّ الأمر مبني على الشك، والواو جامعة بينهما، عاطفة لإمَّا الثانية على الأولى، حتى تصيرا كحرفٍ واحد، ثم تعطفان معاً: ما بعد الثانية على ما بعد الأولى، وهذا عُذر بارد من وجوه"[1]، وسيتضح فيما يلي أوجه التباين بين النحاة حول (إمَّا) من حيث كونها عاطفة أو غير عاطفة وفق المذاهب التالية:

المذهب الأول: إنَّها ليست حرف عطف، وكذلك (إمَّا) الأولى غير عاطفة وإنما العطف بـ (الواو) التي قبل (إمَّا) الثانية التي تحمل معنى من معاني (أو) وقد ذُكِرت (إمَّا) مع حروف العطف لمُناسَبَتِها حروف العطف في الإتباع[2].

وممَّن ذهب هذا المذهب من البغداديين ابن كَيْسَان[3]، وأبو علي الفارسي[4]،

1- شرح الرضي على الكافية: 403/4.

2- ينظر الغُرَّةُ في شرح اللُّمع لابن الدَّهَّان، رسالة دكتوراه، تحقيق ودراسة، فريد عبدالعزيز الزَّامل السُّليم، دار التدمريّة الرياض، ط1، 2011م.

3- ينظر المغني لابن هشام: 62/1، والهمع للسيوطي: 252/5.

4- ينظر الإيضاح العضدي: 289، والمسائل المنثورة: ص 42.

وابن الدهَّان[1]، والرمَّاني(ت384هـ)[2]، واختاره الرَّضيُّ[3]، ومن غير البغداديين أخذ بهذا المذهب يونس بن حبيب(ت182هـ)[4]، يقول أبوعلي الفارسي رافضاً أن تكون (إمَّا) إحدى حروف العطف:" وليست إمَّا بحرفِ عطفٍ؛ لأنَّ حرفَ العطفِ لا يخلو مِنْ أنْ يعطفَ مفرداً على مفردٍ، أو جملةً على جملةٍ وأنتَ تقولُ: ضَرَبتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً، فتجدها عاريةً من هذين القسمين وتقول: إمَّا عمراً فَتُدْخلُ عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى"[5].

وقال أيضاً: " فأمَّا (إمَّا) فليست من حروف العطف وإنَّما تجيء لمعنى الشك، والعاطف هو الواو"[6].

وذهب البغدادي ابن الدّهّان(ت569هـ) إلى نفي العطف بـ (إمَّا) بقوله: " وإمَّا كـ (أو) في هذه المعاني، إلاَّ أنَّ (أوْ) يسري الشك من آخر الكلام فيه إلى أوّله، و (إمَّا) تبتديء بها شاكاً، وليست بحرف عطف"[7].

1- كتاب الفصول في العربية لابن الدهان: تحقيق ودراسة، ناجية محمد عبد الرزاق عدس، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب الجامعة الأردنية، 1401هـ - 1981م، ص 105.

2- ينظر معاني الحروف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني، تح، الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط1، 2005م، ص 187.

3- ينظر شرح الرضي على الكافية: 403/4.

4- ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 343، والجنى الداني في حروف المعاني لمرادي: ص 529.

5- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: تح، كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، ط2، 1996م، ص 224.

6- المسائل المنثورة لأبي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي: تح، شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع ط1، 2004م، ص42.

7- كتاب الفصول في العربية لابن الدّهّان: رسالة ماجستير، تحقيق ودراسة، ناجية محمد عبد الرزاق عدس، إشراف د. محمود داود السمرة، ونهاد ياسين الموسي، الجامعة الأردنية –كلية الآداب، 1981م.

وذهب البغدادي أبو الحسن علي بن عيسى الرَّماني إلى نفي أن تكون (إمَّا) أحدى حروف العطف بقوله: "وليست إمّا من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين، ويدلك على ذلك أنك إذا قلت: رأيت إمَّا زيداً وإمَّا عمراً، لم يخلُ قولك: (إمَّا زيداً وإمَّا عمراً) أن تكون (إمَّا) الأولى عاطفة أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف، لأنَّ حرف العطف لا يبدأ به، ولا يجوز الثانية؛ لأنَّ (الواو) حرف عطف ولا يجمع بين حرفي عطف في شيءٍ من الكلام ولكن النحويين لما رأوا إعراب ما بعدها كإعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريباً اتساعاً"[1].

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم بكونها ليست عاطفة بما يأتي:

1- القول: إنَّ (إمَّا) عاطفة يؤدي إلى اجتماع حرفي العطف (الواو)، و(إمَّا) ومعناهما واحد تقول: ضَرَبتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً؛ فلا يجوز أن تكون (الواو) عاطفة و(إمَّا) عاطفة كذلك وهذا يؤدي إلى اجتماع الأمثال، يقول أبو علي الفارسي: " لا يجوز أن يجتمع حرفان للعطف ومعناهما واحد؛ فلذلك لم يجز أن تكون عاطفة"[2]،

2- اختلاف (إمَّا) عن جميع حروف العطف فهي لا تعطف مفرداً على مفرد، ولا جملةً على جملة، ولكن جميع حروف العطف الأخرى تعطف مفرداً على مفرد، وجملة على جملة[3].

1- معاني الحروف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني، تح، الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط1، 2005م، ص 187.

2- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي: ص 186.

3- ينظر الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ص 224.

3- إنَّ حروف العطف فتأتي دائماً بعد المعطوف عليه وتعطف ما بعدها على ما قبلها، وأمَّا (إمَّا) فتأتي بعد العامل مباشرة، يقول ابن عُصْفُور: " والذي يدلُّ على أنَّه ليس بحرف عطف شيئان، أحدهما مجيئه مباشراً للعامل، فتقول: قامَ إمَّا زيدٌ، وإمَّا عمروٌ، فتلي إمَّا قام، وحرف العطف إنَّما يكون بعد المعطوف عليه"[1].

المذهب الثاني: إنَّ (إمَّا) الأولى في نحو: (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ) ليست بعاطفة وإنَّما العاطفة هي (إمَّا) الثانية وحدها، يقول الرضي: "وأمَّا (إمَّا) فهي بمعنى (أو) في جميع الأحكام المذكورة، إلاَّ أنَّ المعطوف عليه بـ (إمَّا) لابد أن يكون مُصدَّراً بإمَّا أخرى نحو: جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ"[2]، وبه قال أكثر النحويين[3] وهي من الحروف التي يكثر تكرارها في الجملة الواحدة، قال المرادي: "وهذا الخلاف إنَّما هو في إمَّا الثانية في نحو: قام إمَّا زيدُ وإمَّا عمرو، ولا خلاف في أنَّ الأولى غير عاطفة لأنَّها بين الفعل ومرفوعه"[4].

وممَّن ذهب هذا المذهب من النحاة: الصّيْمَري (ت أواخر القرن الرابع)[5]، والجزولي (ت607هـ)[6]، والمالقي(ت702هـ)[7]، يقول الصَّيْمَرِي: "فأمَّا دخول الواو

1- شرح الجمل، لابن عُصْفُور: 223/1.

2- شرح الرَّضيّ على الكافية: 4/ 401.

3- ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ص 528

4- المصدر السابق: ص 530

5- ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري: تح، فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982م، 139/1.

6- ينظر المقدمة الجزولية في النحو: لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، تح، شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه، حامد أحمد، وفتحي محمد أحمد، مطبعة أم القرى، (دط)، (دت)، ص 72.

7- ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تح، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، (دط)، (دت)، ص 100.

على إمَّا في قولك: جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ، فإمَّا هي العاطفة دون الواو"[1]، وقال المالقي:" اعلم أنَّ (إمَّا) حرفٌ من حروف العطف خلافاً لبعض النحويين كأبي علي الفارسي ومَنْ تبعه"[2].

وقد علَّل أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم بما يأتي:

1- إنَّ (الواو) قد تُحذف ويستغنى عنها بـ (إمَّا)، وقد ورد العطف بـ (إمَّا) من دون الواو مثل قول الشاعر:

لا تُفسِدُوا آبَالَكُمْ إيمَا لنَا إيمَا لَكُمْ[3]

في هذا البيت شاهدان: الشاهد الأول إبدال ميم (إمَّا) الأولى ياءً، والشاهد الثاني العطف بها من دون حرف (الواو) فدلّ ذلك على أنَّ (إمَّا) هي العاطفة وليس (الواو)[4] .

وردّ ابن مالك هذا القول: "بأنَّ ذلك معدود من الضرورات النادرة فلا اعتداد به ومَنْ يرى أنَّها عاطفة فلا يرى إخلاءها من الواو قياساً على ما ندر من ذلك فلا يصح استناده إليه واعتماده عليه"[5].

1- التبصرة والتذكرة للصيمري: ص 127.

2- رصف المباني في شرح حروف المعاني: ص 100.

3- البيت من الرجز، ولم يعرف قائله: ينظر، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني: تح، علي النجدي ناصيف، عبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، 1/ 284، والمساعد: 462/2، وآبال: جمع إبل اسم جمع.

4- ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت788هـ)، تح، علي محمد فاخر، وجابرمحمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، حامد السيد مبارك، وعلي السنوسي محمد، ومحمد راغب نزال، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، ط1، 2007م، 7/ 3424 - 3425.

5- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:لناظر الجيش: 7/ 3425.

2- إنَّ (إمَّا) تعاقبها (أو) أي قد يُستغنى بـ (أو) عنها وهو حرف عطف قال تعالى: ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ**﴾ [1]، وفي قراءة أُبيَّ بن كعب(ت30هـ) ـ رضي الله تعالى عنه ـ ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لإمَّا عَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ**﴾[2]، قال الفراء (ت207هـ): "فوضع (وإمّا) في موضع (أو) على التوهم"[3].

ومن الشواهد التي يُستغنى بـ (أو) عن (إمَّا) الثانية و(الواو) التي قبلها قول الشاعر:

يَعِيْشُ الفتى في النَّاسِ إمَّا مشيَّعاً على الهمِ أو هَلْبَاجَةً ميتاً غَمَّا[4]

والشاهد في البيت استغنى الشاعر عن (إمَّا) الثانية والواو الذي قبلها بـ (أو) والتقدير: (إمَّا مشيعاً وإمَّا هَلْباجةً)، واستدل أصحاب هذا المذهب بأنَّ (أو) حلت محل (إمَّا)، وأو عاطفة بإجماع، فلتكن إمَّا كذلك عاطفة، ليتفق المتعاقبان ولا يختلفا في العطف.

وهذا القول رده الرضيُّ بقوله:" وشبهة مَنْ جعلها حرف عطف: كونها بمعنى

1- سورة سبا من الآية (24).

2- معجم القراءات لعبد المطلب الخطيب: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ط1، 2002م، 7/ 370 - 371، وروح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي(ت1270هـ)، تح، السيد محمود شكري الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث بيروت، 141/22.

3- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء: عالم الكتب بيروت، ط3، 1983م، 390/1.

4- البيت من بحر الطويل، أُسْنِدَ في التسهيل لخالويه، المشَيَّع: الشجاع في اللسان مادة (شيع)، والهِلْبَاجّ الأحمق مادة (حمق)، ينظر المساعد على التسهيل: 462/2.

(أو) العاطفة، ولا يلزم ذلك، فإنَّ معنى (أنْ) المصدرية هو معنى (ما) المصدرية، والأولى تنصب المضارع، بخلاف الثانية"[1].

وردّه ابن مالك بقوله: " إنَّ المعاقبة التي في: قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو، وقام إمَّا زيدٌ أو عمرو شبيهة بالمعاقبة التي في: لا تضرب زيداً ولا عمراً، ولا تضرب زيداً أو عمراً، ولا خلاف في انتفاء تأثيرها مع (لا)، فليكن منتفياً مع إمَّا، ليتفق المتماثلان ولا يختلفا"[2].

أي أنَّ معنى: (أنْ) المصدرية هو معنى (ما) المصدرية نفسها، والأولى تعمل النصب في الفعل المضارع، والثانية لا تعمل النصب فيه، وبهذا لا يلزم أن تكون (إمَّا) عاطفة لأنَّ معناها هو معنى (أو) نفسه.

المذهب الثالث: إنَّ (إمَّا) عطفت الاسم على الاسم، و(الواو) عطفت (إمَّا) على (إمَّا) ففي قولك: (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌ) عطف حرف على حرف بالواو، وعطف اسم على اسم بـ (إمَّا)، ونسب الرضي هذا الرأي إلى الأندلسي[3].

وقد رَدَّ الرضي هذا الرأي بقوله: " وهذا عُذر بارد من وجوه: لأنَّ تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجودة في كلامهم؛ فالحقُّ أنَّ الواو هي العاطفة، وإمَّا مفيدة لأحد الشيئين، غير عاطفة؛ و(الواو) في نحو قوله: (إمَّا إلى جنة إمَّا إلى نار)[4]،

1- شرح الرضي على الكافية: 4/ 403.

2- شرح التسهيل: 3/ 345.

3- ينظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 403 – 404.

4- يقصد الرضي قول الشاعر: يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا • • • أيْما إلى جَنَّةٍ أيما إلى نَارِ

مقدرة"[1]، وهذا دليل على اعتراض الرضي على هذا المذهب لما فيه من وجوه عددها في تقدُّم بعض العاطف على المعطوف، وعطف بعض العاطف على بعض، وعطف الحرف على الحرف وجميع هذه الوجوه تخل بفصاحة كلام العرب .

وقد ردَّ هذا الرأي ابن هشام، وأنكر عطف الحرف على الحرف بقوله: " وزعم بعضهم أنَّ (إمَّا) عطفت الاسمَ على الاسمِ، والواو عطفت إمَّا على إمَّا، وعطف الحرف على الحرف غريب"[2].

ومن خلال تتبع المذاهب النحوية الثلاثة السابقة بشأن (إمَّا) هل هي عاطفة أم لا ؟، يتضح أنَّ الرأي الراجح هو الرأي الذي يقول: إنَّها ليست من حروف العطف وهو ما ذهب إليه البغداديون وهم ابن كَيْسان ، وأبو علي الفارسي، وابن الدّهّان، والرَّماني، ومن البصريين يونس ابن حبيب، ورجحه الرَّضيُّ، وذلك للأسباب الآتية:

1- إنَّ حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة وعند قولنا: (قابلتُ إمَّا محمداً وإمَّا أحمداً)، فنجدها عارية من هذين القسمين فـ (إمَّا) الأولى لم تعطف (محمداً) على مفرد، وكذلك لا يصح عطفه على الجملة[3].

2- إنَّ دخول (الواو) على (إمَّا) والواو حرف عطف ففي قولنا: (وإمَّا عمرو)، فإذا كانت (إمَّا) حرف عاطف فلا يجوز أن يدخل عليها حرف عطف آخر فلا يصح أن نقول: (قابلتُ زيداً و أو عمراً) فلا يجتمع حرفان لمعنى واحد، يقول ابن القِيّم

1- شرح الرضي على الكافية: 4/ 402.

2- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 62/1.

3- ينظر المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، 943/2، وهمع الهوامع للسيوطي: 950/5.

الجوزية(ت751هـ): "فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو فالواو هي العاطفة دونه؛ فمن ذلك (إمَّا) إذا قلت: إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ"[1].

3- منع النحاة أن يبتدأ بحرف العطف، فعند قولنا: (جاء إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ)، فـ (إمَّا) الأولى سبقت المعطوف عليه وهذا غير جائز ومنعه معظم النحاة، يقول ابن الدّهّان: "ويفسد هذا أَنَّ الأُولى ليس قبلها ما يُحمَلُ ما بَعدَها عليه"[2].

4- إنَّ وقوع (إمَّا) بعد (الواو) مسبوقة بمثلها شبيهة بوقوع (لا) بعد (الواو) مسبوقة بـ (لا) مثلها نحو: (لا زيد ولا عمرو فيها)، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع النحاة فلتكن (إمَّا) مثلها إلحاقاً للنظير بالنظير وعملاً بمقتضى الأولوية، وذلك أنَّ (لا) قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية بإجماع، ومع ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها، فلأن يحكم بعطفية (إمَّا) عند مقارنة الواو أحق وأولى.

5- إنَّ وقوع (إمَّا) بين العامل والمعمول دلالة على أنَّها غير عاطفة لأنَّ الفاعل جزء من الفعل ولا يجوز الفصل بينهما بأحد حروف العطف نحو قولك: (ضربت إمَّا زيداً وإمَّا عمراً)، فإذا كانت إمَّا من حروف العطف لعطفت معمول الفعل عليه، يقول الجرجاني(ت471هـ): "أنَّك تقول: ضربتُ إمَّا زيداً، فَتَذْكُرُهُ قبلَ معمول الفِعْلِ، وما يكون مَعْمُولاً للفعل لا يعطف عليه ... لأنَّ الفاعل كالجُزءِ من الفعل، ولا يصحُّ تَعرّيهِ منه وكلما كان اقتضاء الفعل للاسم أشَدَّ، كان مِنَ العَطْفِ أبْعَدَ"[3].

1- بدائع الفوائد للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيّم الجوزية: تح، علي محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (دط)، (دت)، 1/ 349 – 350.

2- الغُرَّةُ في شرح اللُّمع لابن الدَّهان: 950/2.

3- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح، كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر 1982، 944/2 – 945.

المبحث الرَّابع

العامــل في البــدل

اختلف النحاة حول العامل في البدل ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى نظرتهم إلى كون العامل مكرراً أم غير مكررٍ، وكذلك إلى نظرتهم إلى البدل هل هو طرح المبدل منه أو عدم طرحه[1] ؟.

ويُعرِّف النحاة البدل بأنَّه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ويُسميه الكوفيون الترجمة والتبيين، وقال ابن كَيْسان: يسمونه التكرار[2]، فالثاني وهو البدل تكرير وتبيين للأول، وهو المبدل منه، فالتكرير نحو قولك: مررتُ بعبد الله زيدٍ فهو موازٍ لقولك: مررتُ بعبد اللهِ، مررتُ بزيدٍ، ثم عدل عن هاتين الجملتين بجملة واحدة دفعاً للبس، وتبيين بأنَّ عبدالله هو زيد نفسه، حتى لا يظن السامع أنهما شخصان والحقيقة أنهما شخص واحد[3].

وقد ذكر الرضيُّ اختلاف النحاة حول العامل في البدل بقوله: "وأمَّا البدل، فالأخفش، والرمَّاني، والفارسي وأكثر المتأخرين، على أنَّ العامل فيه مقدّر من جنس الأول، استدلالاً بالقياس والسماع، . . . ومذهب سيبويه، والمبرِّد، والسيرافي، والزمخشري، وابن الحاجب، أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، إذ المتبوع في حكم الطرح، فكأنَّ عامل الأول باشر الثاني"[4]، وذهبوا في ذلك مذهبين:

المذهب الأول: وهو أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، إذ المتبوع في حكم الطرح، فكأنَّ عامل الأول باشر الثاني، وهو مذهب وسيبويه(ت180هـ)، والمبرِّد (ت286هـ)، ومن البغداديين أبو سعيد السيرافي(ت368هـ)، والزمخشري(ت538هـ).

1- ينظر شرح الرضي على الكافية 280/2.

2- ينظر همع الهوامع للسيوطي، 5/ 212.

3- ينظر بناءُ الجملة العربية، محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة،(دط)، 2003م، ص 187.

4- شرح الرضي على الكافية، 2/ 279 ـ 280.

يقول سيبويه: "هذا بابٌ من الفعل يُستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: (رأيتُ قومك أكثرهم)، و(رأيتُ قومك ثلثيهم)"[1]، ففي كلامه هذا تصريح بأنَّ العامل في البدل والمبدل منه عامل واحد وهو عامل لفظي، حيث يرى سيبويه أنَّ البدل مستقلٌ بنفسه، وأنَّه ليس من تتمة الأول كالنعت (بكونه في حكم تكرير العامل)، فإذا قلتَ: مررت بأخيك زيدٍ تقديره مررتُ بأخيك بزيدٍ، وإذا قلتَ: قابلت أخاك زيداً فتقديره قابلتُ أخاك قابلتُ زيداً، فذلك المقدر هو العامل في البدل إلاّ أنه حذف لدلالة الأول عليه[2].

وذكر سيبويه بأنَّه لا يشترط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً، بل يجوز أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**﴾[4] وقال المبرّد: " وذلك نحو مررت بأخيك زيدٍ، أبدلتَ زيداً من الأخِ، نحَّيتَ الأخ، وجعلته في موضعه في العامل، فصار مثل قولك مررتُ بزيدٍ، وإنَّما هو في الحقيقة تبيين، ولكن قيل بدل، لأنَّ الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأنْ فُرِّغ له"[5]، وأمَّا السيرافي وهو من النحاة البغداديين فقد ساند مَنْ سبقوه في هذا الرأي بقوله: " اعلم أنَّ البدلَ إنَّما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر، والنحويون يقولون: إنَّ التقدير فيه تنحية الأول ــ وهو المبدل منه ــ ووضع البدل مكانه وليس تقديرهم تنحية الأول على معنى الإلغاء له، وإزالة الفائدة به، ولكن على أنَّ البدل قائم بنفسه، غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت الذي هو تمام

1- الكتاب، 150/1.

2- ينظر شرح المفصل، لابن يعيش، 67/3.

3- سورة الشورى من الآيتين (52)، و(53).

4- سورة العلق من الآيتين (15)، و(16).

5- المقتضب، 295/4.

المنعوت . . . والعامل في البدل في ذلك كله هو العامل في المبدل منه؛ لتعلقهما به من طريق واحد"[1]، وذهب الزمخشري وهو من البغداديين أيضاً هذا المذهب حيث قال: "والذي يدلُّ على كونه مستقلاً أنَّه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ **لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ**﴾[2]، وقوله: ﴿**لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ**﴾[3]، وهذا بدل اشتمال"[4]، فالشاهد في الآية الأولى: (لمن) بدل من (للذين)، وقد أعاد العامل وهو (اللام)[5]، والشاهد في الآية الثانية: (لبيوتهم) بدل من (لمن) وقد أعاد العامل وهو (اللام) أيضاً، وذهب ابن الحاجب (646هـ) هذا المذهب وقال في ترجيحه لهذا الرأي:" إذ المتبوع في حكم الطرح، فكأنَّ عامل الأول باشر الثاني"[6].

واختار هذا المذهب ابن مالك[7]، والرضي[8]، وقد يكون العامل في البدل في بعض بعض المواضع تأكيداً نحو قوله تعالى: ﴿**أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ**﴾[9]، فالشاهد في الآية تكرار العامل (أنَّ) هو للتأكيد، وقوله تعالى:

1- شرح كتاب سيبويه، 2/ 9 – 10 – 11.

2- سورة الأعراف من الآية (75).

3- سورة الزخرف من الآية (33).

4- المفصل في علم اللغة العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح، فخر صالح قداره، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 2004م، ص 123.

5- ينظر إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح، خالد العلي، دار المعرفة بيروت، ط2، 2008م، ص 945.

6- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لجمال الدين أبو عمرو بن الحاجب، تح، جمال عبد العاطي محيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط1/ 1997م، 2/ 659، و شرح الرضي على الكافية، 180/2.

7- ينظر شرح التسهيل، 329/3.

8- ينظر شرح الرضي على الكافية، 280/2.

9- سورة المؤمنون الآية (35).

﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**﴾[1] فالشاهد في الآية (اللام) الثانية في (لمن) كررت أيضاً تأكيداً للأولى في (لكم)، وقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ**﴾[2]، والشاهد في الآية (أنَّ) الثانية تكرار لِـ(أنَّ) الأولى للتأكيد.

المذهب الثاني: إنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه؛ وذلك العامل هو: تقدير إعادة العامل الأول، فهو من جمله ثانية، لا من الجملة الأولى، لكونه مستقلاً، ومقصوداً بالذكر وهو عاملٌ معنويٌّ، ولا يُنوى بالأول الطرح، لذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً، وهذا رأي جمهور النحاة، والأخفش الأوسط(ت215هـ)، وأكثر المتأخرين[3]، وقد استدل أصحاب هذا المذهب على ذلك بالقياس والسماع.

فمن السماع أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه نحو قوله تعالى: ﴿**قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ**﴾[4]، فظهور اللام مع اسم الموصول (من) وهو بدل من (للذين استضعفوا) فدلَّ على أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه[5]، وقوله تعالى: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ**

1-سورة الأحزاب الآية (21).

2- سورة التوبة من الآية (63).

3- ينظر أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ص 300-301، واللباب في علل البناءِ والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكبري، تح، غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر لبنان، ط1، 1995م، 414/1، وشرح المفصل/67، وشرح الرضي على الكافية، 279/2، وشرح التصريح 108/2، وهمع الهوامع 212/5.

4- سورة الأعراف من الآية (75).

5- ينظر أسرار العربية، ص 100 و 101.

لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[1]، فأبدل الصراط من النور، وكل منهما مجرور فتكرر العامل وهو حرف الجر (إلى).

وقال تعالى: ﴿**وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ**﴾[2]، فأبدل الذين وهو اسم موصول من المشركين وأعاد العامل وهو (من)، وكذلك قوله تعالى: ﴿**لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ**﴾[3]، فقوله: (لبيوتهم) بدل من (لمن يكفر بالرحمن)، وهو بدل الاشتمال وقد أعاد العامل (وهو حرف اللام)، فلو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لأدى ذلك إلى محال وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان وهما اللام الأولى، واللام الثانية، ويقوي هذا الاستدلال أنَّ حروف الجر لا تُعلق عن العمل، جاء في (شرح المفصَّل): "قِيل لأبي علي: كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل منه وهو من غير جملته؟، فقال: لمَّا لم يظهر العامل في البدل، وإنَّما دلَّ عليه العامل في المبدل منه، واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ جاز أن يوضّحه"[4].

وأمَّا القياس فاستدل أصحاب هذا المذهب على أنَّ البدل في نية تكرير العامل، قياساً بالبدل في المنادى المنصوب إذا كان مما يبنى على ما يرفع به نحو قولك: يا أخانا محمد حيث المنادى (أخانا) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، ومحمد بدل من أخانا مبني على الضم لأنه اسم علم غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، وذلك لأنَّه في نية تكرير العامل والتقدير يا أخانا يا محمد.

1- سورة إبراهيم من الآية (1)

2- سورة الروم من الآيتين (31) و (32).

3- سورة الزخرف من الآية (33).

4- شرح المفصل لابن يعيش، 67/3.

وقد اعترض الرَّضيُّ على حجج أصحاب المذهب الثاني القائلين: إنَّ العامل في البدل مقدَّر من جنس الأول بقوله: "والجواب عن الأول أنَّ (لبيوتهم) الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور، والعامل وهو (لجعلنا) غير مكرر، وكذا في غيره، . . . ولا يكرَّر في اللفظ في البدل من العوامل إلاَّ حرف الجر؛ لكونه بعض المجرور"[1] .

وأمَّا اعتراضه عن القياس فردَّ بقوله: والجواب عن القياس أنَّ استقلال الثاني وكونه مقصوداً، يؤذن بأنَّ العامل هو الأول لا مقدَّر آخر، لأنَّ المتبوع إذن كالساقط فكأنَّ العامل لم يعمل في الأول ولم يباشره، بل عمل في الثاني"[2] .

ومن خلال استعراض هذين المذهبين أستنتج أنَّ ما ذهب إليه سيبويه، والمبرِّد، والبغداديان: أبو سعيد السيرافي، والزمخشري، وأيده الرَّضيُّ؛ بأنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه هو الرأي الصائب، والدليل على ذلك أنَّ أغلب النحاة القدامى كانوا مؤيدين لهذا الرأي، أمَّا تكرار حرف الجر في الآيات السابقة فهي حالة خاصة بذلك الحرف فقط .

1- شرح الرضي على الكافية، 2/ 280.

2- المصدر السابق والموضع نفسه.

الفصل الثَّالث

المسائل المتعلقة ببعض الأدوات والأسماء التي رجَّحها الرضي

المبحث الأوَّل: دخـــول مـجرور(حتَّى) فيـما قبلــها.

المبحث الثَّاني:الخلاف في نوع (ما) التعجبية في صيغة ما أفعله.

المبحث الثَّالث: الضمير في (إيَّاك)..

المبحث الرَّابـع: علة منع مســـــاجد من الصــرف إذا كان علماً.

المبـحث الأوَّل

دخــول مـجرور (حتَّى) فيما قبلها.

الأداة في اللغة هي الآلة أو الوسيلة، وفي اصطلاح النحاة هي الحرف أو الكلمة التي يستخدمها المتكلم للربط بين أجزاء الكلام ومن ثَمّ تكتسب معناها من السياق، ومن شأنها في بعض الأحيان جلب الحركة والسكون لما يقع بعدها من الكلام، كأدوات النصب، وأدوات الرفع، وأدوات الجر وأدوات الجزم[1].

ومن الأدوات التي ناقشها الرَّضيُّ في (شرحه على الكافية)، حروف المعاني ومنها حروف الجر، وقد تناول الرّضيّ حرفَ الجرِ (حتى) موضِّحاً دلالته على الغاية في كلام العرب وهي من الحروف المبنية[2]، وهي بسيطةٌ غير مركبة[3]، كثيرة الأغراض متعددة الأوجه، أصلها للغاية في كلام العرب، وهذا هو المعنى الموضوع لها، ولم يسقط هذا المعنى عن الحرف إلاّ مجازاً، وقد ألّف عنها الفراء(ت207هـ) كتاباً سَّماه: (حَدُّ حتَّى)[4]، وقال عنها: "أموت وفي نفسي شيء من حتَّى؛ لأنَّها تخفض وتنصب وترفع"[5]، و(عتَّى) بالعين لغة هُذَيْلِيّة[6].

ولـ (حتّى) ثلاثة معان:

1- ينظر معجم المصطلحات النحويَّة والصَّرفيَّة: محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الفرقان للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 1985م، ص 10.

2- ينظر شرح المفصل 16/8

3- ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري، تح، طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السَّقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط1، 2006م، 150/1.

4- ينظر إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة، لجمال الدين بن الحسن القفطي، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1986م، 15/4.

5- المصدر السابق، 22/4.

6- ينظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 272.

1ـ فهي لانتهاء الغاية: وهذا المعنى مشترك بين أنواعها الثلاثة: الجارة، والعاطفة، والابتدائية[1].

وقد تخرج عن إفادتها معنى الغاية؛ فحينئذ قد تكون للتعليل، وقد تكون للعطف المحض، ذكر سيبويه: "أن تَجعل الدخول غايةً لِمَسيرك، وذلك قولك: سِرْتُ حتَّى أَدخلها، كأنَّك قلت: سِرتُ إلى أن أدخلَها، فالناصب للفعل ههنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غايةً فالفعلُ إذا كان غايةً نصبٌ والاسم إذا كان غايةٌ جرٌّ وهذا قول الخليل"[2]، وذكر الأنباري: أنَّ أصل (حتَّى) أن تكون غاية وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها[3].

والغاية لغةً: مَدَى كل شيءٍ وأقصاه ونهايته، ولفظ (الغاية) مفرد جمعها: غايٌ، وغاياتٌ[4]، واصطلاحاً: غاية الشيء نهايته، قال ابن منظور(ت711هـ): "غاية كلِّ شيءٍ مداهُ ومُنْتَهاه"[5]، والغاية لها أحرف رئيسة منها

1- ينظر الأصول لابن السَّراج: 424/1، وحروف المعاني للزَّجاجي 64، الصَّاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ): تح، الشيخ أحمد صقر، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط2005،1م، ص 230.

2- الكتاب 17/3.

3- ينظر أسرار العربية: ص 266.

4- ينظر لسان العرب: باب(غيا)، 163/10، وتاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تح، عبدالمجيد قطامش، راجعه عبدالعزيز علي سفر، وخالد عبدالكريم جمعة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب الكويت، ط1، 2001م، 204/39.

5- لسان العرب: باب(غيا)، 163/10.

لابتداء الغاية نحو(مِنْ)، و(مُذْ)، و(مُنذُ)، و(لَدُنْ) ومنها ما هو لانتهاء الغاية نحو (إلى) و(حتى)[1].

2 ـ التَّعليل قال الرَّضيُّ: "فإذا كانت حرف جر، فلها معنيان: (إلى)، و(كي)، ولا تجر؛ بمعنى (كي) إلاّ مصدراً مؤوَّلاً به الفعل المنتصب بعدها نحو: أسلمتُ حتى أدخل الجنة"[2]

3 ـ إنَّ (حتَّى) بمعنى (إلاّ) في الاستثناء يقول ابن هشام: " حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: انتهاء الغاية وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى (إلاَّ) في الاستثناء وهو أقلها، وأقلَّ ما يذكر"[3]

وحدَّد الرضيُّ استعمال (حتَّى) في العربية بثلاثة أوجه بقوله: "وهي على ثلاثة أضرب: حرف جرٍّ، وحرف عطفٍ، وحرف استئناف" [4].

الأوَّل ـ أن تكون حرف جرٍ جارة بنفسها وهذا مذهب الجمهور إذا صلح في موضعها (إلى) بمعنى الغاية، وأمَّا مذهب الكسائي أنَّ جرّ ما بعدها بـ (إلى) مضمرة أو مظهرة، لا بـ (حتى)، وذلك لأن العامل يجب أن يكون مختصاً لأحد قسمي الكلمة

1- ينظر معاني الحروف للرماني: ص 82، 102، 118، 158، 163، 232، 233، ورصف المباني للمالقي ص 80، 180، 319، 322، 328، والجنى الداني ص 308، 385، 500، 542، وشرح الجمل في النحو للشيخ عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني(ت471هـ)، رسالة ماجستير في اللغة العربية جامعة أم القرى، قسم النحو (1408هـ)، دراسة وتحقيق: خديجة محمد حسين باكساني، ص 168 : 174، 184، 340.

2- شرح الرَّضيُّ على الكافية: 4/ 272-273.

3- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، 131/1.

4- شرح الرَّضيُّ على الكافية: 4/ 273.

إمَّا للفعل وإمَّا للاسم، و(حتى) عنده تنصب الفعل المضارع بنفسها فلا تجرّ الاسم[1] وقال الفراء: "تخْفِض لنيابتها عن (إلى) كواو القسم، وواو رُبَّ للنيابة عن (الباء)"[2]، وتجر (حتى) إذا صلح في موضعها (إلى) على جهة الغاية، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فمعناها انتهاء الغاية مكانية أو زمانية، نحو قولك في المكانية: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، والزمانية نحو: سرتُ حتى الليل، وقعدت حتى طلوعِ الفجر؛ والمعنى سرتُ إلى الليل، وقعدتُ إلى طلوع الفجر، وقوله تعالى: ﴿**سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾[3]، والشاهد في الآية (حتَّى) حرف جر وغاية و(مطلع) اسم مجرور وهو مضاف والفجر مضاف إليه.

ولمجرور (حتَّى) شرطان هما:

1- أن يكون الاسم المجرور ظاهراً غير مضمرٍ خلافاً للكوفيين والمبرّد[4]، وقد شذَّ جرُّ (حتَّى) للضمير دون غيرها من الحروف نحو قول الشاعر:

فلا واللهِ لا يُلفِى أنُاس فتَىً حتَّاكَ يا ابْنَ أبِي زِيَادِ[5]

والشاهد في البيت قوله: (حتاك) حيث دخلت (حتَّى) الجارة على الضمير، وهو شاذ.

وقد يكون مجرورها مصدراً مؤولاً من (أن) والفعل المضارع وذلك نحو قوله تعالى:

1- ينظر شرح الرّضيّ على الكافية، 4/ 273.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان: 4/ 1752.

3- سورة القدر الآية (5).

4- ينظر موسوعة عوماللغة العربية: إعداد أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2006م، 179/5.

5- البيت من بحر الوافر، لم اتمكن من معرفة قائله، وهو بلا نسبة في الجنى الداني للمرادي، ص 544، ورصف المباني، ص 185، وشرح الرضي على الكافية 277/4، وشرح ابن عقيل 11/2.

﴿ **وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ**﴾[1]، والشاهد في الآية (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)، والتقدير حتَّى (أن يقولَ) .

2- أن يكون مجرورها آخر جزء نحو قوله تعالى: ﴿**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾[2]، فلا يجوز سرتُ البارحة حتى ربعِها أو نصفِها، قال الزمخشري (ت538هـ): "لأنَّ الفعل المُعدَّى بها الغرض فيه أن يتقضى ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه"[3].

وقد تخرج (حتى) عن إفادة الغاية إذا كان صدر الكلام غيرَ قابلٍ للامتداد، وأن يكون ما بعدها غيرَ صالحٍ للانتهاء به[4].

الثَّاني ـ أن تكون (حتَّى) حرف عطف حملاً على الواو، وأن يكون ما قبلها ممّا يجوز أن يعطف عليه ممّا بعدها، وأن يكون ما بعدها جزءًا ممّا قبلها نحو: جاء الفريقُ حتى المدربُ، ورأيتُ الحجاجَ حتى المشاةَ، ومررت بالقومِ حتى زيدٍ[5]، ويشترط في المعطوف بـ (حتّى) أن يكون ظاهراً لا مضمراً، وبعضاً ممّا قبله وغاية له لأي زيادة أو نقص، والزيادة تشمل القوة والتعظيم نحو قولك: مات الناسُ حتى

1- سورة البقرة من الآية (214).

2- سورة القدر الآية (5).

3- المفصل في صنعة الإعراب: 380، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ص 544.

4- ينظر شرح الرضي على الكافية: 275/4.

5- ينظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ص 265، وشرح الرضي على الكافية: 4/ 273.

الأنبياءُ، أو حتى خيارهُم، والنقص الذي يشمل الضعف والتحقير نحو قولك: قدم الصيادون حتى كلابُهم[1]، وإذا عطفتَ بحتَّى على مجرور فالاختيار هو إعادة حرف الجر نحو: مررتُ بالقوم حتى بزيدٍ[2].

الثَّالث ـ أن تكون حرف ابتداء أي يُستأنف بعدها الكلام فتدلّ في الغالب على الابتداء ولا تدخل إلاّ على جملة جديدة ـ اسمية أو فعلية ـ مستقلة عمّا قبلها في الإعراب مرتبطة عمّا بعدها في المعنى[3] نحو: ذهبوا حتى عمرو ذاهب، واكلتُ السمكة حتى راسُها، وقول الشاعر:

فَمَا زَالتِ القتْلى تَمُجُّ دِمَاءَها بدجْلَة حتَّى مَاءُ دِجْلة أَشْكَلُ[4]

فالشاهد في البيت: (حتى ماءُ دجلة أشْكَلُ)، ماء مبتداء، وأشكلُ خبر، و (حتى) استئنافية فجاء بعدها المبتدأ مرفوع بالابتداء وهي هنا استئنافية لا علاقة فيما بعدها بما قبلها في الإعراب، وتدخل حتى الابتدائية على الجملة الفعلية نحو قول الشاعر:

وضَاقتِ الأرْضُ حَتَّى كَانَ هارِبُهُمْ إذَا رَأى غَيْرَ شَيْء ظَنَّهُ رَجُلاً[5]

والشاهد في البيت (حتى كان هاربهم)، (حتَّى) حرف ابتداء يستأنف بعده الكلام بجملة فعلية فعلها ماضٍ.

1- ينظر الأُزهية في علم الحروف: تأليف علي بن محمد النَّحوي الهَرَوي(ت415هـ)، تح، عبدالمعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1993م، ص 214، وشرح الرضي على الكافية: 275/4

2- شرح الرضي على الكافية: 276/4.

3- ينظر شرح الرَّضي على الكافية: 4/ 273، وأسرار العربية: ص 266 – 267 – 268.

4- البيت من بحر الطويل لجرير بن عطية، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح، نعمان محمد أمين طه، دار المعارف مصر، ط3، (دت)، ص 143، من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبي، تمج: ترمي، ودجلة بفتح الدال وكسرها نهر ببغداد، والأشكل: ما فيه بياض وحمرة مختلطان، اللسان مادة (شكل)، 176/7.

5- البيت من البحر البسيط للمتنبي(ت345هـ) في ديوانه إعداد محمود محمد شاكر، القاهرة، (دط)، 1922م، ص189.

وقد اختلف النحاة في دخول ما بعد (حتَّى) الجارة فيما قبلها، وذهبوا في ذلك إلى أربعة مذاهب، يقول الرَّضيُّ في قوله تعالى: ﴿**سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾[1]: " وأمَّا دخول الفجر المجرور بحتَّى في حكم ما قبلها ففيه أقوال: جَزَم جارُ الله بالدخول مطلقاً، سواء كان جزءاً مما قبلها، أو ملاقياً آخر جزءٍ منه، حملاً على العاطفة، وتبعه المصنّف؛ وجوَّز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءاً كان، أو ملاقي آخر جزء منه، وفصَّل عبد القاهر، والرمَّاني، والأندلسي وغيرهم فقالوا: الجزء داخل في حكم الكل، كما في العاطفة، والملاقي غير داخل"[2].

المذهب الأول: ذهب المبرِّد(ت285هـ)، وبعض النحاة البغداديين منهم ابن السَّراج (ت316هـ)، وأبو علي الفارسي(ت377هـ)[3]، وجارُ الله الزمخشري(ت538هـ)، وابن يعيش(ت643هـ)، وتبعهم ابن عُصْفُور(ت669هـ) وأغلب المتأخرين من النحاة[4] بدخول المجرور بـ (حتَّى) الجارة في حكم ما قبلها مطلقاً حملاً على (الواو) العاطفة لأنَّ ما بعد (حتَّى) العاطفة داخل فيما قبلها قطعاً بإجماع النُّحاة لأنَّها بمنزلة (الواو)، وما بعدها جزء مما قبلها جيء به لتعظيمه أو لتحقيره.[5] .

قال المبرِّد: عن (حتَّى) الجارَّة: " فعملها الخفضُ، وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأوَّل من المعنى؛ لأنَّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِقَ بها فلذلك خالفت (إلى)"[6].

1- سورة القدر الآية (5).

2- شرح الرضي على الكافية: 274/4.

3- ينظر المقتصد: 84/2 – 841، وارتشاف الضرب لأبي حيان 1754/4.

4- ينظر شرح المفصل لابن يعيش 15/8، شرح التلويح للتفتازاني 208/1.

5- ينظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ص 266.

6- المقتضب: 37/2.

وتبعه ابن السَّراج بقوله: "وذلك قولك: ضربتُ القومَ حتَّى زيدٍ، فزيدٍ من القوم وانتهى الضرب به، فهو مضروب مفعول، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربتَ أو أعظمهم شأناً وإلاّ فلا معنى لذكره، وكذلك المعنى إذا كانت عاطفة، كما تعطف الواو، تقول ضربتَ القومَ حتى عمراً، فعمرو من القوم به انتهى الضرب"[1].

وقال الزمخشري: " وحتى في معناها [يقصد معنى إلى][2] إلا أنَّها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه، لأنَّ الفعل المعدَّى بها الغرض فيه أن يتقضى ما تعلق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه، وذلك قولك أكلت السمكة حتى رأسِها، ونمتُ البارحة حتى الصباحِ، ولا تقول حتى نصفها أو ثلثها كما تقول إلى نصفها وإلى ثلثها ومن حقها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها، ففي مسألتي السمكة والبارحة قد أُكِلَ الرأس ونِيمَ الصباح"[3].

قال ابن يعيش: "اعلم أنَّ حتَّى من عوامل الأسماء الخافضة، ... ومعناها منتهى ابتداء الغاية بمنزلة (إلى)، ولذلك ذكرها بعدها إلاَّ أنَّ حتى تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى، ويكون ما بعدها جزءاً مما قبلها ينتهي الأمر به، ... وذلك قولك ضربت القوم حتى زيدٍ، ودخلت البلاد حتى الكوفةِ، وأكلت السمكة حتى رأسِها؛ فزيدٍ مضروب كالقومِ، والكوفة مدخولة كالبلادِ، والسمكة مأكولة جميعاً أي لم أبق منها شيئاً"[4].

وذهب الرَّضي إلى ترجيح الآراء البغدادية بقوله: "وأمَّا دخول الفجر المجرور بحتَّى في حكم ما قبلها، ففيه أقوال؛ جزم جارُ الله بالدخول مطلقاً سواء كان جزءاً

1- الأصول في النحو 424/1.

2- ما بين القوسين المعكفين زيادة من الباحث لغرض التوضيح.

3- المفصل في صَنْعَة الإعراب: 380.

4- شرح المفصل لابن يعيش 8/ 15 – 16.

مما قبلها، أو ملاقي آخر جزء منه حملاً على العاطفة، وتبعه المصنِّف، وجوَّز ابن مالك الدخول وعدم الدخول؛ جزءاً كان أو ملاقي آخر جزء منه ... ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقاً أكثر وأغلب"[1]

المذهب الثاني: ونُسِب إلى سيبويه(ت180هـ)، والفراء(ت207هـ)، وثعلب (ت291هـ)، بأنَّ مجرور (حتَّى) قد يدخل فيما قبله وقد لا يدخل، قال ابن مالك(ت672هـ): (حتَّى) لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده"[2]، قال المرادي شارحاً قول ابن مالك: "يعني أنَّه يحتمل أن يكون داخلاً فيما قبلها أو غير داخل، فإذا قلت: ضربت القوم حتَّى زيد، فزيد يجوز أن يكون مضروباً انتهى الضَّرب به، ويجوز أن يكون غير مضروب انتهى الضَّرب عنده"[3]، وذكر ابن مالك أنَّ سيبويه والفراء أشارا إلى ذلك[4]، وحُكِي عن ثعلب: "أنَّ (حتَّى) للغاية، والغاية تَخْرُجُ وتدخلُ يقال: ضربتُ القومَ حتَّى زيدٍ، فيكون مرة مضروباً، وغير مضروب"[5]. وبهذا فإنَّ دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها عند أصحاب هذا المذهب إن دَلَّت قرينة على الدخول أو عدمه عمل بها سواء أكانت لفظيَّة أم معنويَّة، وممَّا دلَّت عليه القرينة على دخول ما بعدها في المغيا نحو: (أكلتُ السمكةَ كلها حتى رأسِها)، والقرينة هنا لفظيَّة وهي كلمة (كلها)، وكذلك ذكرُ رأسِها وجعله غاية على استيفاء وإتمام الأكل، وقولك حفظت القرآن كله حتَّى سورة النَّاسِ، ومثال ما دلَّت القرينة على عدم دخوله نحو: (صِمْتُ

1- شرح الرضي على الكافية: 274/4 – 275.

2- شرح التسهيل: تح، عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م، 166/3.

3- الجنى الداني في حروف المعاني: ص 545، وينظر شرح التسهيل لابن مالك: 166/3

4- ينظر شرح التسهيل: 167/3.

5- شرح التسهيل، 167/3، وينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان، 4/ 1754.

رمضان حتى يوم الفطر) والقرينة هنا معنوية؛ لأنَّه معلوم شرعاً حرمة صيام يوم العيد[1].

المذهب الثَّالث: ذهب بعض النحَّويين إلى أنَّ ما بعد (حتى) إذا كان جزءاً مما قبلها فما بعدها داخلٌ فيما قبلها، وإن لم يكن ما بعدها جزءاً ممّا قبلها فالظاهر عدم الدخول، نحو قولك: بعتك البرتقال حتَّى هذه الشجرة، فينظر في تلك الشجرة أهي من البرتقال أم لا إن كانت منه تدخل في المغيا، وإن لم تكن منه فلا[2].

قال الرضَّيُّ: " وقال الأندلسي: لا فرق بينهما من هذا الوجه، فإذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلها فالظاهر الدخول فيهما، وإن لم يكن جزءاً، فالظاهر فيهما عدم الدخول"[3]

وقد نسب الزركشي(ت794هـ) هذا المذهب: إلى المبرِّد، والفراء، وابن الورَّاق(381هـ)، في قوله: "إنْ كان ما بعدها بعضاً لما قبله دخل، نحو سبقني النَّاس حتى العبيد، وإلاّ فلا، نحو قرأتُ القرآن حتى الصباح، وهو قول المبرِّد في المقتضب، والفراء في المعاني، وابن الورَّاق في الفصول"[4]

المذهب الرابع: ذهب بعض النحويين إلى أنَّ ما بعد (حتى) غير داخل في حكم ما قبلها سواءً أكانت جارَّة أم عاطفة يقول الزركشي: "حتَّى كـ (إلى) وهي عاطفة وجارة وفيها مذاهب أحدها: أنَّ ما بعدها غير داخل في حكم ما قبلها في جميع الأحوال

1- ينظر ارتشاف الضرب: 1752/4 – 1753، وهمع الهوامع 171/4، ومغني اللبيب ص132.

2- ينظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 274.

3- المصدر السابق: 277/4.

4- البحر المحيط في أصول الفقه للزَّركشي، تح، عبدالقادر عبدالله العاني، راجعه، عمر سليمان الأشقر، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت، ط2، 1992م، للزركشي: 315/2.

وعُزي لأكثر النحويين منهم ابن جنّي"[1]، وهذا القول مردود لأنَّ معظم الشواهد النحوية تؤكد بأن (حتَّى) حرف جرٍّ وهي لانتهاء الغاية، وحرف عطف تدخل ما بعدها فيما قبلها في المغيا إلاَّ إذا اختل أحد الشروط المذكورة في بداية هذا المبحث، وهذا القول مردود كذلك بقوله تعالى: ﴿ **سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾[2]، قال أبو جعفر النَّحاس(ت338هـ): "اعلم أنَّ (حتَّى) فيها معنى الغاية وإن عطفت بها؛ ولهذا وجب أن تكون بإخراج شيء من شيء"[3]، يقول الزركشي شارحاً قول النَّحاس: "يريد أنَّ العاطفة لا تخرج عن معنى الغاية نظراً إلى أنَّ المعطوف يجب أن يكون جزءاً من المعطوف عليه، وهذا الحكم تقتضيه (حتى) من جهة كونها للغاية لا من جهة كونها للعطف فإن الأصل في العطف متغايرة"[4].

وقد استند أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم باستواء (حتَّى) و(إلى) في الدلالة بقراءة عبدالله بن مسعود في قوله تعالى:﴿ **لَيَسْجُنُنَّهُ عتَّى حِينٍ** ﴾[5]، ويبدو لي ضعف هذا الرأي لأن عديد المصادر ذكرت من الأمثلة والشواهد التي تفيد دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها، إلاّ إذا كانت هناك قرينة تمنع الدخول كما ورد بالمبحث والغريب في هذا المذهب نَسَبهُ الزركشي إلى أكثر النحويين .

وممّا تقدّم يتضح أنَّ البغدادي جار الله الزمخشري والذين ذهبوا مذهبه بالدخول المطلق لمجرور (حتَّى) في حكم ما قبلها سواء كان جزءاً مما قبلها، أو ملاقي آخر

1- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي: 315/2.

2- سورة القدر الآية (5).

3- البحر المحيط في أصول الفقه للزَّركشي، 315/2.

4- المصدر السابق والموقع نفسه.

5- سورة يوسف من الآية (35)، ينظر المُحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جِنّي، تح، علي النجدي ناصيف، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط2، 1986م، 343/1.

جزء منه هو ليس بالرأي الراجح، وقد ذهب الرَّضيّ بترجيح هذا الرأي بقوله: " وأمَّا دخول الفجر، المجرور بحتى في حكم ما قبلها، ففيه أقوال؛ جزم جارُ الله، بالدخول مطلقاً، سواء كان جزءاً مما قبلها، أو ملاقي آخر جزء منه، حملاً على العاطفة، وتبعه المصنِّف؛ وجوَّز ابن مالك الدخول وعدم الدخول؛ جزءاً كان أو ملاقي آخر جزء منه . . . ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقاً أكثر وأغلب"[1]

وفي رأيي وبعد دراسة هذه الأقوال أنَّ ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني ومنهم سيبويه والفراء وثعلب وابن مالك ومن تبعهم هو الأرجّح وهو أقوى مما ذهب إليه البغدادي الزمخشري ورجّحه الرّضيّ؛ لأنَّ الغاية جُعِلت حداً، والحد لا يدخل في المحدود إلاَّ بدليل يدل على دخوله، وأنَّ أقوال النحاة تفيد إن كانت الغاية جزءاً من المغيا تدخل فيه، وإلاَّ فلا.

1- شرح الرضي على الكافية: 4/ 274 – 275.

المبحث الثَّاني

الخلاف في نوع (ما) التعجبية في صيغة (ما أفعله)

التعجب يُعَدُّ من المسائل النحوية التي حظيت باهتمام النحاة وقد تناولها علماء النحو بالدراسة وأفردوا لها مؤلفات خاصة، وقد ذكر أبو الفرج الأصبهاني: أنَّ أوّل باب وضع في النحو باب التعجب[1]، ويدور معنى التعُجْبُ على شدة الاستحسان وإنكارُ ما يَرِدُ عليك لقلَّة اعتيادِهِ[2].

وقد اختلف النحاة في نوع (ما) التعجبية بعد أن اتفقوا على اسميتها، وهي مرفوعة كونها مبتدأ، إلاّ خلافاً شاذاً عن الكسائي ذكره أبو حيَّان الأندلسي، إذ يرى أنها لا موضع لها من الإعراب[3]، واختلفوا أهي نكرة تامة والفعل بعدها في موضع الخبر؟، أو استفهامية صحبها معنى التعجب في موضع الخبر، أو موصولة والفعل بعدها في موضع الصلة والخبر محذوف، أو موصوفة والفعل بعدها صفة والخبر محذوف، وذهبوا في ذلك أربعة مذاهب قال الرضيُّ: "واعلم أنَّ التَّعجب انفعالٌ يعرض للنفسِ عند الشعورِ بأمرٍ يُخْفى سببُه؛ ولهذا قيل: إذا ظهر السَّبب بطل العجب"[4].

ومن الأدوات التي ناقشها الرضي (ما) التعجبية موضحاً آراء النحاة فيها بقوله: "و(ما) ابتداء أي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه، والأخفش في أحد قوليه . . . وقال الأخفش في القول الآخر: ما موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر

1- ينظر الأخبار المرويّة في سبب وضع العربية، للإمام جلال الدين السيوطي، تح، عبد الحكيم الأنيس، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري دبي، ط1، 1911م، ص44.

2- ينظر لسان العرب، لابن منظور، مادة(عجب)،51/9

3- ينظر ارتشاف الضرب، 2065/4.

4- شرح الرضي على الكافية، 228/4.

محذوف أي الذي أحسن زيداً . . . وقال الفراء وابن درستويه: ما استفهامية ما بعدها خبرها"[1].

وللنحاة في (ما) التعجبية مذاهب خلافية وهي على النحو التالي:

المذهب الأول: إنَّ (ما) اسم نكرة تامة غير موصولة ولا موصوفة بمعنى (شيء) وابتُدِئ بها لتضمنها معنى التعجب، فإذا قلتَ: ما أحسن زيداً فـ (ما) نكرة تامة مبهمة في محل رفع بالابتداء، و(أحسن) فعل ماضٍ غير متصرف وفيه ضمير يعود إلى (ما)، و(زيداً) مفعول به، والجملة في موضع الخبر، والمعنى: شيءٌ أحسن زيداً؛ أي: جعله حسناً[2]، وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والمبرِّد، وجمهور البصريين، قال سيبويه: "ما أَحْسَنَ عبدَ الله، زعم الخليلُ أنَّه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب . . . ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قولُ العرب: إنِّي ممّا أنْ أصنعَ، أي من الأمر أن أُصنعَ، فجعل (ما) وحدها اسماً"[3]، وقال المبرِّد: "و(ما) اسم مرتفع بالابتداء، و(أحسن) خبره، وهو فعل، و(زيداً) مفعول به، فتقديره: شيء أحسن زيداً، إلا أنَّ معنى التعجب دخله مع (ما)، ولا يكون ذلك في شيء غير (ما)"[4]، أي وضعوا (ما) مكان (شيء) لأنَّ (ما) أشد إبهاماً إذ (ما) لا تثنى، ولا تجمع، ولا تقع للتحقير، ولأنَّها يؤكد بها إبهام (شيء) فيقال: ما أخذت منه شيئاً ما[5]، وقالوا إنَّما جاز الابتداء بـ (ما)؛ لأنَّ الغرض من الكلام التعجب لا الإخبار المحض، فالذي سوَّغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكلام من معنى التعجب، ولا يمتنع

1- شرح الرّضيّ على الكافية، 233/4 – 234.

2- ينظر شرح المفصل،149/7.

3- الكتاب، 73/1.

4- المقتضب، 173/4.

5- ينظر اللباب في علل الإعراب للعكبري،196/1-197.

الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة كما لو يمتنع الابتداء بمن وما الشرطيتين والاستفهاميتين[1].

وقد أجمع النحاة على أنَّ (ما) التعجبية في صيغة (ما أفعل) اسمٌ؛ وذلك لأنَّ في (أحسن) ضمير يعود عليها، والضمير لا يعود إلاَّ على الأسماء[2].

وضعَّف الرضي ما ذهب إليه سيبويه بقوله: " ومذهب سيبويه ضعيف من وجه، وهو أنَّ استعمال (ما) نكرة غير موصوفة نادر، نحو: (فنِعِمَّا هي)، على قول، ولم تُسمع مع ذلك مبتدأة"[3].

وقام ابن عصفور بالرد عن مثل هذا الاعتراض بقوله: "فإنْ قيل: فإنَّ (ما) لم تقع تامة من غير صلة، ولا صفة إلاَّ في الشرط والاستفهام، فالجواب: إنَّ ذلك قد جاء قليلا، حُكيَ من كلامهم: غسَلتُه غَسلاً نعمّا"[4]، ولأمر ما جَدَعَ قصيرٌ أَنفه[5]، ألاّ ترى أنَّ (ما) لا يخلو أن تكون زائدة أو غير زائدة، باطل أنْ تكون زائدة؛ لأنَّه يؤدي إلى إخلاء الفعل وهو (نعمَ) من فاعل ظاهر أو مضمر، فثبت أنَّها اسم وليس لها صلة والصحيح إذن مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ"[6]، وقد وصف الشيخ خالد الأزهري الأزهري مذهب سيبويه وأصحابه، بأنَّه أصحَّ المذاهب، لأنَّ القصد من التعجب

1- ينظر شرح التسهيل لابن مالك، 31/3.

2- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 251/3.

3- شرح الرضي على الكافية، 234/4.

4- ينظر المقتضب للمبرِّد، 175/4، وشرح جمل الزجاجي، لابن عُصْفُور، 583/1، ، غسَلتُه غَسلاً نعمّا أي: نعم الغسل (ما) هنا اسم.

5- ينظر مجمع الأمثال للميداني، مَثل قالته الزبَّاء تعجباً من قصير لمَّا رأتْ أنفه مَجْدُعاً، 102/2.

6- شرح الجمل لابن عصفور، 583/1.

الإعلام بأنَّ المتعجب منه ذو مزيّة وإدراك جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت جملة التعجب أن تُفتتح بنكرة ليحصل بذلك الإبهام متلو بالإفهام[1].

المذهب الثاني: أن (ما) في صيغة (ما أفعل) استفهامية يستفهم بها نحو قولك ما تصنع؟ وما عندك؟ وهي بمنزلة (من) أو (أي) في الإبهام، ثمّ نقلت إلى معنى التعجب فتكون مبتدأ، وما بعدها الخبر، والتقدير في قولك: ما أحسن زيداً: أي شيء أحسن زيداً؟[2].

وهذا ما ذهب إليه الفراء والبغدادي ابن درستويه[3]، ونسب ابن مالك هذا القول إلى الكوفيين[4]، فقولك: ما أحسن زيداً في المعنى كقولك: أي رجل أحسن زيداً، قال الفرَّاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ**﴾[5]، " فيه وجهان: أحدهما: فما الذي صبَّرهم على النار؟، والوجه الآخر فما أجرأهم على النار!"[6]، واختار هذا المذهب الرضي وقوّى ما ذهب إليه الفراء بقوله: "وهو قوي من حيث المعنى؛ لأنَّه كأنَّه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ**﴾[7]، و: أتدري مَن هو؟، و: لله درُّه أيَّ رجل كان؟ وقال الشاعر:

1- ينظر التصريح على التوضيح، 59/2.
2- ينظر شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب 927/3.
3- ينظر معاني القرآن للفراء، 103/1، وتوجيه اللمع 382، والتّذييل والتكميل، 181/10.
4- ينظر شرح التسهيل، 32/3.
5- سورة البقرة من الآية (175).
6- معاني القرآن، 103/1.
7- سورة الانفطار الآية (17).

فأوْمأتُ إيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ وللهِ عَينا حَتْبَرٍ أيَّما فتى"[1]،[2]

والشاهد في البيت: قولة: (أيما فتى)، حيث أضاف (أيا) الوصفية إلى (ما) النكرة والقصد من الجملة الخبرية (ولله عينا) إنشاء التعجب[3].

وقد ردَّ ابن مالك قول الفراء، وابن درستويه بأنَّ (ما) في صيغة (ما أفعل) التعجبية أنَّها استفهامية وضعَّفه من حيث أنَّه نَقْلٌ من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب فالنقلُ من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت[4]، بقوله: "وأمَّا كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح؛ لأنَّ قائل ذلك إمّا أن يدّعي تجرّدها للاستفهام، وإمَّا أن يدّعي كونها للاستفهام والتّعجب معاً، كما في قوله تعالى: ﴿**فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ**﴾[5]، فالأوّل باطلٌ بإجماع، ولأنَّ اللّفظ المجرّد للاستفهام للاستفهام لا يتوجّه ممّن يعلم إلى من لا يعلم، و(ما أفعله) صالح لذلك فلم يكن لمجرّد الاستفهام، والثاني أيضاً باطلٌ؛ لأنَّ الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالباً إلاّ الأسماء نحو: ﴿**وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ**﴾[6] ﴿**وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ**﴾[7]، و﴿**الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ**﴾[8]، . . . و(ما) المشار إليها مخصوصة بالأفعال فعلم أنَّها غير المتضمنة استفهاماً"[9]، وضعفه أيضاً ابن مالك

1- شرح الرضي على الكافية، 234/4

2- البيت من الطويل، للراعي النَّميري، ديوانه، جمع وتحقيق، راينهرت فايبرت، دار النشر، ستاينر بفيسبادن، (دط)، 1980م، ص3، ينظر الكتاب، 180/2، وشرح الكافية، 227/4.

3- ينظر شرح ابن عقيل، 65/2 – 66.

4- ينظر شرح الرضي على الكافية، 228/4.

5- سورة الواقعة الآية (8).

6- سورة الواقعة الآية (27).

7- سورة الواقعة الآية (41).

8- سوره الحاقة الآيتان (1 و 2).

9- شرح التسهيل، 32/3.

بقوله: "فإنَّ قصد التعجب بـ (ما أفعله) مجمع عليه، وكونه مشوباً بالاستفهام، أو ملموحاً فيه الاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها"[1]، وضعَّف هذا الرأي كذلك ابن يعيش(ت643هـ) بقوله: " وما ذكره من أنَّ (ما) استفهام فبعيد جداً؛ لأنَّ التعجب خبر محض، يحسن في جوابه صدق أو كذب، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن شيء الذي جعله حسناً، وإنَّما يخبره بأنَّه حسن، ولو كانت (ما) استفهاماً لم يسغ فيها صدق أو كذب؛ لأنَّ الاستفهام ليس بخبر فاعرفه"[2].

وقد ضعَّف وردَّ مذهب الفراء وابن درستويه عدد من النحويين منهم: ابن الحاجب[3]، الحاجب[3]، وابن يعيش[4]، وابن مالك[5].

المذهب الثَّالث والرابع: مذهب أبي الحسن الأخفش(ت215هـ) في قولين:

القول الأول: إنَّ (ما) معرفة ناقصة أي: موصولة بمعنى (الذي)، والجملة الفعلية بعدها صلة لها، لا موضع لها من الإعراب، والخبر محذوف، تقديره: (الذي أَحْسَنَ زيداً شيءٌ عظيم)[6]، وهو يختلف عن تقدير سيبويه: (شيءٌ أحسن زيداً)، ولا يصح قول الأخفش لأنَّ المطلوب في التعجب هو إبهام السبب وإذا وصِلت (ما) خرجت عن الإبهام إلى الإيضاح بالصلة وذلك خلاف لما يجب في التعجب[7].

1- شرح التسهيل لابن مالك، 33/3.

2- شرح المفصل لابن يعيش، 149/7.

3- ينظر الإيضاح في شرح المفصل،2 لابن الحاجب/111.

4- ينظر شرح المفصل، 149/7.

5- ينظر شرح التسهيل، 32/3.

6- ينظر شرح المفصل، 149/7، وشرح الرضي على الكافية، 233/4 – 234، وشرح التصريح، 58/2.

7- المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشَّاب(567هـ)، تح، علي حيدر، (دط)، 1972م، ص 145.

وردَّ الرضي هذا المذهب بقوله: " وفيه بُعد؛ لأنَّه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده، وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه"[1]، واعترض ابن عصفور عن هذا الرأي وردّه بالآتي:

1- إنَّ (ما) إذا جعلها موصولة، كانت معرفة فيناقض ذلك معنى التعجب، لأنَّ التعجب لا يكون إلاّ من خفيّ السبب[2].

2- إنَّ اعتذار الأخفش بأنَّ الإبهام في حذف الخبر، فالرد عليه بأنَّ هذا الخبر لا يخلو أن يكون حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة، فإن كان للدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت فلا إبهام فيه، وباطل أن يكون حذفه من غير دليل[3].

القول الثَّاني: إنَّ (ما) نكرة ناقصة، أي نكرة موصوفة بمعنى (شيءٌ)، وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها، محلها الرفع تبعاً لمحل (ما)[4]، والخبر محذوف وتقديره: (شيءٌ أحسن زيداً شيءٌ عظيم)[5]، وحكى ابن درستويه: " إنَّ الأخفش كان يقول مرة (ما) في التعجب بمعنى (الذي) إلاّ أنَّه لم يؤت لها بصلة، ومرة يقول إنَّها هي الموصوفة إلاّ أنَّه لم يؤت لها بصفة؛ وذلك لما أريد فيها من الإبهام، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر، وهذا قريب من مذهب الجماعة"[6] يقصد جمهور البصريين، واحتج أصحاب هذا المذهب على صحة مذهبهم بقولهم: "(حسبك): فهو

1- شرح الرضي على الكافية، 233/4 – 234.

2- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 149/7، وشرح جمل الزّجّاجي، لابن عصفور،582/1.

3- ينظر المصدران السابقان الموضع نفسه

4- ينظر شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، 58/2.

5- ينظر ارتشاف الضرب / 2065، وشرح التصريح للأزهري 87/2.

6- شرح المفصل، لابن يعيش، 149/7.

اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر؛ لأنَّ فيه معنى النهي فكانت (ما) كذلك"[1]، وقد ضعَّف كثير من النحاة قول الأخفش وأصحابه، ووصفه بعضهم بالضعف، والفساد، والتعسف منهم: المبرِّد(285)[2] وابن السراج(316هـ)[3]، والجرجاني(ت471هـ)[4]، وابن الخشَّاب(ت567هـ)[5]، وابن يعيش(643هـ)[6]، وابن الحاجب(ت646هـ)[7]وابن الحاجب(ت646هـ)[7]وابن مالك(672هـ)[8].

ومّما سبق ومن خلال التحليل لآراء النحاة فإنَّ رأي البغدادي ابن درستويه القائل إنَّ (ما) في (ما أفعل) صيغة استفهامية دخلها معنى التعجب، فتكون مبتدأ، وما بعدها الخبر، وهو ما رجّحه الرضي ووصفه بالرأي القوي من حيث المعنى، وما ذهب إليه ابن درستويه ورجّحه الرضيّ لم يكن الرأي الراجح للأسباب التالية:

1- إنَّ التعجب فيه إبهام وذلك أن يكون فيما جاوز الحد المعروف، والاستفهام قد لا يكون كذلك[9].

2- إنَّ التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيءِ الذي جعله حسناً؛ وإنما يخبره بأنَّه حسن[10].

1- شرح المفصل لابن يعيش، 149/7، وينظر الأصول في النحو لابن السّراج، 100/1.
2- ينظر المقتضب 177/4.
3- ينظر الأصول في النحو، 100/1.
4- ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 375/1 – 376.
5- ينظر المرتجل في شرح الجمل، 147/1.
6- ينظر شرح المفصل، 149/7.
7- ينظر شرح الإيضاح في شرح المفصل، 111/2.
8- ينظر شرح التسهيل، 32/3.
9- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 149/7.
10- ينظر المصدر السابق والموضع نفسه.

4- كثرة اعتراضات النحاة علية كما سبق ذكره.

وفي رأيي أنَّ المذهب الأولى بالترجيح هو ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور البصريين، القائل: بأنَّ (ما) اسم نكرة تامة غير موصولة ولا موصوفة بمعنى شيء وابتُدِئ بها لتضمنها معنى التعجب؛ لأنَّه لا يحتاج إلى الحذف والتقدير فهو أولى من المذاهب الأخرى التي تحتاج إلى الحذف والتقدير والله اعلم.

المبحث الثَّالث

الضميـــر في إيَّـــاك

اختلف النحاة في تركيب ضمير النصب المنفصل (إيَّاك) وما يتصل به اختلافاً كبيراً يقول مهدي المخزومي:" وأمَّا (إيَّاك، وإيَّاه) وفروعهنّ، ففيهنّ جِدال طويل بين الكوفيين والبصريين، وبين الكوفيين أنفسهم، والبصريين أنفسهم، حتى كان عدد الآراء فيهنّ من الفريقين سبعة آراء[1].

وقد ناقش الرضيُّ هذه الاختلافات بقوله: " فقال سيبويه، والخليل، والأخفش، والمازني، وأبو علي إنَّ الاسم المضمر هو (إيَّا)، إلاَّ أنَّ سيبويه قال: ما يتصل به بعده حرف يدلُّ على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة . . . وقال الخليل، والأخفش، والمازني: ما يتصل به أسماء أضيف (إيَّا) إليها لقولهم: (فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ)[2]، وهو ضعيف، لأنَّ الضمائر لا تضاف . . . وقال بعض الكوفيين، وابن كيسان . . .: إنَّ الضمائر هي اللاحقة بـ (إيَّا)، وإيَّا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة، وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمناه في أنتَ"[3].

وفي (إيَّا) لغات عدة أشهرها كسر الهمزة وتشديد الياء، ومنها فتح الهمزة وإبدالها هاء (هيَّا)، مع تشديد الياء، وتخفيفها[4]، قال الشاعر:

1- ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي، ط2، 1958م، ص 195.

2- الشَّوابِّ: جمع شابَّة، والمعنى إذا بلغ الرجل الستين فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشَّوابِّ والشاهد فيه مجيء التحذير بضمير الغيبة وهو شاذ، والثاني وهو إضافة الضمير أيَّا إلى الاسم الظاهر وهو شاذ كذلك، ينظر اللسان (شبب)، 12/7-14، والأصول في النحو لابن السَّراج، 251/2، وسر صناعة الإعراب، لابن جني،314/1.

3- شرح الرضي على الكافية، 2/ 425.

4- ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت756هـ)، تح، أحمد محمد الخرّاط، دار القلم دمشق، (دط)، (دت)، 56/1.

فَهِيَّاكَ والأمرَ الَذي إنْ تَرَاحَبت مَوارِدُه ضَاقتْ عَلَيكَ مَصادره[1]

والشاهد في البيت قوله: (هِيَّاك) حيث أبدل الهاء من الهمزة فأصلها (إياك).

قال السيوطي: "وفي (إيَّا) سبع لُغات قُرِيَّ بها: تشديد الياء وتخفيفها مع الهمز، وإبدالها هاء مكسورةً ومفتوحةً فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد"[2].

وقد تعرض الرضيُّ إلى ذكر الخلاف الذي دار حول (إيَّا) في نفسها، وعند إلحاق، (الياء والكاف والهاء) بها، وقد تباينت آراء النحاة في ذلك حول الضمير، هل هو (إيَّا) فقط أو (إيَّا) مع الضمائر الملحقة به من ضمائر التكلم نحو: (إيَّاي)، و(إيَّانا)، وضمائر الخطاب نحو: (إيَّاكَ)، و(إيَّاكِ)، و(إيَّاكما)، و(أيَّاكم)، و(أيَّاكنَّ)، وضمائر الغيبة نحو: (إيَّاه)، و(إيَّاها)، و(إيَّاهما)، و(إيَّاهم)، و(إيَّاهنَّ)،وذهبوا في ذلك إلى عدة آراء على النحو التالي:

الرأي الأول: وهو أنَّ (أيَّا) ضميرٌ مبهم يحتاج إلى ما يخصّصه أُضيف إلى (الكاف)، أو(الياء)، أو(الهاء) وهي ضمائر أيضاً؛ لأنَّه لا يفيد معنى بإنفراده، ولا يقع معرفة بخلاف غيره من الضمائر، فخُصَّ بالإضافة عوضاً عمَّا منعه، ولا يُعلم اسمٌ مضمرٌ أُضِيفَ غيره، وما بعده في موضع خفض بالإضافة، وهو رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ)[3]، والدليل لديه ما سمعه من قول العرب: إذا بلغ الرجل السَّتِّين فإياه وأيَّا الشَّوابِّ،[4] قال ابن جني: "أخبرني أبو علي عن أبي بكر

1- البيت من الطويل لطفيل الغنويّ ديوانه، شرح الأصمعي، تح، حسّان فلاح أوغلي، دار صادر بيروت، ط1، 1997م، ص 143، وقيل البيت لمضرس بن ربيعي، ينظر شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي،476/1، وبلا نسب في سرّ صناعة الإعراب لابن جني، 552/2.

2- همع الهوامع، 213/1.

3- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 695/2، وشرح الرضي على الكافية، 425/2.

4- ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي، ص 196.

محمد بن السُّري(ت316هـ)، عن أبي العباس محمد بن يزيد(ت285هـ): أنَّ الخليل يذهب إلى أنَّ (إيَّا) اسم مضمر مضاف إلى الكاف"[1] وتبعه في ذلك الأخفش[2]، والمازني[3] والصّيْمَري[4]، وقد استشهد سيبويه عن صحة ما ذهب إليه الخليل بالسماع عنه وعن العرب بقوله: "وقال الخليل: لو أنَّ رجلاً قال: إيَّاك نفسِكَ لم أُعَنِّفْه؛ لأنَّ هذه الكاف مجرورة، وحدثني من لا أَتهِمُ عن الخليل أنَّه سمع أعرابيًّا يقول: إذا بلغ الرجلُ الستِّينَ فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ"[5].

وقد ردَّ ابن جنّي قول الخليل ووصفه بظاهرِ الفسادِ بقوله: "أمَّا قول الخليل: إنَّ (إيَّا) اسم مضمر مضاف فظاهر الفساد، وذلك أنَّه إذا ثبت أنَّه مضمر فلا سبيل إلى إضافته على وجه من الوجوه لأنَّ الغرض في الإضافة إنَّما هو التعريف والتخصيص، والمضمر على نهاية الاختصاص، فلا حاجة به إلى الإضافة"[6]، وقد وقد وصف هذا الرأي بالشذوذ[7]

الرأي الثَّاني: إنَّ (إيَّا) اسم مضمر واللواحق من (الكاف والهاء، والياء)، حروف تأتي للدلالة على الخطاب أو الغيبة أو التكلم، وهي مجردة عن معنى الاسمية وإنَّما هي علامات لا محل لها من الإعراب[8]، وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين قال سيبويه: "اعلم أنَّ علامة المضَمرينَ المنصوبين (إيَّا) ما لم تقَدَّر على الكاف التي

1- سر صناعة الإعراب لابن جني، ص 312- 213.
2- ينظر رأيه في شرح الرضي على الكافية، 425/2.
3- ينظر سر صناعة الإعراب، ص 312.
4- ينظر التبصرة والتذكرة 504/1 - 505 .
5- الكتاب، 279/1.
6- سر صناعة الإعراب 314/1
7- ينظر مشكل إعراب القرآن، 69/1.
8- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 3/ 98، والجنى الداني في حروف المعاني ص536.

في رأيتُكَ، و(كُما) التي في رأيتُكما، و(كُمْ) التي في رأيتُكم، و(كُنَّ) التي في رأيتُكنَّ، و(الهاء) التي في رأيتُه، و(الهاء) التي في رأيتُها، وهُماَ التي في رأيتُهما، وهُمْ التي في رأيتُهم، وهُنَّ التي في رأيتُهنّ، وني التي في رأيتنَي، ونا التي في رأيتَنا، فإن قدرتَ على شيءٍ من هذه الحروف في موضع لم تُوقِع إيّاَ ذلك الموضعَ لأنَّهم استغنوا بها عن (إيَّا)، كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن أنتَ وأخواتها"[1]، ونسب هذا الرأي إلى الأخفش[2]، وعلَّلوا بعدم إعرابها بأنها لو كانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة ولا سبيل إلى الإضافة هنا؛ لأنَّ الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها، ولأنَّ الإضافة تراد للتعريف، والمضمر في أعلى مراتب التعريف، فلا يجوز إضافته إلى غيره، فوجب ألاّ يكون لها موضع في الإعراب[3]

وقد ردّ المالقي(ت702هـ) رأي سيبويه بوجهين بقوله: "أحدهما: أنَّ (إيَّا) لو كانت ضميراً لعاد على شيءٍ، ولا يعودُ على شيءٍ، فبطل كونه ضميراً، والثاني: أنَّه لا يتبدل في تثنيةٍ، ولا جمعٍ، ولا تأنيث، ولا تذكيرٍ، ولا غيبةٍ، ولا حضورٍ، ولو كان ضميراً لتبدَّل بحسبِ ذلك"[4].

الرأي الثَّالث: إنَّ (إيَّا) هي العماد، **و**أنَّ (الكافَ، والهاءَ، والياءَ) ونحوها في (إيَّاك) هي ضمائر منصوبة، وعُمِدَتْ بـ(إيَّا)، فصارت كالشيء الواحد [5]؛ حيث لا تقوم هذه هذه الضمائر بأنفسها عند انفصالها، وهو رأي البغدادي ابن كَيْسَان[6]، قال صاحب

1- الكتاب 2/355- 356.

2- ينظر الإغفال، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح، عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي أبوظبي، 2003م، 1/ 77- 78، شرح الرضي على الكافية، 2/425.

3- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 696.

4- رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 139.

5- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 695.

6- ينظر المصدر السابق، ص 695، وشرح الرضي على الكافية، 2/ 425.

كتاب (مشكل إعراب القرآن): "وحكى ابن كيسان أنَّ الكاف هي الاسم و(أيَّا) أُتي بها لتعتمد الكاف عليها إذ لا تقوم بنفسها"[1]، ونَسَب السيوطي هذا الرأي إلى الفراء بقوله: "وذهب الفراء إلى أنَّ اللّواحق هي الضمائر، فـ(إيَّا) حرف زيد دعامة تعتمد عليها اللّواحق، لتنفصل عن المتّصل"[2]، ونُسِبَ إلى الكوفيين[3]، واختار هذا الرأي المالقي[4]، وأبو حيان، والرضي، قال أبو حيَّان: "وأمَّا كون اللواحق مُجْمَعاً على اسميتها مع غير (إيَّا) مُخْتَلَفاً في اسميتها معها فهو صحيح، وإلى هذا نَذهب، وهو مذهب الفراء لأنَّه قد ثَبتت اسميةُ هذه اللواحق حين كُنَّ مُتَّصلاتٍ فهي باقية على اسميتها، ولما أرادوا أن يجعلوها منفصلات زادوا عليها (إيَّا)، وعَمدوها بها أي: قوَّوْها بهذه الزيادة لتستقل بالانفصال كما بحثنا في أنتَ وفروعه مِن أنَّ الضمير هو التاء، وأنَّ (أنْ) تقوية لها ليعتمد عليه حتى يصير منفصلاً"[5]، وحجة قول ابن كيسان ومَنْ ومَنْ ذهب معه: "أنَّ (الياء)، و(الكاف)، و(الهاء)، في إيَّاي، إيَّاك، وإيَّاه هي الضمائر المتصلة بالفعل في (أكرمني)، و(أكرمك)، و(أكرمه)، فوجب أن تكون هي الضمائر لتحققها بالاسمية عند الاتصال بالفعل إلاّ أنَّه لما لم يكن قيامها بنفسها جعل قبلها ما تعتمد عليه وتتصل به"[6] واختار الرّضيّ هذا الرأي وذهب إليه بقوله: بقوله: "وليس هذا القول ببعيدٍ من الصواب"[7]، وضَعَّفَ بعض النحاة هذا الرأي

1- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي أبي طالب القيسي(ت437هـ)، تح، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1984م، 69/1،

2- همع الهوامع، 212/1.

3- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ص695، وارتشاف الضرب 930/2 .

4- ينظر رصف المباني، ص 161- 162.

5- التذييل والتكميل، 209/2.

6- الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين، صلاح عبدالله أبو جليع، مجلة العلوم العربية، جامعة محمد بن سعود الإسلامية السعودية، العدد 28 لسنة 3013م، ص 88-89.

7- شرح الرضي على الكافية، 425/2.

فذكروا: "أنَّ اللواحق هي الضمائر و(إيَّا) دعامةٌ بأنَّه فاسد لأنَّه لا يسوغ أن يكون الاسمُ دِعامةً"[1]، ووصفه ابن يعيش بقوله: "وهذا القول واهٍ"[2].

وردَّ عنهم أبو حيَّان بقوله: " ونحن لا نذهب إلى أنَّ لفظ (إيَّا) حين كونِه دعامةً اسمٌ، بل نقول: إنه لفظ زِيدَ على اللواحق، صَيَّرَها ضمائر منفصلات، يجوز أن تأتي أوَّلَ الكلام، بخلافِ حالِها إذا لم يكن معها (إيَّا)، فإنَّها لا بُدَّ أن تكون متصلة بالعامل، ولا تتقدم أوَّلَ الكلام، و(إيَّا) لفظٌ إمَّا اسمٌ مضمر أو مظهر، أو لفظٌ زِيدَ على الضمائر المتصلة لتصير منفصلةٌ على اختلاف المذاهب، ليس مشتقَّاً من شيء"[3].

الرأي الرابع: وهو أنَّ (إيَّاك) بكمالها هي الضمير وهو رأي معظم الكوفيين غير الفراء،[4] ونسبه إليهم مكي(ت437هـ)[5]، وكذلك العُكبري(ت616هـ)[6]، وأبو حيَّان حيَّان الأندلسي[7]، والسيوطي[8].

وَرَدَّ الأنباري هذا القول بقوله: "وأمَّا مَنْ ذهب إلى أنَّه بكماله المضمر فليس بصحيح، وذلك لأنَّ الكاف في (إيَّاك) بمنزلة التاء في (أنتَ)، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ الكاف في (إيَّاك) تفيد الخطاب، كما أنَّ التاء في (أنتَ) تفيد الخطاب، وأنَّ فتحة

1- التذييل والتكميل لأبي حيَّان، 2/ 209، وينظر الجنى الداني في حروف المعاني، ص 536.
2- شرح المفصل، 100/3.
3- التذييل والتكميل لأبي حيان، 209/2.
4- ينظر ارتشاف الضرب، 930/2.
5- ينظر مشكل إعراب القرآن، 70/1.
6- ينظر التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تح، علي محمد البجاوي، دار الشام بيروت،7/1.
7- ينظر التذييل والتكميل، 205/2.
8- ينظر همع الهوامع، 212/1.

الكاف تفيد خطاب المذكر، كما أنَّ فتحة (التاء) في أنتَ تفيد خطاب المذكر، وأنَّ كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث، كما أنَّ كسرة (التاء) تفيد خطاب المؤنث، فكما أنَّ التاء ليست من المضمر الذي هو (أنْ) في (أنتَ) وإنَّما هي لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ فكذلك الكاف ليست من المضمر الذي هو (إيَّا) في (إيَّاك) وإنَّما هي لمجرد الخطاب ولا موضع لها من الإعراب، وإذا لم تكن الكاف في (إيَّاك) من المضمر كما لم تكن التاء في (أنتَ) من المضمر، واستحال أن يقال إنَّ (أنتَ) بكماله هو المضمر؛ فكذلك يستحيل أن يقال إنَّ (إيَّاك) بكماله هو المضمر والله أعلم"[1]، ورَده الرضيُّ بقوله: "وهو ضعيف، إذ ليس في الأسماء الظاهرة، ولا المضمرة ما يختلف آخره كافاً، وهاءً، وياءً"[2].

الرأي الخامس: وهو أنَّ (أيَّا) اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يُعلم أسم مبهم أُضيف غيره وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المبرِّد ونسبه إليه النحاس(ت338هـ)[3]، ومكي[4]، وابن الأنباري[5].

وهذا الرأي الذي نُسِبَ إلى المبرد يتعارض مع قوله: " اعلم أنَّ (إيَّاك) اسم المكنى عنه في النصب، كما (أنتَ) اسمه في الرفع، وهما منفصلان، لا تقول: (إيَّاك) إذا قدرت على الكاف في (رأيتك) وأخواتها"[6]، ويتعارض مع قوله:

1- الإنصاف في مسائل الخلاف، 702/1.

2- شرح الرضيُّ على الكافية، 425/2.

3- ينظر إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس، تح، خالد العلي، دار المعرفة بيروت، ط2، 2008م، ص 13 – 14.

4- ينظر مشكل إعراب القرآن، 69/1.

5- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 695.

6- المقتضب،212/3.

"والمنفصل في قولهم: هو، وهما، وإيَّاك، وإيَّاكما، وإياكم، وإيّاه، وإيّاهما، وإياها، وإياهم، وإيَّاها، وأياهن"[1]، فالواضح من قول المبرِّد أنَّه يقابل (إياك) في النصب بـ (أنتَ) في الرفع ثمَّ يذكر بعد ذلك الضمائر المنفصلة للرفع والنصب في سياق واحد دون أن يشير إلى تلك الإضافة التي رويت عنه ولو من بُعْدٍ.

الرأي السادس: إنَّ (إيَّا) بين الظاهر، والمضمر بل هو اسمٌ مبهم كُنِي به عن ظاهر، وهو رأي ابن درستويه[2]، ونُسِبَ هذا القول أيضاً إلى سيبويه، قال ابن يعيش في شرح المفصل: "وقال سيبويه : إيَّا اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كُنِي به عن المنصوب وجعلت الكاف، والياء، والهاء، بياناً عن المقصود وليعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب"[3].

الرأي السَّابع: أنَّ (إيَّا) ضمير، و(الكاف)، و(الياء)، و(الهاء)، حروف لا موضع لها من الإعراب، وهو قول الباقولي(ت 543هـ)[4]، وابن الربيع(ت688هـ)، ونُسِبَ هذا القول إلى ابن الحاجب[5]، وابن هشام[6]، والسيوطي[7]، وحجتهم أنَّ (إيَّا) بمنزلة

1- المقتضب للمبرِّد، 4/ 279.

2- ينظر همع الهوامع، 212/1.

3- شرح المفصل لابن يعيش، 101/3.

4- ينظر شرح الباقولي600/1.

5- ينظر الإيضاح في شرح المفصل، 462/1.

6- ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، (دط)، (دت)، 1/ 89

7- همع الهوامع، 211/1 – 212.

ضمير المنصوب المتصل في الدلالة على المفعولية في قولك (ما أكرمني إلا أنت)، و(ما أكرمت إلا إيَّايّ)، وإذا ثبت اسميتها لم تجز إضافتها لأنَّ الضمائر لا تضاف، وإذا امتنعت إضافتها تعين حرفية ما بعدها[1].

من خلال عرض الآراء النحوية السابقة واختلافها بين أشهر أعلام النحو العربي حول الضمير في (إيَّاك) أقول: إنَّ ما ذهب إليه البغدادي ابن كَيْسَان، وسبقه في ذلك الفراء، ورجّحه الرَّضيُّ بأنَّ (إيَّا) حرف عماد، وأنَّ (الكاف، والياء، والهاء) هي الضمائر هو الرأي الراجح في نظري وذلك للأسباب الآتية:

1- احتجاج الكوفيين وابن كيسان بـ "أنَّ هذه (الكاف)، و(الهاء)، و(الياء) هي (الكاف) و(الهاء)، و(الياء) التي تكون في حال الاتصال؛ لأنَّه لا فرق بينهما بوجهٍ ما، إلاَّ أنَّها لما كانت على حرفٍ واحدٍ وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه" [2].

2- إنَّ (إيَّاكَ) ولواحقها بكمالها اسمٌ ظاهر قولٌ ضعيف، وكذلك القول بأنَّ إيَّاك، وإيَّاه، وإيَّاي بكماله ضعيف أيضاً، لأنَّه ليس في الأسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافاً، وهاءً، وياءً[3].

3- إنَّ (إيَّا) اسمٌ مضمرٌ رأي ضعيف لأنَّه لو كان مضمراً لعاد على شيءٍ ولا يعود على شيءٍ؛ فبطل كونه ضميراً[4].

1- ينظر شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 177/2، والإنصاف 695/2.

2- الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 695 – 696.

3- ينظر شرح الرَّضيُّ على الكافية، 2/ 425.

4- ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 139.

4- إنَّ القول: أنَّ (إيَّا) اسمٌ ظاهر أو مبهمٌ قول ضعيف كذلك لأنَّ (إيَّا) يلتزم النصب دائماً ولا يوجد اسم ظاهر أو مبهم يلتزم طريقة واحدة إلاّ الظرف نحو (الآن)، وبعض المصادر نحو: (سبحان) و(إيَّا) ليس بظرف فكيف لزم النصب في جميع الأحوال؟[1].

1- ينظر شرح اللمع للأصفهاني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي(ت543هـ)، تح، إبراهيم محمد أبو عباة، طبع إدار الثقافة والنشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1990م،600/1.

المبحث الرَّابع

علة منع (مساجد) من الصرف إذا كان علماً.

الصرف لغةً له عدة معانٍ منها: التبديل، والتحويل، والتغيير، والزيادة، والرجوع[1]، قال تعالى: ﴿**وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** ﴾[2] أي تكون الرياح متغيرة من جميع الجهات، تارة تثير السحاب، وتارة تؤلف بينه، وتارة تلقحه وتزيل ضرره وتكون رحمة، وتارة تُرسَلُ بالعذاب[3].

فالصرف معناه: التغيير والتحويل وهو علم يعرف به بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالمعنوي كتثنية المفرد وجمعه، واللفظي كتحويل قول إلى قال، ورمي إلى رمى[4].

وهو عند النحاة يأتي لعدة معانٍ منها ما يناسب هذا المبحث وهو: تنوينٌ يلحق الاسم ويجعلونه دليلاً على تمكن الاسم في باب الاسمية[5].

يقول ابن مالك:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أتَى مُبَيِّناً مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا[6]

والتنوين يلحق الاسم المعرب وهو ينقسم إلى قسمين:

1- ينظر لسان العرب لابن منظور: مادة (صَرَف)، 7/ 328 – 332.

2- سورة البقرة من الآية (164).

3- ينظر التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور: 2/ 85 – 87

4- ينظر اللُّباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف ـ البلاغة والعروض ـ اللغة والمثل: محمد علي السَّراج، مراجعة، خير الدين شمسي باشا، دار الفكر دمشق، ط1، 1983م، 11/1.

5- ينظر المعجم الوسيط إصدار مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م، 513/1

6- ينظر شرح ابن عقيل، تأليف، محمد محيي الدين عبدالحميد: 320/2.

الأوَّل: ما أشبهَ الفعلَ، وهو الممنوع من الصرف، ويسمى مُتمكَّن غَيْرَ أَمْكَنَ؛ متمكن لأنَّه معرب، وغير أمكن لأنَّه لا يُنوَّن، فقد أشبه الفعل والحرف في عدم التنوين

والثَّاني: ما لم يُشَابِهِ الفعلَ، وهو الاسم المنصرف، وهو مُتمكَّن أَمْكَنَ، لأنَّه مُعْرَب، وينون[1].

ويمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من العلل التسع أو واحدة منها تقوم مقام العلتين، وقد جمع ابن مالك علل الأسماء الممنوعة من الصرف بقوله:

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَـــةٌ وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْــعٌ، ثُمَّ تَرْكِيـبُ

وَالنُّـــون زَائِـدَةٌ مِنْ قَبْـلها أَلِفٌ، وَوَزْنُ فِعْلٍ، وهذا القَوْلُ تَقْرِيبُ[2]

وجمعها أبو البركات الأنباري بقوله: "إنْ قال قائل: كم العلل التي تمنع الصرف؟ قيل: تسع، وهي: وزن الفعل، والوصف، والتأنيث، والألف والنون الزائدتان، والتعريف، والعجمة، والعدل، والتركيب، والجمع"[3].

وقد ناقش الرضي في شرحه على الكافية عدة أسماء بعضها مصروفة ويلحقها التنوين، وتجر بالكسرة مع الألف واللام والإضافة وبدونهما، وبعضها ممنوعة من الصرف لا تنون وتجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ومن هذه الأسماء التي تناولها الرضي بالدراسة كلمة: (مساجد) إذا كان علماً موضحاً آراء علماء النحو علة منعه من الصرف بقوله: "وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علماً إنَّما لم تعتبر وإن

1- ينظر شرح ابن عقيل: 320/2.

2- ينظر المصدر السابق: 321/2.

3- أسرار العربية: ص 307.

تنافها العَلَمية، وأمكن لمحها في بعض الأعلام، لأنَّ المقصود الأهم في وضع العلم غير معنى الجمعية، فإذا ثبت أنَّ معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه، فكيف بالاعتبار في نحو: (مساجد) اسمَ رجل الذي لم يُلمح فيه معنى الجمع . . . فالأولى إذن في منع صرف مساجد عَلَماً ما قاله أبو علي: وهو أنَّ فيه العَلَمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير، كما أنَّ الأعجمي ليس يشبه العربي، فيزيد عنده في الأسباب شبه العجمة"[1].

أوَّلاً- منع (مساجد) من الصرف إذا كان جمعاً:

أجمع النحاة على أنَّ صيغة منتهى الجموع على وزن (مفاعل، ومفاعيل)، نحو: (مَساجد، ومَصابيح) تُمنع من الصرف[2]، وضابط هذه الصيغة أن يكون أولها مفتوحاً وثالثُها ألفاً بعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر أو لا، كـ (مَساجد) و (دَوابّ) أو بعده ثلاثة ساكن الوسط كـ (مَصَابِيْح)[3]، واشترط في هذه الصيغة أن تكون بغير (هاء) احترازاً عن نحو: ملائكة لأنَّ (التاء) تقرِّب اللفظ من وزن المفرد فتضعف من قوة جمعيَّته فلا تقوم هذه الصيغة بمقام السببين، وبخاصة على مذهب مَنْ قال: إنَّ قيامه مقامهما لكونه لا مثيل له في الآحاد، وصيغة منتهى الجموع هي غاية وزن جموع التكسير لأنَّ هذا الجمع يُجمع جمعاً بعد جمعٍ حتى يصل منتهاه[4]، وبعد أن أجمع النحاة على العلة الأولى وهي صيغة منتهى الجموع على وزن

1- شرح الرضي على الكافية: 1/ 149 _ 150.

2- ينظر رأيهم في الكتاب لسيبويه: 227/3، وشرح المفصل لابن يعيش: 58/1، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم(ت749هـ)، تح، عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 2001م، 1197/3.

3- ينظر شرح الرضي على الكافية: 1/ 146.

4- ينظر المصدر السابق والموضع نفسه.

(مفاعل، ومفاعيل) اختلفوا في العلة الثانية المانعة له من الصرف لأنَّ (مساجد) ونحوه يمنع من الصرف لعلتين.

فذهب سيبويه[1]، والمبرِّد[2]، والبغدادي أبو علي الفارسي، والأشموني[3]، بأنَّه ممنوع من الصرف للجمعية وعدم النظير له في الآحاد، قال أبو علي الفارسي: "هذا الجمعُ هو الذي يكون ثالثهُ ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثةُ أحرفٍ أوسطها ساكن، وذلك نحو مساجدّ ومنابرَ وَدَوَاب ومذاقَّ، ودنانيرَ ومفاتيحَ، وإنَّما لم ينصرف لأنَّه جمعٌ وليس في الآحاد الأول له مثالٌ"[4].

وذهب ابن الحاجب بأنه ممنوع من الصرف للجمعية وتكرار الجمع تحقيقاً أو تقديراً؛ قال محقق كتاب شرح ألفية ابن مالك بشأن العلة الثانية: "اتفقوا على إحدى العلتين وهي الجمع، واختلفوا في العلة الثانية فقال أبو علي: هي خروجه عن صيغ الآحاد، وهذا الرأي هو الراجح، ... وقال قومٌ: العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقاً أو تقديراً؛ فالتحقيق نحو: (أكَالِب)، و(أرَاهط)؛ إذ هما جمع (أكْلب) و(أرْهط)، والتقدير: نحو (مَسَاجد)، و(مَنَابر)، فإنَّه وإن كان جمعاً من أول وَهْلَة لكنه بزنة ذلك المكرر؛ اعني أكالِب، وأراهط، فكأنه كذلك جمعُ جمعٍ، وهذا اختيار ابن الحاجب"[5].

1- الكتاب: 3/ 227.

2- المقتضب: 3/ 127 ـ 128.

3- شرح الأشموني أبي الحسن نورالدين علي بن محمد بن عيسى(ت900هـ) على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، حسن حمد، إشراف، أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1998م،3/ 145

4-الإيضاح: ص 236.

5- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه، حسن حمد، إشراف، أميل بديع يعقوب، 3/ 146.

ثانياً- منع (مساجد) من الصرف إذا كان علماً:

اتفق علماء النحو على منع مساجد من الصرف إذا سُمِّيَ به رجلٌ عدا أبا الحسن الأخفش الذي ذهب إلى جواز صرّفه بعد التنكير يقول المبرِّد: "فإن سميَّت رجلاً بمساجد وقناديل فإنَّ النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع . . . إلاَّ أبا الحسن الأخفش فإنَّه كان إذا سمَّى بشيءٍ من هذا رجلاً أو امرأة صرفه في النكرة" [1]، وقال الرضي: "وكان سعيد الأخفش يصرف نحو مساجد علماً لزوال السبب وهو الجمع، وهو خلاف المستعمل عندهم"[2].

واختلف النحاة كذلك في علة منع (مساجد) من الصرف إذا كان علماً وذهبوا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

المذهب الأوَّل: ذهب البغدادي أبو علي الفارسي، إلىَ منع (مساجد) ونحوها من الصرِّف إذا سُمِّيَ به اسم رجل بعلتي (العلمية، وشبه العجمة)، العَلَمية؛ لأنَّه عَلَمٌ، وأمَّا شبه العُجْمَة؛ فلأنَّ هذا الوزن (مفاعل، ومفاعيل)، ليس في الآحاد العربية كلمة مفردة بهذين الوزنين. وتبعه من النحاة ابن عُصْفُور(ت669هـ)، وابن عقيل(ت769هـ)، قال أبو علي الفارسي: "ولو سمَّيتَ بمساجد رَجُلاً لم تصرف لأنَّه شابه الأعْجَميَّ المعرفة حيث لم يكن له في الآحاد نظير"[3]، وقال ابن عُصْفُور: "وهذا الجمع يُمنع من الصرف لأنَّه يقوم مقام علَّتين فإن سمَّيتَ به امتنع الصرف للتعريف وشبه العجمة، وأشبه العجمة لأنَّه دخل في الآحاد مثلما دخل الأعجمي في

1- المقتضب 3/ 345.

2- شرح الرضي على الكافية: 1/ 150.

3- الإيضاح: 2/ 237.

كلام العرب"[1]، ويقول ابن عقيل: "فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لأنَّ هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل: هذا مَسَاجِدُ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررتُ بِمَسَاجِدَ"[2].

وقد أيَّد الرضي ما ذهب إليه أبو علي الفارسي بقوله: "فالأولى إذن في منع صرف (مساجد) عَلَماً ما قاله أبو علي: وهو أنَّ فيه العلمية وشبه العجمة، حيث لم يكن له في الآحاد نظير، كما أنَّ الأعجمي ليس يشبه العربي، فيزيد عنده في الأسباب شبه العجمة"[3]

المذهب الثاني: ذهب أبو موسى الجزولي(ت607هـ) إلى أنَّ (مساجد) إذا سُمِيَّ بها رَجُلاً فإنَّها تمنع من الصرف بعلتيِّ (عدم النظير، وشبه العجمة)، يقول الجزولي: "وعدم النظير في الأحادِ تأثيره مع الجمع، ومع العَلَميَّة، ومع شِبْهِ الجمع"[4]، قال أبو علي الشَّلَوْبين(ت654هـ) في شرحه لكلام الجزولي السابق: " قوله: مع الجمع مثاله: مساجد، وقوله: ومع العَلَميّة مثاله: مساجد اسم رجل، وقوله: ومع شبه الجمع مثاله: مساجد إذا نُكِّر بعد التسمية به"[5]، وقال محقق كتاب (شرح الجزولية) في شرحه لكلام أبي موسى الجزولي: "مثاله مساجد اسم رجل، ودنانير كذلك فيمتنع الصرف؛

1- شرح الجمل: 218/2.

2- شرح ابن عقيل: 301/2 – 302.

3- شرح الرضي على الكافية: 150/1.

4- المقدمة الجزولية في النحو: تصنيف أبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجُزُوْلي، تحقيق وشرح، شعبان عبدالوهاب محمد، راجعه حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة، ص 210.

5- شرح المقدمة الجزولية الكبير: لأبي علي عمر بن محمد الأُزدي الشلوبين، دراسة وتحقيق، د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرُّشد الرياض السعودية، ط1، 1993م، 3/ 981.

للتعريف والخروج عن النظير؛ لأنَّه أشبه ـ بكونه لا نظير له في الآحاد العربية ـ الأسماء الأعجمية التي لا نظير لها في الآحاد العربية نحو إبراهيم وإسماعيل"[1].

ونقل الرضي عنه فقال: وعند الجزولي: فيه سببان تامان، غير مبني أحدهما على سبب آخر، كما قال أبو علي إنَّ فيه شبة العجمة، وذلك أنَّ الجزُولي يَعُدُّ عدم النظير في الآحاد سبباً من الأسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما، ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره[2] .

المذهب الثَّالث: ذهب المبرِّد(ت285هـ)، وابن الناظم(686هـ)[3]، والأشموني إلى أنَّ اسم (مساجد) إذا سُمِّى به رجل فإنَّه ممنوع من الصرف لأنَّه باقٍ على صيغة منتهى الجموع التي تمنع من الصرف، ولعدم وجود النظير في الآحاد أي في الاسم المفرد ؛ فصار بعدم النظير كأنه جمع مرتين، وذلك لأنَّ كل جمع له نظير في المفرد قال المبرَّد: " اِعلم أنَّ كُلَّ من لا ينصرف من مذكرَّ أو مؤنّث عربّي أو أَعجميَّ، قلَّتْ حروفه أو كثرت في المعرفة ـ فإنَّه ينصرف في النكرة، إلاَّ خمسة أشياء فإنَّها لا تنصرف فمنها . . . وما كان الجمعُ على مثال لا يكون عليه الواحد، نحو (مساجد)، و(قناديل)، و(رسائل)"[4]، وذكر المبرِّد أيضاً بقوله: " قيل له: فلِمَ لم تصرف مساجد إذا كان اسمٌ لرجلٍ في المعرفة؟ فقال: إنَّ بناءَه قد بلغ به مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهو عنده في هذا المثال بمنزلة الملحق بالألف ممّا فيه

1- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبَّذي، من أوَّل باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تحقيق ودراسة، حسن بن نفاع بن نويفع الجابري الحربي، إشراف، د. سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى السعودية كلية اللغة العربية، فرع اللغة والنحو والصرف، العام الجامعي، 1423 – 1424هـ، ص 263- 264.

2- ينظر شرح الرضي على الكافية: 150/1.

3- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ص 461.

4- المقتضب للمبرِّد: 3/ 345.

ألف التأنيث، وبمنزلة (أفْعَل) وبابه، من أحمر وبابه، وبمنزلة عثمان وسرحان، ومن باب غضبان وسكران"[1].

ومن خلال تحليل الآراء السابقة ومناقشتها حول مسألة منع (مساجد) من الصرف إذا كان علماً فإنَّ البغدادي أبا علي الفارسي يرى أنَّ علة منع (مساجد) من الصرف إذا كان علماً (العلمية، وشبه العجمة)، وذهب الرضي بترجيح ما ذهب إليه الفارسي بقوله: " فالأولى إذن في منع صرف (مساجد) علماً ما قاله: أبو علي وهو أنَّ فيه (العلمية والعجمة).

وفي رأيي أنَّ مَنْ قال: إنَّ سبب منع (مساجد) من الصرف إذا كان علماً كونه باقياً على صيغة (الجمع، والعلمية) هو أرجح الآراء، لأنَّ التعريف طرأ عليه، وصيغتُه التي هي علته المانعة من الصرف، موجودة فيه بحالها، فإنَّ كان معنى الجمعية قد زال، فاللفظ بصيغة منتهى الجموع باقٍ وهو ما ذهب إليه كثيرٌ من النحاة[2].

1- المقتضب للمبرِّد: 3/ 319.

2- ينظر المرتجل في شرح الجمل لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، تحقيق ودراسة علي حيدر، (دط)، 1972م، دمشق، ص 85.

الباب الثَّانـي

الآراء البغداديَّة التـي ضعَّفها الرَّضيُّ

الفصــل الأول- المسائل المتعلقـة ببـعض المرفوعـات والمنصـوبات.

الفصــل الثاني- المسائل المتعلقة ببعض المجــرورات والتوابـــــــع.

الفصــل الثالث- المسائل المتعلقة ببعض الأدوات والمفـــــــــــردات.

الفصل الأوَّل

المسائل المتعلقة ببعض المرفوعات والمنصوبات التي ضعَّفها الرَّضيُّ

المبحث الأول- عامل الرفع في (المبتدأ والخبر).

المبحث الثاني- تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً.

المبحث الثالث- عامل النصب في (المفعول معه).

المبحث الرَّابع- عامل نصب المنادى.

المبحث الأوَّل

عامل الرفع في (المبتدأ والخبر)

المبتدأ والخبر هما الركنان الأساسيان في الجملة الاسمية، ويحصل بهما المعنى المفيد للجملة، وهما مرفوعان إنْ تجردا من الحروف الناسخة أو الأفعال الناقصة، ورافعهما محل خلاف بين النحاة حيث اختلفوا في تعيين رافع المبتدأ والخبر، وذهبوا في ذلك إلى عدة أقوال مشهورة ومنثورة في كتب العربية[1].

وقد ناقش الرضيُّ هذا الخلاف بقوله: "وأمَّا العامل في المبتدأ فقال البصريون: هو الابتداء، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء . . . ونقل الأندلسي عن سيبويه أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ، ويُحكى هذا عن أبي علي وأبي الفتح، وقال الكسائي والفراء: هما يترافعان، وقد قوينا هذا في حد العامل"[2].

وفيما يلي دراسة لهذه المسألة، وبيان آراء النحاة فيها:

أولاً- عامل الرفع في المبتدأ:

القول الأول: إنَّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، وهو ما ذهب إليه سيبويه[3] وبقية البصريين[4]، ومعظم البغداديين، واختلفوا فيما بينهم في معنى الابتداء، قال ابن يعيش: "وذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى، ثم اختلفوا

1- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، 45/1 - 51، واللباب في علّل البناء والإعراب، لأبي البقاء العُكبري127/1، والهمع، لجلال الدين السيوطي، 95/1.

2- شرح الرَّضيّ على الكافية، 227/1.

3- ينظر الكتاب، 406/1، 126/2-127، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني 256/1، وأسرار العربية، ص66.

4- ينظر الإنصاف، 44/1، واللباب للعكبري، 1/ 125.

فيه فذهب بعضهم إلى أنَّ ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية وقال الآخرون هو التعري وإسناد الخبر إليه"[1]، ومثل هذا قال السيوطي[2].

وضُعِّفَ هذا القول: "بأنَّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو (القائم أبوه ضاحك)، فلو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى إعمال واحدٍ رفعين، وهذا لا نظير له"[3]

ومِنَ النحاة مَنْ جعل الابتداء معناه الاعتناء والاهتمام بالاسم بأنْ يُجْعلَ أوَّلاً للثاني ليخبر عنه بحيث يكون الثاني حديثاً عن الأوَّل وهو نص قول سيبويه: " هذا باب الابتداء، فالمبتدأُ كلُّ اسمٍ أُبتدئَ ليُبنى عليه كلامٌ، والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلاَّ بمبنيٍ عليه، فالمبتدأُ الأوَّلُ، والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه"[4]، وممَّن تبع سيبويه بهذا الرأي من البغداديين ابن السَّرَّاج(ت316هـ)، والزجَّاجي(ت340هـ)، وابن جني(ت377هـ)، والعكبري (ت616هـ)، قال ابن السراج: "المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغنى وأحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رُفِعَ بالابتداء والخبر رُفِعَ بهما نحو قولك: الله ربنا"[5] وقال الزجَّاجي: "اعلم أنَّ الاسمَ المبتدأ مرفوع، وخبرهُ إذا كان اسماً واحداً مِثْلهُ فهو مرفوع أبداً، وذلك قولُكَ: (زيدٌ قائمٌ)، فـ(زيدٌ) مرفوع لأنَّه مبتدأ والابتداءُ معنىً رَفَعَه، وهو مضارعتهُ للفاعل، وذلك أنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من خبر، ولا بُدَّ للخبر من

1- شرح المفصل، 84/1.

2- ينظر همع الهوامع، 7/2 – 8.

3- المصدر السابق، 8/2.

4- الكتاب، 126/2-127، وينظر 406/1.

5- الأصول في النحو، ص 58.

مبتدأٍ يستندُ إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغنى أحدهما عن صاحبه، فلما ضارع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رُفِع"[1]، وقال ابن جِنّي: "اعلم أنَّ المبتدأ كل اسم ابتدأته وعَرّيْتَهُ من العوامل اللفظية، وعرّضَته لها، وجعلته أوَّلاً لثانٍ يكون الثاني خبراً عن الأوَّل، ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء"[2]، وأخذ العكبري(ت616هـ) بهذا الرأي ووصفه بالقول المحقَّق بقوله: "واختلفوا في العامل في المبتدأ على خمسة أقوال أحدُها أنَّه الابتداء، وهو كون الاسم أوَّلاً مقتضياً ثانياً، وهذا هو القول المحقَّق"[3]

واحتج القائلون بهذا الرأي بما يأتي:

1- إنَّ المبتدأ معمولٌ، ولا بُدَّ للمعمول من عاملٍ، ولا يجوز أن يكون المعمول عاملاً في نفسه، ولا يجوز أن يكون التعرية من العوامل اللفظية عاملاً، لأنَّ ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً سوى الأولوية واقتضاء الثاني[4].

2- إنَّ أولوية الشيء واقتضاءهُ شيءٌ ثانٍ إنَّما هي صفةٌ مختصة بالاسمِ وهى معنى، والمختصُّ من الألفاظ عاملٌ، فكذلك المختصُّ من المعاني[5].

1- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م، ص 36.

2- اللمع في العربية، ص 29.

3- اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 125.

4- ينظر شرح المُقدِّمة المُحْسِبَةُ، للطاهر بن أحمد بن باب شاذ(ت469هـ)، تح، خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية الكويت، ط1، 1977م، 345/1

5- ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق ودراسة، عبد الرحمن السليمان العثيمين، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف د. أحمد مكي الأنصاري، 1396هـ، 1976م. ص 226.

3- إنَّ المبتدأ رُتْبَتهُ أن يكون أولاً، وأن يسند الخبر إليه فأشبهَ الفاعلَ فإنَّ الفاعل يُسند إليه الفعلُ[1]، وهو شرطُ تحقق الفعلِ، غيرَ أن خبر المبتدأ بعده، وخبر الفاعل قبله[2].

ومن النحاة من جعل الابتداء بمعنى التَجَرُّد من العوامل اللفظية وهذا ما ذهب إليه المبرِّد(ت285هـ) بقوله: "فأمَّا رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أوَّل الكلام، وإنَّما يدخل الجار والناصب والرافع سِوى الابتداء على المبتدأ"[3]، وممَّن ذهب إلى هذا الرأي من البغداديين ، السيرافي(ت368هـ)، وأبو علي الفارسي(ت377هـ) والزمخشري(ت538هـ)، وأبو البركات الأنباري(ت577هـ)[4]، قال السيرافي في شرح كتاب سيبويه: "فهو كلام بيِّن، من قبل أنَّ المبتدأَ مُعرَّى من العوامل اللفظية، وتعرِّي الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره؛ لأنّ الكلام يوضع كل كلمة منه تدل على معنى ما، ثمَّ تركب فيقترن بعضها ببعض فيقع بها الفوائد المستفادة باقترانها"[5]

أمَّا أبو علي الفارسي فقال: "الابتداءُ وصفٌ في الاسمِ المبتدأِ يرتفعُ بهِ وصِفةُ المبتدأِ أن يكونَ معرَّى من العوامل الظاهرةِ، ومسنداً إليه شيءٌ مثال ذلك: زيدٌ منطلقٌ . . . فزيدٌ ارتفع بتعريةٍ من العوامل الظاهرة نحو: (إنَّ)، و(كأنَّ)، و(ظننتُ) وبإسناد الإطلاق والذهاب ونحوهما إليه"[6]، وأمَّا الزمخشري فذهب كذلك إلى أنَّ العامل في

1- ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري ص، 225.

2- ينظر اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري 127/1.

3- المقتضب، 126/4.

4- ينظر أسرار العربية، ص 66 ـ 69.

5- شرح كتاب سيبويه، 175/1.

6- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تح، كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، ط1، 1996م، ص 85.

المبتدأ هو التجرد من العوامل بقوله: هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيدٌ منطلق، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي (كان) و(إنَّ) و(حسبتُ)، وأخواتها"[1]. وردَّ هذا القول بأنَّ التجرّد من العوامل هو عدمٌ وعدم الشيء لا يكون عاملاً[2]، وقد اعترض الرضيُّ أيضاً على هذا الرأي بقوله: "واعترض بأنَّ التجريد أمر عديمي فلا يؤثر"[3].

ومنهم مَنْ جعل الابتداء هو ما في النفس من معنى الإخبار:

وهذا الرأي هو ما ذهب إليه البغدادي أبو إسحاق الزّجاج(ت311هـ)، فإنَّه كان يجعل العامل في المبتدأ هو ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار[4] وعلَّل ذلك ذلك بقوله: " رفعت المبتدأ؛ لأنَّه في المعنى يشبه الفاعل، لأنك تُحدَّثُ عنه كما تُحَّدثُ عن الفاعل"[5]، وحكى أبو جعفر بن النحاس(338هـ)، عن أبي إسحاق الزجَّاج أنه قال: " رفعت المبتدأ، لأنَّه في المعنى يشبه الفاعل، لأنَّك تحدِّثُ عنه كما تحدِّثُ عن الفاعل"[6].

وضَعَّفَ النُّحاة هذا الرأي بما يأتي:

1- المفصل في صَنْعَة الإعراب، ص 43.

2- ينظر شرح المقدمة المحسبة، 345/2، والإنصاف، 46/1، والتبيين ص 226.

3- شرح الرضيُّ على الكافية، 227/1.

4- ينظر رأيه في شرح المفصل، 85/1، وعلل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الورَّاق(ت325هـ)، تح، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد الرياض، ط1، 1999م، ص 264.

5- الحلُ في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت521هـ)، تح، سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، (دط)،و(دط)، ص146.

6- المصدر السابق والموضع نفسه.

1- "إنَّ تصور معنى الابتداء سابق معنى الخبر والسابق أولى أن يكون عاملاً"[1].

2- إنَّ رتبة الخبر تأتي بعد المبتدأ، ورتبة العامل قبل المعمول، وبهذا بطل ما قال .

القول الثاني: الخبر هو العامل في رفع المبتدأ: وهو قول الكوفيين ونُسِب هذا القول إلى الفراء، والكسائي[2] فالخبر عندهم رافع المبتدأ، والمبتدأ رافع الخبر فهما يترافعان[3]، وحجتهم في ذلك أنَّ المبتدأ لابُدَّ له من الخبر، والخبر لابُدَّ له من المبتدأ، فلا يستقيم الكلام إلاّ بهما ولا يستغنى أحدهما عن الآخر، فلمّا كان كل واحد منهما لا ينفك عن صاحبه، عمل كل واحد منهما في الآخر فترافعا وقالوا بأنَّ لهذا في اللغة نظائر منها قوله تعالى: ﴿**أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾[4]، حيث نصب (أيًّا) بـ(تدعوا)، وجزم (تدعوا) بـ(أي) فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة، وكقوله تعالى: ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ**﴾[5]، فـ (أينما) منصوب بـ (تكونوا)، لأنَّه الخبر، و(تكونوا) مجزوم بـ (أينما).

وقد رُدَّ قول الكوفيين بما يأتي:

1- إنَّ الفعل بعد (أيًّاما) و(أينما) ليس مجزوماً بهما، وإنما هو مجزوم بـ (إنْ)، و(أيًّاما) و(أينما) نابا عن (إن) لفظاً وإن لم يعملا شيئاً[6].

1- اللباب في علل البناء والإعراب، ص 127.

2- ينظر شرح الكافية لابن القواس، ص 115، وشرح ألفية ابن معطى، لابن القواس، 817/2،

3- ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، 182/1، وشرح ألفية ابن معطى، لابن القواس 817/2.

4- سورة الإسراء من الآية (110).

5- سورة النساء من الآية (78).

6- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف 48/1.

2- إنَّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، والقول بأنَّهما يترافعان هذا غير جائز لأنَّه يؤدي إلى أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر يقول البغدادي أبو البركات الأنباري: "العامل سبيله أن يُقدَّر قبل المعمول، وإذا قلنا إنَّهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال"[1].

3- إنَّ الفعل وحرف الشرط إنَّما عمل كل واحد في صاحبه لأنَّهما عاملان يستحقان العمل، وأمَّا في المبتدأ والخبر نحو: (زيدٌ أخوك) فهما اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية، والأصل في الأسماء أن لا تعمل[2].

4- إن المبتدأ لو كان مرفوعاً بالخبر لوجب أن يكون فاعلاً إذا كان الخبر فعلاً، والفاعل رتبته بعد الفعل، ولا يكون قبل الفعل.

5- قد يكون المبتدأ أو الخبر جامداً، والجامد لا يعمل إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول.

القول الثَّالث ـ إنَّ المبتدأ يرتفع بما يعود إليه من الضمير في الخبر.

وهذا رأيٌ آخر للكوفيين، وهو أنَّ المبتدأ يرتفع بما يعود إليه من الضمير في الخبر[3]، قال الرضي: " وقال الكوفيون: المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه"[4] ونسب هذا الرأي إلى الفراء[5]، ورُدَّ هذا القول؛ لأنَّه يلزم منه تقدم

1- الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 48.

2- ينظر المصدر السابق، 48/1.

3- ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تح، ودراسة، عبد الرحمن السليمان العثيمين، رسالة مطبوعة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1976م ص 126، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ، 1/ 126.

4- شرح الرّضيّ على الكافية، 227/1.

5- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 49/1.

الشيء على نفسه بمرتبتين من حيث أن المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في الضمير العامل في المبتدأ[1].

ثانياً ـ عامل الرفع في الخبر: اختلف النحاةُ في رافع الخبر كما اختلفوا في رافع المبتدأ، وذهبوا في ذلك إلى عدةِ أقوال ومن أهمها ما يأتي:

القول الأول ـ الخبر يرتفع بالابتداء وحده:

ذهب إلى هذا الرأي من البصريين الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة[2](ت215هـ)، والجَرمي[3](ت225هـ)، ومن البغداديين، ابن السَّراج[4]، والسيرافي[5]، والرُّماني(ت384هـ)[6]، والزمخشري(ت538هـ)، يقول ابن الأنباري: "ذهب قومٌ إلى أنَّه يرتفع بالابتداء وحده"[7]، وحجتهم في ذلك: إنَّ الابتداء اقتضى المبتدأ والخبر فعمل فيهما قياساً على العوامل اللفظية نحو: (إنَّ)، و(كان)، (وظننتُ)[8] ، يقول ابن يعيش في شرحه لكتاب المفصل للزمخشري: "وأمَّا العامل في الخبر فذهب قومٌ إلى أنَّه ارتفع بالابتداء وحده وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى إلى قوله: (وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما)، وإنما قلنا ذلك لأنَّه قد

1- ينظر شرح الرضي على الكافية، 227/1.

2- ينظر ارتشاف الضرب، 1085/3، وهمع الهوامع، 8/2.

3- ينظر ارتشاف الضرب، 3/ 1085.

4- ينظر الهمع، 8/2.

5- ينظر المصدر السابق الموضع نفسه

6- ينظر الهمع، 8/2.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف، 44/1.

8- ينظر علل النحو، ص 265، والإنصاف،46/1، وأسرار العربية، ص 76، واللباب ص 128، وشرح المفصل، 85/1، وشرح ابن الناظم،ص76، وشرح الأشموني 183/1، والهمع، 8/2.

ثبت أنَّه عامل في المبتدأ فوجب أن يكون عاملاً في الخبر لأنه يقتضيهما معاً ألا ترى أنَّ (كأنَّ) لمَّا اقتضت مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزْأَين كذلك هنا"[1].

وقد رُدَّ هذا القول بأنَّ العوامل اللفظية وهي أقوى العوامل لا تعمل رفعين، فكيف يعمل الابتداء رفعين وهو عامل معنوي والعامل المعنوي من أضعف العوامل[2] .

القول الثَّاني ـ العامل في رفع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ:

وهو ما ذهب إليه من البغداديين أبو البركات الأنباري، والعكبريُّ، وابن يعيش، يقول ابن الأنباري: "والتحقيق فيه عندي أن يقال: إنَّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنَّه لا ينفكُّ عنه، ورتبتهُ أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به"[3]، واستشهد أبو البركات الأنباري عن اختياره لهذا الرأي بمثالٍ من الواقع بقوله: "كما أنَّ النارَ تُسخنُ الماءَ بواسطةِ القدرِ والحطبِ، فالتسخين إنما حَصَلَ عند وجودهما، لا بهما، لأنَّ التسخينَ إنما حصلَ بالنارِ وحدها، فكذلك ها هنا، الابتداءُ وحده هو العاملُ في الخبرِ عند وجود المبتدأ، إلاّ أنَّه عاملٌ معه، لأنَّه اسمٌ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل"[4]، وذهب العكبري إلى هذا هذا الرأي بقوله: " (المبتدأ يَقتضي الخَبر)، قلنا: إنَّما اقتضاه بواسطة اقتضاءِ الابتداء لهما، فالأصل هو الابتداء الذي أحدثَ للمبتدأ اقتضاء الخبر ومثاله في الحِسّيات النارَ تُوصل الحرارة إلى ما في القدرِ ولكن بواسطة القدرِ لا أنَّ القدرَ هي المنضجةُ"[5]، وقال ابن يعيش مؤيداً هذا الرأي: " والذي أراه أن العامل في الخبر هو

1- شرح المفصل، 85/1.

2- ينظر شرح التسهيل، 270/1، والهمع، 8/2.

3- الإنصاف في مسائل الخلاف، 46/1-47.

4- المصدر السابق، ص 47.

5- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص 232.

هو الابتداء وحده على ما ذكرنا كما كان عاملاً في المبتدأِ، إلاّ أنَّ عمله في المبتدأِ بلا واسطة، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأِ، يعمل في الخبر عنده وجود المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأِ أثر في العمل إلاّ أنَّه كالشرط في عمله"[1]، والعامل في الخبر في هذا القول معنويٌّ وهو الابتداء بواسطة المبتدأ، وقد ذهب الرضي باختياره قول الكوفيين بأنَّ المبتدأ والخبر يترافعان ممَّا يدلَّ على عدم تأيده هذا الرأي[2].

القول الثَّالث – العامل في رفع الخبر هو المبتدأ:

وهو ما ذهب إليه سيبويه بقوله:" فأمَّا الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو، فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداءِ، وذلك قولك: عبدالله منطلقٌ، ارتَفع عبدُ الله؛ لأنَّه ذُكر ليُبنَى عليه المنطلقُ، وارتفع المنطلقُ؛ لأنَّ المبنيَّ على المبتدأِ بمنزلتهِ"[3]

ونُسِبَ هذا الرأي إلى البغداديينَ ومنهم أبو علي الفارسي، وابن جِّني، يقول الرضيُّ: "ونقل الأندلسي عن سيبويه أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ، ويحكى هذا عن أبي علي وأبي الفتح"[4]. ولم أتمكن من العثور عليه في مؤلفات الفارسي التي تحصلت عليها، وأمَّا ابن جنّي فإنَّ أحد آرايه يوافق ما نسب إليه بأنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ بقوله:" وهو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدّثتَ به عنه، وذلك على ضربين مفرد وجملة، فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى، وهو مرفوع

1- شرح المفصل، 1/ 85.

2- ينظر شرح الرضي على الكافية، 227/1.

3- الكتاب، 127/2.

4- المصدر السابق والموضع نفسه.

بالمبتدأ تقول: زيدٌ أخوكَ، ومحمدٌ صاحبُك، فزيد هو الأخ، ومحمد هو الصاحبُ"[1] وله رأيٌ آخر وهو أنَّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ[2].

وقد احتج القائلون بهذا المذهب بأنَّ المبتدأ لفظ وهو أحد رُكْني الجملة فعمل فيما يلازمه كما عمل الفعل في الفاعل؛ لأنَّ اللفظ أقوى من المعنى، ولأن الابتداء يقتضي المبتدأ، والمبتدأ يقتضي الخبر فأضيف العمل إلى أقرب المقتضيين أقواهما.

واحتجوا كذلك بأن الابتداء ضعيف، وكذلك المبتدأ فإذا اجتمعا صار العامل قوياً، واستدلوا بـ (أنْ) الشرطية تعمل في فعل الشرط ثمَّ يعملان في الجزاء[3].

القول الرَّابع – رافع الخبر الابتداء والمبتدأ معاً:

وذهب إلى القول بهذا الرأي من البصريين المبرِّد بقوله: " والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر"[4]، ومن البغداديين قال بهذا الرأي كل من الزَّجَّاج(ت311هـ)[5]، وابن السَّراج (ت316هـ) اللذين ذهبا إلى أنَّ المبتدأ والخبر مرفوعان أبداً فالمبتدأ رُفِعَ بالابتداءِ، والخبر رُفِعَ بهما[6]، وكذلك ابن جنّي في أحد قوليه متحدثاً عن رافع الخبر الخبر بقوله: "فأمَّا خبرُ المبتدأِ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأنَّ رافعه ليس المبتدأ وحده إنَّما الرافعُ له المبتدأ والابتداء"[7].

1- اللمع في العربية، ص 29.

2- الخصائص لابن جنّي تح، الشربيني شريده، 367/2.

3- ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص 230.

4- المقتضب للمبرِّد، 126/4.

5- ينظر المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح، محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ط1، 1982م، 206/1.

6- الأصول في النحو لابن السّرّاج، 1/ 58.

7- الخصائص لابن جنّي، تحقيق الشربيني شريده، 367/2.

وقد احتج أصحاب هذا الرأي بقولهم: "لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلاّ بعد الابتداءِ والمبتدأِ؛ وباجتماعهما يصبح العامل قوياً فوجب أن يكونا هما العاملين فيه"[1].

وقد ضَعَّف بعض النحاةِ هذا الرأي للأسباب الآتية:

1- إنَّ العَاملِينِ في رفع الخبر في هذا الرأي؛ هما عامل معنوي وهو الابتداء، وعامل لفظي وهو المبتدأ، واجتماعُ عاملينِ معنويٍ ولفظيٍ من الأسباب التي أدت إلي ضعفِ هذا الرأي وردِّه، إذ هذا الاجتماع لم يُعهد من قبل[2].

2- إنَّ العامل المعنويّ لا يتقوّى باللفظي، وإنما يتقوّى اللفظي باللفظي يقول ابن مالك: "والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ، كتقوي الفعل بواو المصاحبة، أو كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى، كتقوي المضاف بمعنى اللام، أو بمعنى من، فالقول بأنَّ الابتداء متقوى بالمبتداء لا نظير له فوجب ردّه"[3]

3- ضعّف هذا القول ابن الأنباري فذكر: " أنَّه لا يخلو من ضعف، وذلك لأنَّ المبتدأَ اسمٌ، والأصل في الأسماءِ أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له"[4] .

القول الخامس – إنَّ الخبر يُرفعُ بالمبتدأ، والمبتدأ يُرفعُ بالخبر وهو قول الكوفيين فقد سبق شرح هذا القول عند الكلام على رافع المبتدأ، ورد النحاة عليه.

وهذا القول هو ما ذهب إليه الرضيُّ وأيّده بقوله: " وقال الكسائي والفرَّاء: هما

1- الإنصاف في مسائل الخلاف، 46/1.

2- ينظر شرح التسهيل، 271/1، شرح والتصريح، 197/1،

3- شرح التسهيل، 271/1.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف، 46/1.

يترافعان، وقد قوّينَا هذا في حدّ العامل"[1]، وبهذا يكون الرَّضيُّ قد اعترض على جميع الآراء البصرية والبغدادية.

ومن خلال مناقشة الآراء السابقة وتحليلها حول عامل الرفع في (المبتدأ والخبر) فإنَّ خلاصة آراء النحاة البغداديين في هذه المسألة وموقف الرضي منها كالتالي:

أوَّلاً – عامل الرفع في المبتدأ

ذهب ابن السَّراج، والزَّجاجي، وأبو علي الفارسي، وابن جنِّي، والعكبري، إلى أنَّ العامل في رفع المبتدأ هو الابتداء، وقد اعترض الرضي على هذا القول وضعَّفه لأنَّه ذهب مذهب الكوفيين القائل بأنَّ (المبتدأ والخبر) يترافعان.

والراجح عندي هو ما ذهب إليه معظم النحاة البغداديين، وضُعْفِ قول الرَّضي بأنَّ المبتدأ والخبر يترافعان للأسباب المذكورة في المبحث.

ثانياً – عامل الرفع في الخبر

تعدّدت آراء البغداديين في عامل رفع الخبر إلى عدة أقوال منها:

1– ذهب السيرافي، والرُّماني، والزمخشري، والعكبري، إلى أنَّ الخبر يرتفع بالابتداء

2– ذهب أبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري، وابن يعيش إلى أنَّ الخبر يرتفع بالابتداء بواسطة المبتدأ .

3– ذهب أبو على الفارسي، وابن جني إلى أنَّ العامل في رفع الخبر هو المبتدأ.

1– شرح الرضيّ على الكافية،227/1.

4- ذهب الزَّجَّاج وابن السَّراج إلى أنَّ رافع الخبر الابتداء والمبتدأ.

وقد ضعَّف الرضي جميع هذه الأقوال وذلك لاختياره وتأييده لمذهب الكوفيين القائل بأن (المبتدأ والخبر) يترافعان.

والراجح عندي في عامل الرفع في المبتدأ هو (الابتداء)؛ وهو ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور البصريين، ومعظم البغداديين على الرّغم من اختلافهم في معنى الابتداء.

أمَّا عامل الرفع في الخبر فهو (المبتدأ)، وهو ما ذهب إليه سيبويه ومن البغداديين أبو علي الفارسي، وابن جِنّي.

وأمَّا اختيار الرَّضي بأنَّهما يترفعان فيرى كثير من النحاة ضعْفهِ وفي رأيي أنَّ الرضي قد جانبه الصواب في اختياره نظراً للاعتراضات الآتية:

1- إنَّ العامل موضعه يسبق المعمول، وإذا قلنا يترافعان وجب أن يكون كل منهما قبل الآخر وذلك محال، وما يؤدي إلى محال فهو محال[1].

2- إنَّ العامل في الشيء لا يدخل عليه عامل آخر، فلما جاز أن يقال: كان زيدٌ أخاك، وإنَّ زيداً أخوك، وظننتُ زيداً أخاك، أبطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر[2]، والله أعلم بالصواب.

1- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 43/1.

2- ينظر المصدر السابق، 48/1.

المبحث الثَّاني

تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً.

الخبر هو الركن الثَّاني من الجملة الاسمية، وهو الاسم المرفوع المسند إلى المبتدأ، به يكتمل المعنى.

وينقسم الخبر إلى ثلاثة أقسام: مفرد، وجملة، وشبه جملة فقد يأتي الخبر مفرداً نحو: زيدٌ قائم، والتلميذان مجتهدان، والطلابُ مستعدون، وقد يأتي الخبر جملة اسمية نحو: الحديقة أشجارها مثمرةٌ، أو جملة فعلية نحو: الأستاذ حضر في موعده، وقد يكون الخبر شبه جملة فيأتي جاراً ومجروراً نحو: المعلم في الفصلِ، أو ظرف زمان نحو: الموعدُ غداً، أو ظرف مكان نحو: الملعبُ شمالَ المدينةِ.

والجار الأصلي مع مجروره يطلق عليهما أحياناً شبه الجملة؛ لأنَّها مركبة كالجمل، إلاّ أنها لا تشكل كلاماً مفيداً، بل تؤلف نسبة ناقصة؛ لأنَّ العلاقة بين كلماتها غير إسنادية، وهي غالباً ما تدَّل على الزمان أو المكان لذلك أُلحِقَ بهما الظرف[1].

ويرى النحاة أنَّ الجار والمجرور والظرف لا بُدَّ لهما من متعلَّق يتعلُّق به، وهو الفعل أو ما فيه معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول، واسم الفعل، والمصدر[2].

والتَّعَلُّق مصدر الفعل تَعَلَق، والتّعلّق لغةً: قال ابن منظور: "عَلِقَ بالشيءِ عَلقاً، وعَلِقَهُ: نَشِبَ فيه؛ وهو عالقٌ به: أي نَشِبٌ فيه"[3]، أي هو ارتباط شيءٌ بشيءٍ أو تمسكه به.

1- ينظر إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي للطباعة والنشر والتوزيع حلب، ط5، 1989م، ص271.

2- ينظر مغني اللبيب، 99/2.

3- لسان العرب مادة (علق)، 9/ 356 – 357.

واصطلاحاً: "هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به كأنَّها جزءٌ منه، ولا يظهر معناها إلاّ به، ولا يكتمل معناه إلاّ بها؛ ذلك لأنَّ شبه الجملة تَرِدُ تكْملةً للحدث الذي تقيّده فيتم معناهما بهذا التعلق المقيَّد"[1]، ويُعَرّفهُ ابن الحاجِب بقوله: " إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم فالذي وصل معناه هو الذي يتعلّقُ به الحرف، كقولك: سرتُ من البصرة، فَ (مِنْ) أوصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به"[2].

وقد تناول الرضي بالدراسة اختلاف النحاة في مسألة متعلق الظَّرفِ الواقع خبراً في شبه الجملة بقوله: " وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف . . . وأما البصريون فقالوا: لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي إذ مخالفة الشيء للشيءِ لا توجب نصبه، وقال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ، . . . وقد يحذف خاص لقيام الدليل، نحو: مَنْ لك بالمهذَّب، أي مَنْ يضمن، ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظرف مسدَّه . . . وقال ابن جنّي بجوازه، ولا شاهد له . . . وأكثرهم على أنَّ المحذوف المتعلَّق فعل . . . وذهب ابن السراج، وأبو الفتح إلى أنَّه اسم لكونه مفرداً والأصل في الخبر المبتدأ أن يكون مفردا"[3].

من خلال النص السابق للرضي يتضح حجم الخلاف بين النحاة حول متعلق الخبر الواقع شبه الجملة وعدم تعلقه، وأدلة كل رأيٍ من هذه الآراء على النحو التالي:

1- إعراب الجمل وشبه الجمل، فخر الدين قباوه، ص 373.

2- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تح، فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل بيروت، ودار عمّار عمّان، (دط)، (دت) 685/2.

3- شرح الرضي على الكافية، 243/4-244-245.

الرأي الأوَّل: ذهب جمهور البصريين، والبغداديين إلى أنَّ (الخبر) إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: (زيدٌ عندك)، أو (عمروٌ في الدار)، فليس الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر في الحقيقة، وإنَّما هما معمولان للخبر المحذوف، ونائبان عنه، وإنما حذف هذا المتعلق، وأقيم الظرف مقامه إيجازاً واختصاراً، ولِما في الظرف من الدلالة عليه[1] واختلفوا في تقدير ذلك المحذوف هل هو اسم أو فعل؟ وذهبوا في ذلك إلى قولين:

القول الأوّل: إنَّ المحذوف (فعل)، وتقديره: (استقر) .

ذهب بعض النحاة البصريين والبغداديين إلى أنَّ الظرف الواقع خبراً، وكذلك الجار والمجرور يُعِدان من قبيل الجمل، لأنَّهما يُقدّر معهما الفعل، فإذا قلت: زيدٌ عندك، وعمرو في الدار كان تقديره: زيدٌ استقر عندك، وعمرو استقر في الدار[2]، ونُسِبَ هذا القول إلى أبي على الفارسي[3]، والزمخشري[4]، من البغداديين، واختاره ابن الحاجب بقوله في الخبر: "وما وقع ظرفاً فالأكثر أنَّه مقدر بجملة"[5]، والرضي بقوله: "وأكثرهم على أنَّ المحذوف المتعلَّق به (فعل)، لأنَّا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق، وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو أنا مارٌّ بزيد لمشابهته للفعل فإذا

1- ينظر شرح المفصل لابن يعيش90/1، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السَّبتي(ت688هـ)، تح، عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1986م، 547/1-549.

2- ينظر شرح المفصل، 90/1.

3- ينظر المقتصد في شرح الإيضاح، 275/1، وشرح التصريح على التوضيح، 206/1.

4- ينظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري، 206/1.

5 - ينظر شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب أصل الكتاب رسالة دكتوراه جامعة الأزهر كلية اللغة العربية قسم اللغويات، تح، جمال الدين عبد العاطي مخيمر أحمد مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط1، 1997م، 362/2.

احتجنا إلى المتعلَّق به فالأصل أولى وأيضاً للقياس على الذي في الدار زيدٌ، وكل رجل في الدار فله درهم، والمتعلق في الموضعين (فعل) لا غير"[1].

واستدل أصحاب هذا الرأي على صحة رأيهم بما يلي:

أولاً – إنَّ الأفعال هي الأصل في العمل، والأسماء فرع عليها، والظرف لا بُدّ له من متعلق عامل فيه، فكان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[2].

ثانياً – القياس على جملة الصلة حيث إنَّ الظرف والجار والمجرور يقعان في صلة الموصولة ومعلوم أن الصلة لا تكون إلاَّ جملة وهذا دليل على أنهما يعدان من الجمل لا من المفردات وأنَّ التقدير استقر، وليس مستقراً[3] .

ثالثاً – القياس على الذي في الدار زيدٌ، وكل رجلٍ في الدار فله درهم، فالمتعلَّق في الموضعين (فعل) لا غير [4].

وقد علل الرضي سبب اختياره لهذا الرأي بعدة وجوه ذكرها ابن الحاجب وتبعه فيها وهي: لمشابهة اسم الفاعل للفعل فإذا أُحْتِيجَ إلى المتعلَّق به فالأصل أولى، والقياس على مثل جاءني الذي في الدار، وكذلك القياس على مثل: كل رجلٍ فله درهم، إذ المتعلَّق في هذين الموضعين فعل لا غير[5].

القول الثَّاني: إنَّ المحذوف (اسمٌ)، وتقديره (كائن)، أو (مستقر) .

1- شرح الرضي على الكافية، 245/1.

2- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 246/1، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري 140/1.

3- ينظر اللباب في علل البناء والإعراب 140/1.

4- ينظر شرح الرضي على الكافية، 245/1.

5- ينظر شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، 362/2.

وهو أنَّ المتعلق في الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً للمبتدأ هو من قبيل الخبر المفرد وهو (الاسم) بتقدير (مستقر أو كائن)، وهو رأي بعض البصريينَ، وابن السراج في أحد قوليه، وأبو الفتح ابن جني، وحجتهم في ذلك أنَّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفردا، وكذلك "أنَّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأنَّ اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل والفعل فرع عليه، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[1]، يقول ابن السراج: " وضربٌ يُحْذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظّرف له، وذلك الظّرف على ضربين؛ إما أن يكون من ظّروف المكان، وإمَّا أن يكون من ظّروف الزمان، أمَّا الظّروف من المكان فنحو قولك: زيدٌ خلفك، وعمروٌ في الدار والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيدٌ مستقرٌ خلفك، وعمرو مستقرٌ في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال"[2]، وهذا دليل على بيان مذهب ابن السراج فهو يصرح في هذا القول بأنّه عدَّ الظرف والجار والمجرور من قبيل الخبر المفرد المحذوف لدلالة الظرف عليه.

أمَّا ابن جنّي فقال: " فإذا كان المبتدأ جُثَّةٌ ووقع الظرف خبراً عنه؛ لم يكن ذلك الظّرفُ إلا من ظروفِ المكان يقول: زيدٌ خلفك، فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداء، والظرف بعده خبر عنه والتقدير: زيدٌ مُسْتَقِرٌ خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفاً للعلم به، وأُقيم الظّرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف"[3] .

1- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 246/1.

2- الأصول في النحو، 63/1.

3- اللمع في العربية، ص 31.

وقد احتج أصحاب هذا الرأي على صحة رأيهم بما يلي:

أولاً- إنَّ الأصل في الخبر الإفراد، وحمل الفرع على الأصل أولى[1].

ثانياً- إنَّ كُلَّ موضعٍ كان فيه الظَّرف خبراً وقُدِّر تعلُّقه بفعل أمكن تَعَلُّقه باسم فاعل[2].

ثالثاً- إذا قدرت فعلاً كان جملة، وإذا قدرت اسماً كان مفرداً، وكلما قلَّ الإضمار والتقدير كان أولى[3].

الرأي الثاني: إنَّ الظرف والجار والمجرور قسمٌ مستقلٌ بذاته، وليس من قبيل الجمل، ولا معمولاً للفعل أو للاسم، ونُسِبَ هذا الرأي إلى البغدادي أبي بكر بن السرَّاج وهو رأيه الثاني بعد أن سبق ذكر رأيه الأول في هذه المسألة، وبالعودة إلى كتبه المتوفرة لديّ وبخاصة كتابه: (الأصول) لم أجد هذا الرأي بل نقله عنه أبو علي الفارسي في كتاب (العسكريات) بقوله:" وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه، وذلك مذهب حسن"[4]، وقد نقل هذا الرأي بعض النحاة عن أبي علي الفارسي، قال ابن عُصْفُور: " ومنهم مَنْ جعله قسماً برأسه، وليس من حيِّز الجمل ولا من حيِّز المفردات، وهو مذهب أبي بكر بن السّراج . . . حكى ذلك عنه الفارسي"[5]، وقال ابن عقيل(ت769هـ): " وذهب أبو بكر بن السَّرَّاج إلى أنَّ كُلاًّ من

1- ينظر اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 140/1.

2- ينظر شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبدالله بن مالك الجياني، تح، عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، (دط)، (دت)، 349/1.

3- ينظر شرح المفصل، 90/1.

4- المسائل العسكريات، أبو علي النحوي، تح، علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1982م، ص 84.

5- شرح الجمل لابن عصفور، 1/ 344.

الظرف والمجرور قِسمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي"[1]، وقد استدل ابن السَّرَّاج لرأيه كما ذكر الفارسي بدليلين هما:

الأول– قولك: (إنَّ في الدار زيداً)؛ لأنَّ النحاة إمَّا أنْ يقدروا العامل في الظرف فعلاً أو اسماً وفي هذا المثال لا يجوز أن يكون فعلاً؛ لأنَّ (إنَّ) لا تدخل على الفعل إلاّ في ضرورة الشعر، ولا يجوز كذلك أن يكون العامل اسماً؛ لأنَّه لو كان اسماً لما عملت (إنَّ) في (زيداً)؛ لأنَّ (إنَّ) لا يتقدم خبرها على اسمها فلا يجوز قولك: إنَّ قائمٌ زيداً[2]، يقول أبو علي الفارسي: "يدلكَ على ذلك قولكَ: إنَّ في الدار زيداً، فلا يخلو ذلك المقدّر المضمر من أن يكون اسماً، أو فعلاً – كما أعلمتك – ، فلو كان فعلاً لم يجز دخول (إنَّ) في الكلام .

ألا ترى أنَّ (إنَّ) لا مدخل لها في الأفعال، وكذلك أخوات(إنَّ) فإن قلت: فقد أنشد أبو زيد:"[3].

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بَالِ[4]،[5]

1– شرح ابن عقيل210/1.

2– ينظر المسائل العسكريات في النحو لأبي علي الفارسي، ص84.

3– المصدر السابق والموضع نفسه.

4– المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ص 84

5– ديوان عدي بن زيد العبادي، تح، محمد جبَّار المعيبد، دار الجمهورية للطبع والنشر بغداد، (دط)، 1965م، ص 162، والبيت من بحر الطويل من شواهد التذييل والتكميل في شرح كتاب السهيل، 40/5، الهمع، 2/ 163.

والشاهد في البيت قوله: (فليت دفعت) أراد: (فليتك) دفعت أي قبلتَ الأمر، لأنَّ ليت حرف مشبه بالفعل، ولا يجوز أن يليه الفعل ، فاضمر ضمير الشأن (الكاف)، وقيل إنَّ الضمير هو (الهاء)، والتقدير: فليته[1].

وأنشد أبو عُبيدة:

فَلَيْتَ كِفَافاً كَانَ خيرُكَ كلّهُ وشرُّكَ عنّي ما ارتَوى الماءَ مُرْتَوي[2]

والشاهد في البيت قول الشاعر:(فَلَيْتَ كِفَافاً)، و(كفافاً) خبر (كان) متقدماً عليها وعلى اسمها والتقدير (ليته كان خيرك وشرك كفافاً عني) في الظاهر أولى الشاعر (ليت) الفعل الذي هو كان، و(ليت) مختصة بالجمل الاسمية، والتقدير هنا (ليته)، أو (ليتك)، و(كفافاً) خبر كان مقدماً عليها وعلى اسمها، وأصل الكلام: (ليته كان خيرُك وشرُّك كفافاً عني) .

الثاني– إنَّه لو كان العامل فعلاً لجاز: (قائماً في الدار زيدٌ) ولمّا لم يجز ذلك دلَّ على أنَّه نوعٌ مستقلٌ بذاته، يقول أبو علي الفارسي: "ومن ها هنا أيضاً خالفَ حكمه حكمَ الفعلِ، فلم يجز تقديم ما انتصب من الأحوال منه عليه في نحو: قائماً في الدار زيدٌ، ولو كان حكمه حكمَ الفعلِ لجازَ هذا التقديمُ معه كما يجوز مع الفعلِ"[3].

الرأي الثَّالث– إنَّ الظرف الواقع خبراً لا يتعلق بشيء، وإنَّما ينتصب على الخلاف، وهو رأي الكوفيين[4]، ومعنى قولهم: إنَّ الظرف منصوب على الخلاف أنَّهم قالوا: "إنما قلنا: إنَّه ينتصب بالخلاف؛ وذلك لأنَّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ؛ ألا

1– ينظر التذييل والتكميل، 5/40–42.

2– ينظر الإيضاح 126، والإنصاف، 183/1.

3– المسائل العسكريات قي النحو، لأبي علي الفارسي، تح، علي جابر المنصوري، ص 86.

4– ينظر شرح الرضي على الكافية، 1/ 243 – 244.

ترى أنَّك إذا قُلتَ: (زيد قائم، وعمرو منطلق)، كان قائمٌ في المعنى هو زيدٌ، ومنطلق في المعنى هو عمرو، أمَّا إذا قلت: (زيد أمَامَك، وعمرو وَرَاءَكَ) لم يكن أمامك في المعنى هو زيدٌ، ولا وراءك في المعنى هو عمرو، كما كان قائم في المعنى هو زيد، ومنطلق في المعنى هو عمرو، فلما كان مخالفاً له نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما"[1]، فالنصب عندهم أمرٌ معنوي ليس له متعلق[2]، والخلاف مصطلح كوفي لم يقل به بصري بل إنَّه لا يوجد مصطلح مقابل له عند البصريين"[3]. وقد رُدَّ هذا المذهب لفسادهِ على النحو التالي:

أوَّلاً- "لأنَّه لو كان الموجبُ لنصبِ الظرفِ كونه مخالفاً للمبتدأ لكان (المبتدأ) أيضاً يجب أن يكون منصوباً؛ لأنَّ المبتدأ مخالف للظرف كما أنَّ الظرف مخالف للمبتدأ؛ لأنَّ الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد؛ وإنَّما يكون من اثنين فصاعداً؛ فكان ينبغي أن يقال(زيداً أمامك، وعمراً وراءَك)، وما أشبه ذلك؛ فلما لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه"[4].

ثانياً- إن المخالفة بين الجزأين توجد في مواضع كثيرة، ولم تعمل هذه المخالفة بإجماع النحاة، نحو: قولك أبو يوسف أبو حنيفة، ونهارك صائم، وأنت فاطر، فلو

1- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ص245- 246.

2- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 91/1، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف ابن أبي بكر الشرجي الزبيدي،تح، طارق الجنابي، عالم الكتب بيروت، ط1، 1987م، ص 35.

3- ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، تح، المهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1958م ص293.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري 237/1.

صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها[1].

ثالثاً- ذكر ابن مالك: "أنَّ المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل في الظرف عند تأخره؛ لأنَّ فيه عندهم عائد هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحق"[2].

الرأي الرَّابع- إنَّ الظرف والجار والمجرور إذا وقع خبراً للمبتدأ منصوب بفعل محذوف غير مقدَّر، وهو رأي أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت291هـ)، وقد رُدَّ بفساده لأنَّه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم لفظاً وتقديراً، والمعدوم لا يكون عاملاً، كما لا يستطيع الإنسان المشي برجلٍ معدومة، وكذلك دليل فساده بأنَّه ليس له نظير في العربية[3].

الرأي الخامس- إنَّ عامل النصب في الظّرف الواقع خبراً هو المبتدأ وهو قول ابن خروف الأشبيلي(ت609هـ)، وقد رُدَّ هذا القول بعدة ردود منها:

1- إنَّ المبتدأ هو عامل الرفع وليس عامل النصب[4].

2- إنَّ هذا الرأي يستلزم تركيب كلام تام من لفظين: ناصب ومنصوب، لا ثالث لهما وهذا لا نظير له فوجب رَدّه[5].

3- إنَّ هذا القول مخالف لجميع المذاهب النحوية، مع عدم الدليل على صحته.

1- ينظر شرح التسهيل، لابن مالك، 313/1 - 314.

2- المصدر السابق، والموضع نفسه.

3- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 247/1.

4- ينظر شرح التسهيل لابن مالك، 1/ 315- 316.

5- ينظر المصدر السابق والموضع نفسه.

4- أجمع النحاة أن متعلق الظرف الواقع خبراً يكون (فعلاً) أو شبيه بالفعل، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف الواقع خبراً به[1].

ومما سبق ومن خلال التحليل لآراء النحاة فإنَّ بعض النحاة البغداديين ومنهم ابن السَّراج في أحد قوليه، وابن جِنّي، بأن متعلق الخبر الواقع ظرفاً هو من قبيل الخبر المفرد وهو (الاسم) بتقدير (مستقر أو كائن)، فقد ضعَّفه الرضي بقوله: "وأكثرهم على أنَّ المحذوف المتعلَّق به (فعل)، لأنَّا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق، وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو أنا مارٌّ بزيد لمشابهته للفعل فإذا احتجنا إلى المتعلَّق به فالأصل أولى وأيضاً للقياس على الذي في الدار زيدٌ، وكل رجل في الدار فله درهم، والمتعلق في الموضعين (فعل) لا غير"[2]، وقال أيضاً رافضاً أن يقدَّر الخبر إذا وقع جملة بالمفرد: أي بـ (الاسم) قائلاً: " فإن قيل: خبر المبتدأ أيضاً إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ بتقدير المفرد قلت: لا يسلم، وما الدليل على ذلك، فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد فيجب تقديرها بالمفرد . . . وكونها في محل رفع لا يدلُّ على تقديرها بالمفرد"[3].

ومن خلال ما سبق من الآراء فيما اخْتُلِفَ فيه هل المتعلق هو فعل أو اسم؟ واختيار الرّضيّ بأنَّ المتعلق المحذوف هو من قبيل (الجمل) أي المتعلق المحذوف

1- ينظر شرح التسهيل لابن مالك، 315/1-316.

2- شرح الرضي على الكافية، 245/1.

3- المصدر السابق، 103/4.

(فعل)، الرأي الراجح عندي في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه البغدادي أبو على الفارسي(ت377هـ) في أحد أقواله: " ولن يخلو ما يُعلِّقَهُ به من أن يكون اسماً أو فعلاً، وكلاهما جائز غير ممتنع تقديره"[1].

1- المسائل العسكريات في النحو العربي،لأبي علي الفارسي، ص 83 -84.

المبحث الثَّالث

عامل النصب في المفعول معه

المفعول معه: اسم مفرد فضلة يأتي بعد (واو) بمعنى (مع)، مسبوقة بجملةٍ ذاتِ فعل أو ما يشبهه في العمل، ليدل على شيءٍ حصل الفعل بمصاحبته بلا قصد في حكم إشراكه في ما قبله نحو قولك: (سرتُ والطريق)، وكقولك: (أنا سائر والبحر)، فـ (الطريق والبحر) نُصِبا على المفعول معه، بتقدير: (سرتُ مع الطريق)، و(أنا سائر مع البحرَ)، وقد عرَّفه ابن الحاجب بقوله: "المفعول معه هو المَذْكور بعد الواو لمصاحبةِ معمول فعلٍ لفظاً أو معنىً"[1]

وقد ناقش الرضيُّ ناصب المفعول معه واختلاف النحاة فيه بقوله: "اعلم أنَّ مذهب جمهور النحاة، أنَّ العامل في المفعول معه: الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى (مع)، . . . وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنوياً، . . . وقال الزَّجَّاج هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو؛ كأنَّك قلت: جاء البردُ ولابس الطيالسةَ[2]، . . . وقال عبد القاهر، وهو منصوب بنفس الواو؛ والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة"[3]، وذهبوا في ذلك إلى خمسة مذاهب كالتالي:

المذهب الأول– ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ العامل في المفعول معه هو الفعل المتقدم أو ما أشبهه بواسطة الواو التي تفيد معنى المعيّةِ، قال صاحب

1– شرح الرضي على الكافية، 515/1.

2– – طيلسان: (مفرد)، جمع: طَيّالسُ وطيالِسة: شالٌ، ووشاح، كساء أخضر يضعه بعض العلماء والمشائخ على الكتف، ينظر معجم اللغة العربية المعاصر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط1، 2008م، ص، 1432.

3– شرح الرّضيّ على الكافية، 517/1 – 518.

الكتاب: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه الاسم لأنَّه مفعولٌ معه، . . . والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها"[1] .

وقد احتج البصريون بقولهم: "إنما قلنا إنَّ العامل هو الفعل؛ وذلك لأنَّ هذا الفعل وإن كان في الأصل غيرَ متعدٍّ إلاّ أنَّه قَوِيَ بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عُدِّيَ بالهمزة في نحو: (أَخْرَجْتُ زَيْداً)، وكما عُدِّيَ بالتضعيف نحو: (خَرَّجْتُ المتَاعَ)، إلاّ أنَّ الواو لا تعمل؛ لأنَّ الواو في الأصل حرفُ عطفٍ، وحرفُ العطفِ لا يعمل، وفيه مَعْنيان: العطف ومعنى الجمع، فلما وضِعت موضع (مع) خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع[2]، وبهذا يكون الفعل قُوِّيَ بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه. ولتوضيح هذا الرأي أنّك إذا قُلتَ: (سرتُ والطريقَ) إنَّ الطريقَ منصوبٌ بالفعل سرتُ، وكان الأصل: (سرت مع الطريق)، ومعنى (مع والواو) يتقاربان لأنَّ معنى (مع): الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، فأقاموا (الواو) مقام (مع) لأنَّها أخفُّ في اللفظ، والواو حرفٌ لا يقع عليه الفعل، ولا يعمل في موضعه فجعلوا الإعراب الذي كان في (مع) من النصب في الاسم الذي بعد الواو[3].

ويُعترض على مذهب البصريين بأنَّ جملة المفعول معه قد لا يأتي فيها فعلٌ أصلاً نحو: (ما أنت والبحرَ، وكيف أنت والبردَ)، فنسبة النصب إلى الفعل في هذه الأمثلة لا معنى لها[4]، ويذهب الرضي إلى ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين في أنَّ الناصب للمفعول معه هو الفعل أو ما يشبهه، حيث يبطل الآراء الأخرى

1- الكتاب، 297/1.

2- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 248/1 – 249، وشرح المفصل لابن يعيش، 48/2.

3- ينظر المصدران السابقان الموضع نفسه.

4- ينظر النحو الوافي، عباس حسن، 2/ 308.

ويفندها بقوله: " اعلم أنَّ مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه: الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى (مع)"[1].

المذهب الثَّاني- ذهب البغدادي أبو إسحاق الزَّجَّاج(ت311هـ): إلى أنَّ الناصب للمفعول معه فعلُ محذوف بعد الواو يُقَدَّرُ تقْديراً يدَّلُ عليه السياق، ففي قولك: (استوى الماءُ والخشبةَ)، التقدير عند الزجَّاج هو: (استوى الماء ولابس الخشبةَ)، وقد ذكر الرضي مذهب الزَّجَّاج واعترض عليه بقوله: "وقال الزَّجَّاج هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو، كأنَّك قلت: جاء البرد ولابسَ الطيالسةَ، أو صاحبها، وكذا في غيره، والإضمار خلاف الأصل"[2]، والذي جعل الزَّجَّاج يختار هذا التقدير هو: "أنَّ الفعل لازم والواو غير معدِّيه، بل فيها معنى العطف باقٍ بدليل عدم جواز تقديمها مع مصاحبها على الفعل، فلا يقال: وزيداً قمت، فيقدر بعد العطف فعل يقتضيه الكلام"[3]، ففي تقديره هذا أنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.

وقد أجمع النحاة على تضعيف هذا الرأي بالآتي:

1- إنَّ تقدير ناصب المفعول معه بفعل مقدَّر أو شبهه بعد الواو ضعيف لأنَّ فيه إحالة لباب (المفعول معه) إذ إنَّ المنصوب بـ (لابس)، بقولك: (استوى الماء ولابس الخشبة)، مفعول به، وليس مفعول معه[4].

2- إنَّ ما ذهب إليه الزَّجَّاج بأنَّ المفعول معه يفتقر إلى تقدير، وما ذهب إليه

1- شرح الرضي على الكافية، 517/1.

2- المصدر السابق، الموضع نفسه، 518.

3- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي(ت761هـ)، تح، حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان الأردن، ط1، 1990م، ص 150.

4- ينظر الجنى الداني للمرادي، ص 155.

الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير[1]، وقد ذكر الرضي ردّاً على تقدير الزَّجَّاج بأنَّ المفعول معه منصوب بفعلٍ مضمر "بأنَّ الإضمار خلاف الأصل"[2]، "لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[3].

المذهب الثالث: ذهب الكوفيون إلى أنَّ العامل في نصب المفعول معه هو (الخلاف)؛ لأنَّهم يرون في جملة (استوى الماءُ والخشبة) لا يُحْسِن تكرير الفعل، فيُقال: استوى الماءُ واستوت الخشبة؛ لأنَّ الخشبة لم تكن معوجَّة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما حَسُن في: جاء زيدٌ وعمروٌ، فقد خالف الاسم الواقعُ بعد (الواو)، الاسم الواقع قبلها؛ فانتصب على الخلاف[4]، واحتجوا كذلك بأنَّ الفعل الذي يسبق المفعول معه قد يكون لازما، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء[5].

وقد ضعَّف النحاة قول الكوفيين في أنَّ عامل نصب المفعول معه هو الخلاف؛ بقولهم: " هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين، نحو قولك: (ما قام زيدٌ لكن عمرو، وما مررتُ بزيدٍ لكن بَكْرٍ) وما بعد (لكن) يخالف ما قبلها، وليس بمنصوب فإن لكن يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على كل حال"[6]، فلما لم

1- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، 249/1.

2- شرح الرضي على الكافية،518/1.

3- المصدر السابق، 303/1.

4- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 248/1.

5- ينظر المصدر السابق والموضع نفسه

6- المصدر نفسه، 250/1.

لم يكن الخلاف واجباً للنصب مع (لكن) فدلَّ كذلك على أنَّه لا يوجب النصب مع الواو.

وأمَّا قول الكوفيين: (إنَّ الفعل المتقدم لازم؛ فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه). فَرَدَّ هذا القول ابن الأنباري بقوله: "إلاّ أنَّه تعدَّى بتقوية الواو؛ فخرج عن كونه لازماً"[1] .

المذهب الرَّابع- ذهب عبد القاهر الجُرجاني(ت471هـ) إلى أنَّ (الواو) وحدها هي العاملة في نصب المفعول معه؛ لأنَّ صحة الكلام لمّا دارت مع الواو وجوداً وعدماً دلَّ على أنَّها العاملة كـ (إلاّ) في الاستثناء، بقوله في العوامل من الحروف: " وهي على أربعة أضرب: ضربٌ يرفع وينصب، ستة منصوبها قبل المرفوع وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعلَّ، . . . الضرب الثاني ما ينصب فقط هي سبعة، الأوَّل: الواو بمعنى (مع) نحو قولك: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ، ولو تُرِكت الناقةُ وفصيلها لرضعها، وكنتُ وزيداً كالأخوين، ولا تنصبُ الواو بمعنى (مع) إلاّ وقبلها فعلٌ نحو: (استوى) من قولك: استوى الماءُ والخشبةَ"[2].

وردَّ بعض النحاة قول الجرجاني واحتجوا عليه بانفصال الضمير بعدها نحو: جلستُ وإيَّاك بأنَّ (الواو) لو كانت عاملة لوجب اتصال الضمير بها، فقيل: جلستُ وك، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو (إنَّك)، و(لك)، فلمّا لم يأتِ الضمير بعد (الواو) إلاّ منفصلاً تأكد أنَّها غير عاملة، وأن المنصوب بعدها هو بما

1- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، 248/1.

2- الجُمل لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تح، علي حيدر، منشورات دار الحكمة دمشق، (دط)، 1972م، ص 20.

قبلها من الفعل أو شبهه[1]، وكذلك أنَّه لو كانت (الواو) عاملة لم تفتقر إلى وجود عامل قبلها.

وقد اعترض الرَّضيُّ على قول الجرجاني وضعّفه بقوله: "والأولى رعاية أصل (الواو) في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى (مع) مطلقا؛ لنصبت في (كل رجل وضيعته)[2].

ويبدو أنَّ للجرجاني رأياً آخر غير هذا الرأي الذي ذكره الرضي وهو مخالفٌ للرأي المذكور ومؤيدا لما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين حيث قال: "اعلم أنَّك إذا قلت: ما صنعت وزيداً، فإنَّ زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بواسطة الواو، وذلك أنك لما قلت: ما صنعت، لم يمكنك أن تعديه إلى زيدٍ وتوقعه عليه، إذ لا تقول: أي شيء صنعت زيداً، . . . فلما جئت بالواو صار متوسطاً بينهما، وأوصل الفعل إلى الاسم فقلت: ما صنعت وأباك، . . . وإنَّما لم يجعلوا للواو عملاً هُنا وإن كان واقعاً بجنب الاسم،. . . لأجل أنَّ الواو أصله أن يكون حرف عطف، . . . وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه"[3].

المذهب الخامس- ذهب أبو الحسن الأخفش(211هـ) وجماعة معه إلى القول: إنَّ المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف، حيث إنَّ (الواو) في قولنا: سرتُ و النيلَ؛ واقعة موقع (مع) في قولنا سرت مع النيل، فلما جيء بالواو في موضع (مع) وقد كانت منصوبة على الظرفية انتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف.

1- ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أي عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000م ص 204.

2- شرح الرضي على الكافية، 518/1.

3-المقتصد في شرح الإيضاح، 1/ 659 – 660.

وضُعِّفَ هذا الرأي؛ لأنَّ (مع) ظرف، والمفعول معه في قولك: (استوي الماءُ والخشبة، وجاء البردُ والطيالسة) ليس بظرف، ولا يجوز أن يُجْعَل منصوباً على الظرفية[1].

وبعد تحليل الآراء التي ذكرها الرضي في (شرحه على الكافية) بشأن عامل النصب في المفعول معه، ومنها رأي البغدادي أبي إسحاق الزَّجَّاج، يتضح لي أن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه الرضي بردّ وتضعِّيف رأي الزَّجَّاج القائل: إنَّ المفعول معه منصوب بتقدير عامل، وقد سبق أن ذكرتُ أسباب ضعف هذا الرأي وفي رأيي أنَّ الرضي كان موفقاً في اختياره لمذهب سيبويه، وجمهور البصريين لقوته وسلامته من الطعون.

1- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 249.

المبحث الرَّابع

عامل نصب المنادى

تمتاز اللغة العربية بتنوع أسلوب النداء وأدواته، وأغراضه فما هو النداء ؟.

النداء لغةً: مأخوذ من نَدِي الصوت بمعنى بُعْده، ومنه فلان ندي الصوت أي بعيده، أو مأخوذ من قولهم: نَدِي الصوت بمعنى حَسُنَ، وناداه مناداة ونِداءً: أي صاح به[1]

والنداء اصطلاحاً: هو طلب إقبال المدعو على الدّاعي، بحرفٍ من حروفِ النداءِ ظاهراً أو مقدّراً[2].

وقد ذهب معظم النحاة إلى أنَّ المنادى هو اسم منصوب على أنَّه مفعولٌ به بفعل مضمرٍ وجوباً تقديره: (أُنادي) أو (أدعو)، وقد عَدَّ السيوطي النداء من ضمن المفعول به بقوله: " من المنصوبِ مفعولاً به بفعلٍ لازم الإضمار باب المنادى"[3]، وقد درج السيوطي المنادى تحت باب المفعول به[4].

وقد عرَّفه المجاشعي(ت479هـ) بأنَّه المدعو على طريقة يا فلان، وهو مفعول في الحقيقة[5].

وقد ناقش الرضي أسلوب النداء من عدة جوانب منها عامل نصب المنادى موضحاً اختلافات النحاة فيه بقوله: "وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول

1- ينظر معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2008م، 552/2، ولسان العرب لابن منظور، مادة (ندى)، 97/14،

2- ينظر النحو العربي أحكامٌ ومعانٍ، محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط1، 2014م، 331/2.

3- همع الهوامع، 33/3.

4- ينظر المصدر السابق، 32/3 – 75.

5- ينظر شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي بن فضَّال المَجاشعي، تح، حنا جميل حداد، مكتبة المنار الأردن، ط1، 1985م، ص 262.

به، وناصبه الفعل المقدَّر، وأصله عنده، يا أدعو زيداً، فحُذِفَ الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء، لسده مسدَّ الفعل وليس ببعيد، . . . وقال أبو علي في بعض كلامه: "إنَّ (يا) وأخواتها أسماء أفعال، ومنع أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين والهمزة من أدوات النداء"[1].

وبهذا كان اختلاف النحاة على عدة مذاهب وذلك على النحو الآتي:

المذهب الأوَّل- ذهب سيبويه، وجمهور البصريين[2]، والمبرِّد، إلى أنَّ عامل نصب المنادى هو الفعل المحذوف وجوباً، دلَّ عليه حرف النداء (يا) وأخواته، وسدّ مسدّه في اللفظ فقط دون العمل، أمَّا العمل فللفعل المضمر، يقول سيبويه: "اعلم أنَّ النِّداء كلُّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[3]، وقوله أيضاً: "وممَّا يَنتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك: يا عبدَ الله، والنداء كلُّه، وأمَّا يا زيدُ فله عِلَّةٌ ستراها في باب النِّداء إن شاء الله تعالى، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يَا) بدلاً من اللَّفظ بالفعل كأنَّه قال: (يا أُريدُ عبدَ الله)، فحذف أُريدُ وصارت (يا) بدلاً منها، لأنَّك إذا قلت: يا فلان، عُلِمَ أنَّك تريدُه"[4].

1- شرح الرضي على الكافية، 1/ 346.

2- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 127/1،

3- الكتاب، 182/2.

4- المصدر السابق، 291/1.

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة رأيهم بما يلي:

1- إنَّ لزوم إضمار الفعل يعود إلى كثرة الاستعمال، ودلالة حروف النداء عليه[1].

2- إنَّ أصل المنادى منصوب على أنَّه مفعول به، بقول العرب: "(يا إيَاك)، إنَّما قلتَ: يا إيَّاك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا)، و(أيا)، و(أي) بدلاً من اللفظ بالفعل"[2].

3- السماع من العرب حذف الفعل، وجعل (يا) بدلاً منه قال سيبويه:" وممَّا يدلك على أنه ينتصب على الفعل، وأنَّ (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إيَّاك"[3].

4- إنَّ حرف النداء عوض عن الفعل المضمر لزوماً فلا يجوز الجمع بين العوض والمعوض[4].

5- إنَّ المقصود من النداء الإنشاء لذلك وجب إضمار الفعل لظهور معناه من خلال حروف النداء النائبة عنه[5].

6- إنَّ إظهار الفعل ينقل أسلوب النداء من الإنشاء إلى الخبر، والنداء من الأساليب الإنشائية وبهذا يخرج عن الغاية التي وُضِعَ لها[6].

1- ينظر الكتاب، 291/1.
2- المصدر السابق الموضع نفسه.
3- المصدر نفسه والموضع نفسه
4- ينظر شرح التسهيل، 3/ 385.
5- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 127/1.
6- ينظر همع الهوامع، 33/3.

المذهب الثاني- ذهب البغدادي أبو علي الفارسي في بعض كلامه إلى أنَّ (يا) وأخواته ليست حروفاً وإنَّما هي أسماء أفعال[1] بمعنى أدعو كـ (أُفِّ) بمعنى أتضجر[2]. يقول الرضي: "وقال أبو علي في بعض كلامه: إنَّ (يا) وأخواته أسماء أفعال"[3]. واعترض عليه بقوله: " ومُنِعَ بأنَّ أسماء الأفعالِ لا تكون على أقل من حرفين والهمزة من أدوات النداء"[4]، ويقول ابن يعيش: وكان أبو علي الفارسي يذهب يذهب في بعض كلامه إلى أنَّ (يا) ليس بحرف وإنما هو اسم من أسماء الفعل"[5]، وينفي ابن يعيش أن تكون هذه الحروف من أسماء الأفعال بقوله: "وقد حمل بعضهم ما رأى من قوة جري هذه الحروف مجرى الأفعال ونصبها لما بعدها، وتعلق حروف الجر بها، وجواز إمالتها إلى أنْ قال: إنَّها أسماء الأفعال من نحو صه ومه، والحق أنها حروف لأنَّها لا تدّل على معنى في نفسها ولا تدل على معنى إلاّ في غيرها"[6].

غيرها"[6].

ورُدَّ قول أبي علي الفارسي بأنها لو كانت أسماء أفعال بمعنى (أدعو) مثل (أُفٍّ) بمعنى أتضجر، أنَّها لو كانت كذلك لتحملت الضمير وكان يجوز إتباعه كما سُمِعَ في سائر أسماء الأفعال، ولاكتَفيَ بها دون المنصوبات لأنَّه فضلة، ولا قائل بأنَّها تستعمل كلاماً[7].

1- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 127/1.
2- ينظر همع الهوامع للسيوطي، 33/3- 34.
3- شرح الرضي على الكافية، 346/1.
4- المصدر السابق والموضع نفسه.
5- شرح المفصل، 127/1.
6- المصدر السابق، 121/8.
7- ينظر همع الهوامع، للسيوطي، 34/3.

ونسب السيوطي إلى أبي علي الفارسي أنَّ عامل النصب في المنادى هو حرف النداء (يا) وأخواتها بقوله: "وذهب بعضهم إلى أنَّ الناصب له حرف النداء ثم اختلفوا: فقيل: على سبيل النيابة والعوض عن الفعل، فهو على هذا مشبه بالمفعول به، لا مفعول به، وعليه الفارسي"[1].

وما ذكره أبو علي الفارسي في (المسائل العسكريات) أنَّ العامل في المنادى فعل مضمر لا يجوز إظهاره، ولما قُويتْ حروف النداء بالدلالة على الفعل اتسعوا فيها، وأقاموها مقام الفعل، وهي عنده أسماء سُمِّيت بها هذه الحروف[2].

واستدلّ أبو علي الفارسي على صحة قوله بما يلي:

1- جواز الإمالة في نحو: (يا زيد)، والإمالة لا تجوز في الحروف، ولمَّا قامت حروف النداء مقام الفعل، جازت الإمالة فيه، يقول الفارسي: " ولهذا أيضاً، ولمكان (الياء) حسن إمالة هذا الحرف مع امتناع الإمالة في حروف المعاني في أكثر الأمر"[3].

2- اتصال حرف النداء (يا) تارة بالحرف وتارة بغير الحرف يقول أبو علي الفارسي: "وممَّا يُبيِّن لك ترك هذا الإظهار، معاقبة هذا الحرف للفعل إذ نجده يصل بحرف، وتارة بغير حرف، فوصله بالحرف كقولك في الاستغاثة: (يا للمسلمين)، و(ياالله)،

1- همع الهوامع، 33/3

2- ينظر المسائل العسكريات، لأبي الفارسي، ص 88.

3- المصدر السابق والموضع نفسه.

ووصله بغير الحرف: (يا زيد)، و(يا عبدَ الله)، و(يا رجل) أقبل، فصار في هذا كقولك: جئته، وجئت إليه"[1].

3- حمل حروف النداء على أسماء الأفعال على التوسع والمجاز يقول الفارسي: " وقد أقيمت مقام الأمثلة المخوذة من المصادر ألفاظ جعلوها اسماً لها، فأغنت عنها، وسدت مسدها، وصارت كأمثلة الأمر إذا احتملت ضمير الفاعلين، وذلك كقولهم: ترّاك، ونزّال، ونعاء، وصه، ومه، ورويد، وإيه، وما أشبه ذلك، وهذا إنَّما خُصَّ به الأمر، موضع يغلب فيه الفعل ويختص به، فلا يستعمل فيه غيره، فلمَّا قويت الدلالة على الفعل هنا استجازوا أن يتسعوا بإقامة هذه الألفاظ مقامه، وهي في الحقيقة أسماء سُمِّيت بها هذه الأمثلة"[2].

المذهب الثالث: ذهب بعض النحاة ومنهم عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، والسكاكي(ت626هـ)، إلى أنَّ عامل النصب في المنادى أداة النداء (يا) أو أحد أخواته، قال الجرجاني: "حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف: أحدها الواو بمعنى مع . . . ، والثاني: إلاّ للاستثناء . . . ، و(يا)؛ نحو يا رُجلاً و(يا)عبدَ الله، و(يا) خيراً من زيدٍ، و(أيا) عبد الله، و(أيا) خيراً من زيد، و(هيا)؛ نحو: هيا رجلاً، و(أيْ) نحو أَيْ رَجُلاً، و(الهمزة) نحو: أرجلاً[3]. ويقول السكاكي عند كلامه

4- المصدر نفسه والموضع نفسه.

1- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، ص 88-89.

2- ينظر العوامل المئة، لأبي بكر عبد القاهر عبد الرحمن محمد الجرجاني،عُنى به أنور بن أبي بكر الشيخي الدّاغستاني دار المناهج للنشر والتوزيع بيروت، ط1، 2009م، ص 52.

عن الحروف: "والقسم الثاني وهي الناصبة للأسماءِ ثمانية أحرف، وهي ضربان: ضرب ينصب أينما وقع وهو ستة أحرف وهي: يا، وأيا، وهيا لنداء البعيد حقيقة كنحو: يا عبدَ الله . . . وهذه الستة تنصب المنادى لفظاً إذا كان نكرة نحو:

يا رَجُلاً"[1]، واحتجوا بأنَّ (يا) "تجوز فيه الإمالة نحو : (يا زيد)، والإمالة لا تجوز في الحروف، إلاّ أنَّه لمّا قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه[2]،

من خلال مناقشة الآراء السابقة حول مسألة العامل في نصب المنادى أستنتج ضعف رأي أبي علي الفارسي من البغداديين بأنَّ (يا) وأخواته أسماء أفعال والتوفيق في ما ذهب إليه الرضي بردَّ رأي الفارسي وترجيح رأي سيبويه وجمهور البصريين القائل: إنَّ العامل في نصب المنادى فعل محذوف وجوباً، وحرف النداء (يا) وأخواته بدل منه لقوته وسلامته من الطعن وذلك للأسباب التالية:

1- السماع عن العرب حذف الفعل وجعل (يا) بدلاً منه[3].

2- لزوم إضمار الفعل في النداء لأنَّ الغرض من النداء الإنشاء، وإذا ظهر الفعل أصبح النداء إخباراً، وفي ذلك نقضٌ للغرض المراد منه[4].

3- إنَّ حرف النداء عوض عن الفعل المضمر لذلك وجب إضمار الفعل؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض[5].

1- مفتاح العُلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1983م، ص 101.

2- ينظر أسرار العربية لبن الأنباري، ص 227.

3- ينظر الكتاب، 291/1.

4- ينظر همع الهوامع للسيوطي، 3/ 33.

5- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 127/1.

الفصل الثَّاني

بعض المسائل المتعلقة بالمجرورات والتوابع التي ضعفَّها الرّضيّ

المبحث الأول: دلالة حرف الجَّرِّ (مِنْ) على التبيين.

المبحث الثَّاني: العامل في عطف النسق.

المبحث الثَّالث: جواز نصب صفة (أيّ) في نداء المعرفة.

المبحث الأوَّل

دلالة حرف الجَّرِّ (مِنْ) على التبيين.

حدُّ الحرفِ هو كلمة تدلُّ على معنى في غيره[1]، وعرّفه سيبويه بقوله: "وحَرْفٌ جاء لمعّنى ليس باسم ولا فعل"[2]، وعرّفَ ابن الحاجب حروف الجَّرِ بقوله: " ما وُضِعَ للإفْضَاءِ بفعلٍ أو شبِهِه أو معْنَاهُ إلى ما يليه"[3]، والمراد (للإفضاءِ بفعلٍ أو شبِهِ أو معناهُ): الوصول بالفعل إلى الاسم: تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل، ومن هذا سمِّيت بحروف الجرِّ، لأنَّها تجرّ معنى الفعل إلى الاسم نحو: مررتُ بزيدٍ، والمقصود بشبه الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، نحو: (أنا مارٌّ بزيد، وزيدٌ ممرور به، ومروري بزيد حَسن، وزيدٌ بعيدٌ عن الأذى)، والمراد بمعناه: أي معنى الفعل نحو: الظرف والجار والمجرور نحو: (زيدٌ عندك، أو في الدار لإكرامك)، فاللام في (لإكرامك) يعدّي الظرف لإكرامك، وهو في الحقيقة معد للفعل المقدّر، أو لشبهه؛ والتقدير هو: زيدُ استقرَّ أو مستقرّ، لكن لمَّا سدَّ الظرف مقام الفعل أو شبهه، جاز القول: إنَّ الجارَّ معدٍّ للظرف، وكذا في: يا زيد، فإن (يا) قائم مقام الفعل أُنادي[4]، ويطلق عليها بعض النحاة حروف الإضافة، لأنَّ فيها إفضاء وإيصال معاني الأفعال إلى الأسماءِ؛ أي إضافتها إليها، نحو مررت بزيدٍ حيث أُضيف المرور إلى زيدٍ بالباء[5].

1- ينظر شرح كتاب الحدود في النحو، عبدالله بن أحمد الفاكهي(ت972هـ)، تح، متولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة مصر، (دط)، 1988م، ص 102.

2-الكتاب، 12/1.

3- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب، تح، جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى البَّاز، مكة المكرمة ـ الرياض، ط1، 1997م، 938/3.

4- ينظر شرح الرضي على الكافية، 260/4 – 261.

5- ينظر المصدر السابق، 261/4.

وحروف الجرَّ تنقسم إلى ثلاثة أقسام كما ذكرها الزمخشري(ت538هـ) بقوله: "وهي على ثلاثة اضرب: ضرب لازم للحرفية، وضرب كائن اسماً وحرفاً، وضرب كائن حرفاً وفعلاً"[1].

وعدّها ابن مالك في الألفية عشرين حرفاً بقوله:

" **هاكَ حروفَ الجرِّ وهي: مِنْ، إلىً،**

حَتَّى، خَلاَ، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى،

مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ اللاَّم، كَيْ، وَاوٌ، وَتَا،

والكافُ، والباءُ، ولَعَلّ، ومَتَى"[2].

وأضاف إليها في شرح الكافية الشافية[3]، وشرح التسهيل[4] (لولا) الامتناعية، وعدّها أبو حيّان ثمانية وعشرين حرفاً[5].

وحرف الجَّرِّ (مِنْ) ثنائية الوضع، لا ثلاثية، خلافاً لما ذهب إليه الكسائي(ت189هـ)، والفراء(ت207هـ)، بأنَّ أصلها (مِنَا)، وخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون[6]، ولحرف الجر (مِنْ) معانٍ كثيرة ذكرها النحاة، منها: ابتداء الغاية، والتبعيض، والتبيين: أي لبيان الجنس، والتعليل، والبدل، والمجاوزة، وبمعنى (الباء)، وبمعنى

1- شرح المفصل لابن يعيش، 10/8، وينظر شرح الرضي على الكافية، 260/4-261.

2- شرح ابن عقيل، 3/2.

3- ينظر شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجيَّاني، تح، عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث السعودية، ط1، 1982م، 787/2 – 788.

4- ينظر شرح التسهيل، 185/3.

5- ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيّان، 1695/4 – 1762.

6- ينظر شرح التسهيل لابن مالك، 130/3.

(في)[1]، وتكون زائدة. قال الشوكاني في تفسير قوله تعالى:﴿ **وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ**﴾[2]: "والحاصل أنَّ (مِنْ) في (مِنَ السماءِ) لابتداء الغاية بلا خلاف، و(مِنْ) في (مِنْ جبالٍ) فيها ثلاثة أوجه، . . . وأما (مِنْ) في (مِنْ بردٍ) ففيها أربعة أوجه"[3]، فهذه الحروف ليست مجرد روابط بين مفردات الجملة أو بين الجمل، بل أنَّها تتميّز بمرونة دلالية وثراء في المعاني[4].

وقد ناقش الرضيُّ حروف الجرّ، وعدَّدها وذَكَرَ معانيها، ومن هذه الحروف حرفُ الجرّ (مِنْ)، وذكر اختلاف النّحاة في معانيها ومنها (مِنْ) الابتدائية، و(مِنْ) التبعيضية، و(مِنْ) لبيان الجنس: أي التبينية[5]، قال الرضيُّ: " فمن للابتداء كثيراً ما يجري في كلامهم أنَّ (مِنْ) لابتداء الغاية، و(إلى) لانتهاء الغاية، . . . وأمَّا (مِنْ) التفضيلية فهي وإن كانت لمجرد المجاوزة كما مرَّ لكنه لا يستعمل (عن) مكانها، . . . ومثال التبعيض: أخذت من الدراهم، والمفعول الصريح للمفعول محذوف؛ أي أخذت من الدراهم شيئاً، . . . وللتبيين كما في قوله تعالى: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ**﴾[6]، . . . وقال الزمخشري: كونها للتبيين: راجع إلى معنى الابتداء؛ وهو بعيد، لأنَّ الدراهم هي العشرون في قولك: عشرون من

1- ينظر شرح الرضي على الكافية، 263/4 – 299، والجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ص 308 – 316.

2- سورة النور من الآية (43).

3- فتح القدير بين فنيّ الرواية والدّراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار المعرفة بيروت، ط4، 2007م، ص 1020.

4- ينظر جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر، جمعها وقدم لها عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، (دت)، 1225/2.

5- ينظر شرح الرضيّ على الكافية، 263/4 – 270.

6- سورة الحج من الآية (30).

الدراهم، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه، وكذلك الأوثان: نفس الرجس، فلا تكون مبدأً له . . . وقد تكون (مِنْ) للبدل في نحو قوله تعالى: ﴿**أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ**﴾[1]، وقد تجيء للتعليل، . . . وتكون (مِنْ) في الظروف بمعنى (في)"[2].

وانقسم النحاة في إحلال أو نيابة حرف من حروف الجَّرِ أو حروف المعاني مكان حرفٍ آخر فمنهم المؤيد، ومنهم المعترض قال الطبري(ت310هـ): " لكل حرفٍ من حروف المعاني وجهاً هو به أولى من غيره، فلا يصح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم بها"[3]، أمَّا سيبويه فإنه يوضح أنَّ بعض الحروف تختص بمعانٍ أصلية وقد تخرج وتؤدي معاني أُخرى اتساعاً في الكلام من ذلك قوله: " وباءُ الجرِّ إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربته بالسّوط: ألزقتَ ضَرْبَك إيَّاهُ بالسَّوط، فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[4].

وقد اختلف النحاة في بعض معاني حرف الجَّرِ (مِنْ)، قال المرادي بعد ذكر معاني (مِنْ): "ولم يثبت أكثر النحويين لـ (مِنْ) جميع هذه المعاني، وتأولوا كثيراً من ذلك على التضمين أو غيره"[5]، وانقسم النحاة في دلالة حرف الجَّرِ (مِنْ) إلى عدة مذاهب منها:

المذهب الأول: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّ معاني حرف الجَّرِ (مِنْ) هو: (ابتداء الغاية في الأماكن، والتبعيض، والتوكيد)، وأمَّا بقية المعاني الفرعية تعود إلى واحد

1- سورة التوبة من الآية (30).

2- شرح الرضي على الكافية، 263/4 – 270.

3- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تح، محمود محمد شاكر، راجعه، أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2،(دت)، 299/1.

4- الكتاب 217/4.

5- الجنى الداني في معرفة حروف المعاني، ص310.

منها، قال سيبويه: "وأمَّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: مِنْ مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتاباً: مِنْ فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سِوَى الأماكن بمنزلتها، وتكون أيضاً للتبعيض، تقول: هذا مِنْ الثوبِ، وهذا مِنْهم كأنك قلت: بعضه، وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة مَا، إلاَّ أنها تَجُرَ لأنَّها حرفُ إضافة، وذلك قولك: ما أتاني مِنْ رجلٍ، وما رأيت مِنْ أحدٍ، ولو أخرجت من كان الكلام حسناً، أُكِّدَ بمِنْ"[1]، فسيبويه جعل معانيها الثلاثة: (ابتداء الغاية للأماكن، والتبعيض، والتوكيد)، كلها معانٍ أصلية، وبقية المعاني فروع لها.

قال الرضي: "فَمِنْ للابتداء في غير الزمان عند البصريَّة، سواء كان المجرور بها مكاناً نحو: سرت من البصرة أو غيره، نحو قولهم: هذا الكتاب من زيد إلى عمرو، وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً استدلالاً بقوله تعالي: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ **إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ**﴾[3]، وكقول الشاعر:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ؟ أَقَوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهرِ[4]

والشاهد في البيت استعمال مِنْ لابتداء الغاية في الزمان في قوله:(مِن حِجَجٍ) في قوله: (مِنْ حجج) وهو ما قاله الكوفيون وأنكره البصريون، وهو ما ذهب إليه الرضي بقوله: "والظاهر

1- الكتاب، 224/4-225.

2- سورة التوبة من الآية (108).

3- سورة الجمعة من الآية (9).

4- البيت من بحر الكامل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه قدم له وشرحه، علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1988م، ص 53، والقنة: رأس الجبل، والحجر: اسم ديار ثمود بوادي القرى بين المدينة والشام (معجم البلدان، 221/2)، وأقوين: خلون، الحجج: الواحدة حجة: أي السنة.

مذهب الكوفيين"[1]، وذهب المبرّدِ إلى تأييد ما ذهب إليه سيبويه بقوله: "وأصلها ابتداء الغاية نحو سرت مِنْ مكة إلى المدينة، وفي الكتاب من فلان إلى فلان فمعناه أنَّ ابتداءه من فلان ومحله فلان وكونها في التبعيض راجع إلى هذا وذاك أَي تقول أخذت مال زيد فإذا أردت البعض قلت أخذت من ماله فإنَّما رجعت بها إلى ابتداء الغاية، وقولك زيد أَفضل من عمرو إنما جعلت غاية تفضيلة عمراً فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه، وأما قولهم إنَّها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا وذاك أنَّ كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنَّما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة"[2].

المذهب الثَّاني: إنَّ الدلالة المحورية في معاني (مِنْ) الجارة هو (ابتداء الغاية) فقط وجميع المعاني الأخرى فرعية تدور حول هذا المعنى، قال ابن هشام: "تأتي على خمسة عشر وجهاً أحدها: ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها حتى ادَّعى جماعة أنَّ سائر معانيها راجعة إليه"[3]، قال المرادي:" وقد ذهب المبرِّد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق، والسُّهيلي(ت581هـ)، إلى أنَّها لا تكون إلاَّ لابتداء الغاية، وأنَّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أنَّ التبعيض من أشهر معانيها، وهو راجع إلى ابتداء الغاية فأنَّك إذا قلت: أكلتُ من الرغيف إنَّما أوقعت الأكل على أول أجزائه فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية"[4]، وقال الصَّبان(ت126هـ): "والظاهر ما ذهب إليه المبرِّد أي

1- شرح الرضي على الكافية، 264/4.

2- المقتضب 182/1- 183.

3- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 353/1.

4- الجنى الداني في حروف المعاني، ص 315 – 316.

كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أنَّ (مِنْ) لا تحمل على غير الابتداء إلا إذا منع منه مانع؛ لأنَّه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة إلى إخراجها عنه"[1].

وذهب البغدادي جار الله الزمخشري كذلك بأنَّ ابتداء الغاية هو المحور الأساسي الذي تدور حوله جميع معاني حرف الجر (مِنْ) بقوله: " فـ (مِنْ) معناها ابتداء الغاية كقولك: سرت مِنْ البصرة إلى الكوفة، وكونها مبعضة في نحو أخذت من الدراهم، ومبيّنة في نحو ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ**﴾[2]، ومزيدة في نحو ما جاءَني من أحد راجع إلى هذا، ولا تزاد عند سيبويه إلا في النفي"[3].

المذهب الثَّالث: ذهب البزدوي(ت482هـ)، والسرخسي(ت490هـ) إلى أنَّ الدلالة المحورية في معنى (مِنْ) الجارة هو (التبعيض)، وبقية المعاني تدور حولها، قال البزودي: "وأما (مِنْ) فلتبعيض وهو أصلها ومعناها الذي وضعت له لمّا قلنا أنَّ الاشتراك خلاف الأصل فجعلناها للتبعيض ليكون له معنى يخصه"[4]، أمَّا السرخسي فقال: "وكلمة (مِنْ) للتبعيض باعتبار أصل الوضع، وقد تكون لابتداء الغاية، يقول الرجل خرجتُ من الكوفة، وقد تكون للتمييز يقال: باب من حديد، وثوب من قطن"[5].

1- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شواهد للعيني، محمد لي الصّبّان، تح، طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، (دط) (دت)، 66/3.

2- سورة الحج، من الآية (30).

3- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص 379 – 380.

4- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزودي،وبهامشه أصول البزودي، عبد العزيز أحمد بن محمد البخاري علاء الدين، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، (دط)، 1308هـ، 176/2.

5- أصول السرخسي، أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تح، أبو الوفاء الأفغاني، نشر لجنة إحياء التراث النعماني، حيدر آباد الهند، (دط)، (دت)، 222/1.

وقال الرضي: "ومثال التبعيض: أخذتُ من الدراهم، والمفعول الصريح لأخذت محذوف، أي أخذتُ من الدراهم شيئاً، . . . وتعرف (مِنْ) التبعيضيَّة، بأن يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمِنْ نحو: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً**﴾[1]، أو مُقدّر نحو: أخذت الدراهم، أي: من الدراهم شيئاً"[2].

المذهب الرَّابع: إنَّ الدلالة المحورية في معنى (مِنْ) هي للتبيين وقد يعبرون عنه بـ (التمييز)، وهو ما ذهب إليه فخر الدين الرّازي(ت606هـ)، والقرافي(ت684هـ)، والبيضاوي(ت685هـ)، قال الرازي: " المشهور أنَّ لفظةَ (مِنْ) تَرِدُ لابتداءِ الغاية كقولك سرتُ مِنْ الدّار إلى السُّوق، وللتبعيض كقولك: (بابٌ من حديد)، وللتبيين كقوله تعالى: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ**﴾[3]، وقد تجيءُ صلة في الكلام كقولك: (ما جاءني من رجل)، والحقُّ عندي أنَّها للتمييز فقولك: (سرتُ مِنْ الدّار إلى السُّوق)؛ ميَّزت مبدأ السير عن غيره، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ**﴾[4]، ميَّزت الرجس الذي يجب اجتنابه عن غيره، وكذلك قولك: (ما جاءني من أحدٍ)؛ مَيَّزْتَ الذي نفيت عنهُ المجيءَ"[5]، وقال القرافي: "والحقُّ عندي: أنَّها للتمييز؛ فقولك: سِرتُ من الدَّارِ إلى السُّوق، مَيَّزتَ مبدأُ السّير عن غيرِه، وقولك: بابٌ من حديد، ميَّزتَ الشَّيء الذي يكون منه البابُ عن غيره، وقوله عَزَّ

1- سورة التوبة من الآية (103).

2- شرح الرضي على الكافية، 265/4 – 266.

3- سورة الحج، من الآية (30).

4- سورة الحج، من الآية (30).

5- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تح طه جابر فيَّاض اللواني، مؤسسة الرسالة، (ط2)، 1992م، 377/1.

وَجلَّ: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ**﴾[1]، ميَّزتَ الرِّجس الّذي يجب اجتنابهُ عن غيرهِ، وكذلك قولك: (ما جاءني من أحد)، ميَّزتَ الّذي نَفيتَ عنه المجيء"[2].

وقال المرادي في ذكر معاني (مِنْ): "الثَّالث: بيان الجنس، نحو: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ**﴾[3]، ﴿**وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ**﴾[4]، قالوا: وعلامتها أن يحسن جعلُ (الذي) مكانها، لأنَّ المعنى: فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن، ومجيئها لبيان الجنس مشهور في كتب المعربين، وقال به قوم من المتقدمين، والمتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة، وقالوا: هي في قوله تعالى: ﴿من الأوثان﴾، لابتداء الغاية وانتهائها، لأنَّ الرجس ليس هو ذاتها فـ (مِنْ) في الآية كـ (مِنْ) في نحو أخذتة من التابوت، وأما قوله: (من سندس) ففي موضع الصفة؛ فهي للتبعيض"[5].

وقال الزمخشري: " كونها للتبيين: راجع إلى معنى الابتداء"[6]، وقد اعترض الرضي الرضي على الزمخشري بقوله: "وقال الزمخشري: كونها للتبيين: راجع إلى معنى الابتداء، وهو بعيد؛ لأنَّ الدراهم هي العشرون في قولك: عشرون من الدراهم، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الأوثان: نفس الرجس، فلا تكون مبدأ له"[7].

1- سورة الحج، من الآية (30).

2- نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي، تح، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1، 1995م، 996/3.

3- سورة الحج، من الآية (30).

4- سورة الكهف من الآية (31).

5- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ص 309 – 310.

6- شرح الرضي على الكافية، 266/4.

7- المصدر السابق والموضع نفسه.

ويبدو أنَّ الرضي اعترض أن تكون (مِنْ) في هذه الآية لابتداء الغاية يقول أبو البقاء العكبري(616هـ) من البغداديين،: "(مِنْ) لبيان الجنس؛ أي اجتنبوا الرّجسَ من هذا القبيل، وهو بمعنى ابتداء الغاية هنا"[1].

وقال أبو حيّان: "و(مِنْ) في ﴿مِنْ الأوثان﴾، لبيان الجنس، ويقدر بالموصول عندهم أي: الرجس الذي هو الأوثان، ومن أنكر أن تكون (مِنْ) لبيان الجنس جعل من لابتداء الغاية فكأنّه نهاهم عن الرجس عاماً ثم عَيَّنَ لهم مبدأه الذي منه يلحقهم، إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس، وعلى القول الأول يكون النهي عن سائر الأرجاس من موضع غير هذا"[2]، ويقول من المحدثين محمد عبدالخالق عضيمة(ت1984م): "(مِنْ) لبيان الجنس، ويقدر بالموصول عندهم، أي الجنس الذي هو الأوثان، ومن أنكر ذلك جعل (مِنْ) لابتداء الغاية، فكأنَّه نهاهم عن الرجس عامة، ثم عين لهم مبدأه، ويمكن التبعيض فيها بأن يعني بالرجس عبادة الأوثان"[3].

ومن خلال مناقشة الآراء النحوية حول مسألة الدلالة المحورية لحرفِ الجَّرِّ (مِنْ) واعتراض الرضي على الزمخشري من النحاة البغداديين على قوله: بأنَّ (مِنْ) الجارَّة كونها (للتبيين) راجع إلى معني الابتداء، ووصفه الرضي كونه (بعيداً) واستحالة أن يكون الشيء مبدأ نفسه[4].

1- التّبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بنالحسين الكبري، تح، علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث بيروت، (دط)، (دت)، 2/ 940 / 941.

2- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان، دار الفكر للطباعة والنشر، والتوزيع بيروت، 2010م 504/7.

3- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة، (دط)، (دت)، القسم الأوّل، الجزء الثالث، ص 341.

4- ينظر شرح الرضي على الكافية، 266/4

واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ**﴾[1]، على عدم كون (مِنْ) لابتداء الغاية، بقوله: "الأوثان: نفس الرجس، فلا تكون مبدأ له"[2].

وبالرجوع إلى أقوال النحاة والمفسرين أجد كثيراً منهم يقولون: أنَّ الأداة (مِنْ)، في (مِنَ الأوثان): تفيد ابتداء الغاية كما ورد في المبحث، وكذلك ذكر كثير من النحاة بأنَّ المعنى المحوري لحرف الجر (مِنْ) هو ابتداء الغاية، كما يكون معنى التبيين من معانيها المحورية بحسب سياقها في الكلام، وبهذا يكون الزمخشري من البغداديين قد وفق بقوله: من معاني (مِنْ) الجارة ابتداء الغاية، وعدم توفيق الرضي بالاعتراض عليه والله اعلم بالصواب.

1- سورة الحج، من الآية (30).

2- شرح الرضي على الكافية، 266/4.

المبحث الثَّاني

العامل في عطف النَّسق

عرَّف النحاة عطف النسق بأنَّه التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف[1]، وقد اختلفوا في العامل في المعطوفِ بالحرفِ فذهبوا فيه إلى ثلاثة أقوال.

قال الرَّضيُّ: "وأمَّا عطف النسق، ففيه ثلاثة أقوال: قال سيبويه: العامل في المعطوف هو الأوَّل بواسطة الحرف، وقال الفارسيُّ في (الإيضاح الشعري)، وابن جنّي في سرّ الصناعة: أنَّ العامل في الثَّاني مقدَّر من جنس الأوَّل، ولقولك: يا زيدُ وعمرو؛ وأقول: لا دليل فيه، إذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه، مع عدم المانع من البناء، كما كان في: يا زيدُ والحارثُ أعني اللام، وإنما كان اللام مانعاً، لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناءِ، فلمَّا ارتفع المانع صار كأنَّ حرف النداء باشر التابع، لا أن نُقدر له حرفاً آخر، واستدل أيضاً بقولهم: قيام زيد وعمرو، وقال: العَرَض الواحد لا يقوم بمحلَّين، . . . وقال بعضهم: العامل حرف العطف بالنيابة؛ وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين، كما هو حق العامل"[2]، وبهذا يكون الرضي قد تعرض بالشرح للأقوال الثَّلاثة بشأن العامل في المعطوف عليه كالتالي:

القول الأوَّل: ذهب سيبويه وجماعة من البصريين، وبعض المحققين إلى أنَّ العامل في المعطوف بحرف العطف هو العامل في المعطوف عليه بتوسط حرف العطف[3]، فقولك: ضربتُ زيداً وعمراً فزيد وعمرو انتصبا بالفعل (ضربتُ)، والحرف العاطف وهو (الواو) دخل بمعناه وشرّك بينهما، وقولك جاء زيدٌ وعمروٌ فزيد وعمرو ارتفعا بالفعل (جاء) ولو كان العمل للحرفِ لم يختلف عمله لأنَّ العامل إنَّما يعمل عملاً واحداً؛ إمَّا رفعاً، وإمَّا نصباً، وإمَّا

1- ينظر شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، 636/2، وشرح الرضي على الكافية، 331/2.

2- شرح الرضي على الكافية، 280/2 – 281.

3- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 89/8، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي(761هـ)، تح، حسن موسى الشاعر، دار البشير للنشر والتوزيع عَمَّان، ط1، 1990م، ص 57.

خفضاً، وإمَّا جزماً[1]، قال سيبويه: "وتقولُ: يا زيدُ وَعمرُو، ليس إلاَّ لأنَّهما قد اشتركا في النداء في قوله (يا)، وكذلك يا زيدُ وعبدَ الله، ويا زيدُ لا عمرُو، ويا زيدُ أو عمرُو؛ لأنَّ هذه الحروف تُدخل الرفعَ في الآخر كما تدخل في الأول، وليس ما بعدها بصفةٍ ولكنّه على يا"[2]، وقال ابن عُصْفُور: "وجميع حروف العطف يشترك ما بعدها مع ما قبلها في العامل إذا عطفت مفرداً على مفرد، ألاّ ترى أنَّك إذا قلتَ: قامَ زيدٌ فعمروٌ،أنَّ التقدير: فقام عمروٌ، وكذلك في سائر مسائل العطف"[3]، ويبدو أنَّ الرَّضيّ قد ذهب مذهب سيبويه بعدم اعتراضه على قوله واعترض على جميع الأقوال الأخرى التي ذكرها في شأنِ العامل في عطف النسق[4]، واحتج أصحاب هذا القول على صحة ما ذهبوا إليه بالآتي:

أولاً– اختلاف العمل باختلاف العامل الموجود من حيث الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، "ولو كان العمل للحرف لم يختلف عمله؛ لأنَّ العامل يعمل عملاً واحداً إمَّا رفعاً، وإمَّا نصباً، وإمَّا خفضاً، وإمَّا جزماً"[5].

ثانياً– امتناع تكرير العامل في نحو: رُبَّ شاة وسخلتها، فلا يجوز قولك: رُبَّ شاة ورُبَّ سلخها، وكذلك يمتنع تكرير العامل في قولك: اختصم زيدٌ وعمروٌ، يقول ابن الخباز: "ولما كان التابع في هذا الباب غير المتبوع احتاجا إلى رابط، وكان الحرف أولى، لأنَّ الحروف

1– ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 89/8.

2– الكتاب، 186/2.

3– شرح جمل الزَّجَّاجي لابن عصفور، 260/1.

4– ينظر شرح الرضي على الكافية، 280/2 – 281 – 282.

5– شرح المفصل لابن يعيش، 89/8.

نوائب عن الأفعال، وفي حروف العطف اختصار بديع وهو أنَّها تكفي مؤونة تكرير العامل، والعطف في المختلفين نظير التثنية في المتفقين"[1].

ثالثاً- إنَّ حذف حرف العطف يؤدي إلى اختلال العامل في المعطوف؛ لأنَّ العامل إنّما عمل في المعطوف بواسطته، يقول النِيليّ وهو أحد أعيان القرن السابع ولم يُعرف تاريخ وفاته بالتحديد[2]: "فمنهم مَنْ قال: العامل فيه العاملُ في المعطوف عليه بتوسط حرف العطف؛ بدليل أنَّه لو حُذِفَ حرف العطف اختل المعنى"[3].

القول الثَّاني: ذهب بعض النحويين ومنهم البغداديان أبو علي الفارسي(ت377هـ)، وأبو الفتح بن جنّي(ت392هـ) إلى أنَّ العامل في المعطوف بحرف العطف هو (الفعل المحذوف المقدّر بعد حرف العطف) دلَّ عليه العامل المذكور في المعطوف عليه قبل (الواو)، وأنَّ حرف العطف ناب مناب العامل، فإذا قلت: قامَ زيدٌ وعمروٌ، فالعامل في عمرو (قام) مضمرة بعد الواو، كأنَّه قال: قام زيد وقام عمروٌ فَحُذِفَ الفعلُ الثَّاني (قام) وأُنِيبَ حرف العطف منابه، واختاره أيضاً السُّهيلي(ت581هـ) واحتج عليه بالقياس والسماع[4]، وفي هذا السياق يقول أبو علي الفارسي: "وهذا أيضاً يدلُّ على أنَّ العامل في الاسم المعطوف إنَّما هو العامل في المعطوف عليه، وأغنت الواو ونحوها عن عامل آخر قام الحرف العاطف مقامه، ولكنَّ العامل الأوَّل، وأغنت (الواو) ونحوها عن عامل آخر، فقولنا: قام زيدٌ وعمروٌ،

1- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز(ت638هـ)، شرح كتاب اللمع لابن جنّي، تح، فائز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 2002م، ص 283

2- ينظر الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين البغدادي المعروف بالنيليّ، تح، محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، (دط)، 1419هـ، الجزء الأوَّل/القسم الأوَّل، ص 10-11.

3- المصدر السابق، الجزء الأوَّل/ القسم الثَّاني، ص 760.

4- ينظر نتائج الفكر في النحو، 195 – 196.

ارتفاع (عمرو) بالفعل نفسه والحرف عَطَفَ عليه، لم يرتفع بالواو، ولا بحرف العطف، فإن قلتَ: إن كان العاملُ الفعل، فأعْمِلْه فيه بغير الواو، قيل: لا يجب هذا، ألا ترى أنَّك قد تجد الفعل يعمل بتوسط الحرف، ولا يجوز أن يحذف الحرف المتوسط، كقولك: قمتُ وزيداً"[1].

وقال ابن جنّي: ألا ترى أنَّ قولك: قام زيدٌ وعمروٌ أصله: قام زيدٌ وقام عمروُ، فحذفتَ (قام) الثانية وبقيت الواو كأنَّها عوض منها، فإذا ذهبتَ تحذف الواو النائبة عن الفعل تجاوزتَ حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف"[2].

وقد احتج أصحاب هذا الرأي بالآتي:

1- أنَّه يجوز إظهار العامل المحذوف فيكون هو العامل، فكذلك يكون هو العامل إذا كان محذوفاً من اللفظِ مراداً من جهة المعنى[3].

2- السماع عن العرب إضمار العامل بعد (واو) العطف في الشعر، يقول السُّهيلي: "وأمَّا ما يدلُّ على إضمار العامل من السماع فقول الأنصاري"[4] :

بَلْ بَني النَّجار إن لنَا فِيهمُ قَتَلى وإن ترَه[5]

1- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تح، محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بمصر، ط1، 1985م، 701/1.

2- سرّ صناعة الإعراب، لابن جني، تح، حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط2، 1993م، 635/2-636.

3- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 89/8، ونتائج الفكر في النحو العربي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي، عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1992م، ص 195.

4- نتائج الفكر في النحو العربي، للسُّهيلي، ص 195

5- البيت من بحر المديد، لخالد بن عبد العُزى الأنصاري، ينظر سيرة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لابن هشام، إعداد فتحي مجدي السيد، دار الصحابة للتراث طنطا مصر، ط1، 1995م، 57/1، ونتائج الفكر في النحو، ص 195، التره: الثأر، وخبر إنَّ محذوف وإن تره

والشاهد في البيت: قوله: (فيهم قتلى وإن ترة)؛ أظهر الشاعر (إن) بعد الواو ؛ أراد إن لها قتلى وترة، والترة: الثأر، فأظهر المضمر وهذا البيت شاهد على أنَّ حروف العطف يُضمر بعدها العامل المتقدم نحو قولك: إنَّ زيداً وعمراً في الدار فالتقدير إنَّ زيداً وإنَّ عمراً في الدار[1].

3- القياس: يقول السُّهيلي بشأن العامل في المعطوف: " أمَّا القياس فإنَّه ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلق به إلاّ في باب المفعول معه لعلةٍ تذكر هناك، ووجه آخر وهو أنَّ النعت هو المنعوت في المعنى وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين، فكيف بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه وبينهما واسطة، وهو الحرف؟"[2].

واعترض الرضي على قول البغداديين أبي علي الفارسي، وأبي الفتح عثمان بن جنّي بأنَّ العامل في المعطوف مقدَّر من جنس الأول في قولك: يا زيدُ وعمروُ بقوله: "وأقول: لا دليل فيه، إذ علة البناء في الثاني وقوعه وموقع الكاف كالمعطوف عليه، مع عدم المانع من البناء، كما كان في: يا زيد والحارث أعني اللام، وإنَّما كان اللام مانعاً لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء، فلما ارتفع المانع صار كأنَّ حرف النداء باشر التابع، لا أنَّه يقدر له حرف آخر . . . ولو كان العامل مقدَّراً لوجَب تعدد الغلام في: جاءني غلام زيد وعمرو، وهو متحدَّ، ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم: كل شاة بدرهم ، وكلّ سلختها بدرهم والمراد: هما معاً بدرهم"[3].

1- ينظر نتائج الفكر في النحو العربي، 195 – 196.

2- المصدر السابق، ص 195.

3- شرح الرضي على الكافية، 281/2.

وقد أبطل علماء النحو قول الفارسي وابن جنّي بقولهم: تَضَارَبَ زَيدٌ وعمروُ فلا يجوز تقدير العامل في هذا المثال بعد حرف العطف؛ وذلك لأنَّه لا يسوغ تكرار الفعل: تضارب زيدٌ وتضارب عمروٌ، لأنَّ تكراره يفسد المعنى ويبطل اللفظ[1].

القول الثَّالث: إنَّ العامل في المعطوف هو حرف العطف نفسه، لأنَّ حرف العطف وُضِعَ لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته[2]، وقد نسبت بعض المصادر هذا القول إلى أبي علي الفارسي، وأبي الفتح ابن جنّي[3].

واعترض الرضي على هذا القول وضعّفه دون نسبه لأحد بقوله: "وقال بعضهم: العامل حرف العطف بالنيابة، وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين، كما هو حق العامل"[4].

وردَّ جمهور العلماء كذلك على أصحاب القول الثَّالث: بأنَّ الحرف لا يعمل حتى يختص، وحروف العطف ليست بمختصة لأنَّها تدخل على الأسماءِ والأفعال[5].

1- ينظر شرح الجمل لاب عصفور 261/1.

2- ينظر الصفوة الصفية، ص 760، وتوجيه اللمع، ص 284، والبديع في علم العربية للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير(ت606هـ)، تح، فتحي أحمد علي الدين، مركز إحياء التراث الإسلامي السعودية، ط1، 1420هـ، 369/1.

3- ينظر شرح اللمع، ابن بُرهان العكبري أبوالقاسم عبدالواحد بن علي الأَسَدي(ت456هـ)، تح، فائز فارس، ط1، (دت)، السلسلة التراثية الكويت، 237/1، وينظر شرح المفصل لابن يعيش، 75/3.

4- شرح الرضي على الكافية، 281/2.

5- ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، 261/1، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، 431/1.

من خلال شرح الأقوال الثلاثة لآراء النحويين في العامل في المعطوف بحرف العطف يتضح لي بانَّ الرأي الراجح هو ما ذهب إليه سيبويه، ومعه بعض المحققين ومنهم الرضي، واعتراض الرضي على مذهب البغداديينِ أبي علي الفارسي، وابن جنّي كان في محله وذلك بناءً على أدلة قوية وحجج منطقية، للأسباب التالية:

1- إجماع النحاة على رجاحة رأي سيبويه ومن معه، وقد عوَّل معظم المحققين على أنَّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه[1]، قال ابن عُصْفُور: قد تبين في هذه المسألة أنَّه لا يسوغ تكرير العامل في مثل: اختصم زيدٌ وعمروٌ، فإذا تبيّن في هذه أنَّه لا يصلح أن يكون العامل فيه حرف العطف لعدم اختصاصه، ولا عامل مضمر بعد الواو لأنَّ ذلك يفسد المعنى تبيَّن أنَّ العامل إنَّما هو العامل في المعطوف عليه وهو (اختصم) بواسطة حرف العطف ويُحْمل على هذا سائر مسائل العطف"[2]، ويقول ابن أبي الربيع(ت688هـ): والذي عَوَّلَ عليه محققو هذه الصَّنعة: أنَّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه"[3].

2- سلامة هذا الرأي من الطعون والاعتراضات بينما لم تسلم الأقوال الأخرى من القدح والطعون.

1- ينظر البسيط في جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الأشبيلي السَّبتي(ت688هـ)، تح، عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1986م، 331/1.

2- شرح جمل الزَّجَّاجي، 261/1

3- البسيط في شرح جمل الزجاجي، 331/1.

المبحث الثَّالث

جواز نصب صفة (أيٌّ) في نداء المعرفة

قال ابن الحاجب(ت646هـ): "وإذا نودي المعرَّف باللام قيل: يا أيُّها الرجلُ، ويا هذا الرجلُ، ويا أيُّهذا الرجلُ والتزموا رفع الرجل لأنَّه المقصود"[1].

ولم يخرج عن لفظ المعرَّف بالألف واللام إلاَّ لفظ الجلالة فإنَّه تجوز مناداته بالياء دون إدخال أيُّها عليها إلا أنَّها في القرآن حُذِفَتِ الياء وعُوِض عنها بالهاء والميم كما في قوله تعالى: ﴿ **قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾[2].

من المسائل الخلافية التي ناقشها الرضي مسألة جواز نصب صفة (أيٌّ) في النداء بقوله: "وفصَّل بعضهم في وصف: يا هذا، فقال: إن كان لبيان الماهية نحو: يا هذا الرجل وجبَ الرفعُ؛ لأنَّه مستغنىً عنه، وإلاّ جاز الرفع والنصب نحو: يا هذا الطويل رفعاً ونصباً، وأمَّا المازني والزَّجَّاج فجوَّزا النصب والرفع في وصف اسم (الإشارة)، و(أيّ)، قياساً على نحو: يا زيد الظريف، ولم يثبت"[3].

اختلف النحاة في إعراب وصف الاسم المعرفة بعد (أيّ)، وذهبوا في ذلك إلى قولين على النحو التالي:

القول الأول: ذهب سيبويه، وجمهور النحاة إلى وجوب رفع صفة (أيّ)، في النداء نحو: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها المعلمون، فـ (يا) حرف نداء، و(أيّ) منادى، و(الها) للتنبيه، و(الرجلُ والمعلمون) صفة لِـ (أي) يقول سيبويه: "واطَّراد الرفعُ في صفات هذه المبهمة، كاطَّراد الرفع في صفاتها إذا ارتَفعتْ بفعلٍ أو ابتداءٍ، أو تُبْنَى على مبتدإٍ"[4].

1- شرح الرضي على الكافية، 373/1.

2- سورة الزمر من الآية (56).

3- شرح الرضي على الكافية، 375/1.

4- الكتاب، 192/2.

وقال المبرِّد: " وأمَّا قوله يا أيَّها الرجل ذا الجمة[1] فلا يجوز أن يكون (ذو الجمة) من نعت (أيّ)، لا تقول أيُّها ذا الجمة، وذلك لأنَّ المبهمة معارف بأنفسها، فلا تكون نعوتها معارف بغيرها؛ لأنَّ النعت هو المنعوت في الحقيقة"[2].

ويقول ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك يقال: "يا أيُّها الرجلُ، ويا أَيُّهذا، ويا أيُّها الذي فعل كذا، فـ (أيُّ): منادى مفرد مبني على الضم، و(ها) زائدة، و(الرجل) صفة لـ (أيٍّ)، ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنَّه هو المقصود بالنداء"[3].

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "ووجوب الرَّفعُ، فلم يَجُز فيه الوجهان، كما جاز في يا زيد الظريفَ؛ لأمرين:

أحدهما- إنَّ الرَّجل وإنْ كان في اللفظ صفة لـ (أيّ) كما كان الظريف صفةً لزيدٍ فإنَّه المقصودة بالنداء.

والثَّاني- إنَّ الصفة كالجزء مِنَ الموصوف وإذا لَزِمَته قَوِيَ الاتصال فيجري اللام من الرجل في قولك: يا أيُّها الرجلُ مجرى آخر الكلمة"[4].

القول الثاني: جواز النصب والرفع في وصف اسم (الإشارة)، و(أيّ) عند نداء المعرَّف بالألف واللام، **ونَسَبَ** الرضي هذا القول إلى أبي عثمان المازني(ت248هـ) من البصريين،

1- الجمة: هي مجتمع شعر الرأس المتدلي إلى شحمة الأُذن، وقيل هي مجتمع شعر ناصية الإنسان، ينظر معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تح، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2008م، 215/1.

2- المقتضب، 219/4.

3- شرح ابن عقيل، 269/2.

4- المقتصد في شرح الإيضاح، 778/2.

والزَّجَّاج(ت310هـ) من البغداديين بقوله: "وأمَّا المازني، والزَّجَّاج فجوَّزا النصب والرفع في وصف اسم (الإشارة)، و(أيّ)، قياساً على نحو: يا زيد الظريف، ولم يثبت"[1].

أجاز أبو عثمان المازني أن تكون صفة (أيّ) في نداء المعرف بالألف واللام منصوبة، ويبدو أنَّه قياساً على صفة غير المبهم، وليس سماعاً عن العرب نحو: (يا زيدُ الطويلَ)، يقول الزَّجاج: "وأجاز المازني أن تكون صفة (أيّ) نصباً، فأجاز (يا أيُّها الرجلَ أقبل)، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب"[2]،

ويقول ابن يعيش: "وأجاز المازني يا أيُّها الرجلُ والرجلَ بالرفع والنصب"[3].

ويقول أبو حيّان: " ولا يكون هذا التابع إلاّ مرفوعاً خلافاً للمازني، إذ يجيز فيه الرفع والنصب"[4].

وقد ردَّ أبو علي الفارسي رأي المازني بقوله: " وتقولُ: يا أيُّها الرّجلُ، ويا أيُّها النَّاس، فلا يجوزُ في النَّاسِ والرجلِ إلاَّ الرفعُ، وليس هذا بمنزلة يا زيدُ الظريفُ؛ لأنَّ الرّجلَ ها هنا هو المقصود بالنداء"[5]

وقد نسب الرضي الي أبي إسحاق الزَّجَّاج من البغداديين النصب والرفع في وصف اسم (الإشارة) و (أيّ) بقوله: "وأمَّا المازني والزَّجَّاج فجوّزا النصب والرفع في وصف اسم

1- شرح الرَّضيّ على الكافية، 375/1.

2- معاني القرآن وإعرابه، للزَّجَّاج، شرح وتحقيق، عبدالجليل عبدُه شلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م،

3- شرح المفصل، 8/2.

4- ارتشاف الضرب من لسان العرب، 2194/4.

5- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، 1982م 777/2.

(الإشارة) و (أيّ)"[1].

وبالرجوع إلى كتابي (الأصول في النحو)، و(معاني القرآن وإعرابه) للزَّجَّاج يتضح أنَّ رأي الزَّجَّاج يتفق مع ما ذهب إليه جمهور البصريين القائل: بوجوب رفع صفة (أيّ) في النداء في نحو: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيَّها المسلمون، ويعترض على رأي المازني بقوله: " وأمَّا (أيّ) فلا يجوز في وصفها النصب لأنَّها لا تستعمل مفردة"[2]، ويقول: " وأجاز المازني أن تكون صفة (أيّ) نصباً، فأجاز(يا أيُّها الرَّجُلَ أقبل)، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول، لمخالفته كلام العرب، والقرآن، وسائر الأخبار"[3].

وممَّا تقدّم من أقوال الزَّجَّاج، ورده على ما ذهب إليه المازني بأنَّ هذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجزها أحد من النحويين، ووصف قول المازني بأنَّه مطروح مرذول، لمخالفته كلام العرب، والقرآن، وسائر الأخبار.

وبذلك يتضح أنَّ ما نسبه بعض النحاة[4] ومنهم الرضي[5] إلى الزَّجَّاج لم يكن دقيقاً، دقيقاً، وأن اعتراض الرضي على الزَّجَّاج، ووصف كلامه بأنَّه لم يثبت[6]، كان نتيجة نسبة أقوال إلى الزَّجَّاج غير دقيقة في صحتها، وبهذا يكون ما قاله الزَّجَّاج موافقاً لما أيَّده الرضي.

1- شرح الرضي على الكافية، 375/1.

2- الأصول في النحو، 337/1.

3- معاني القرآن وإعرابه، 128/1 – 129.

4- ينظر شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح، عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م ،1318/3.

5- ينظر شرح الرضي على الكافية، 375/1.

6- المصدر السابق والموضع نفسه.

الفصل الثَّالث

المسائل المتعلقة ببعض الأدوات والمفردات التي ضعَّفها الرّضيّ

المبحث الأوَّل – (لَيْـسَ) بيـن الفعليـــة والحرفيـــــة.

المبحث الثَّاني – (مَهْمَا) الشرطية بين البساطة والتركيب.

المبحث الثَّالث – العدل في ألفاظ الأعداد التي على وزن(فُعَال ومَفْعَل).

المبحث الرَّابع – العدل في (أُخَر).

المبحث الأوَّل

(ليس) بين الفعليَّة والحرفية

اختلف النحاة في (ليس) اختلافاً كبيراً هل هي فعلٌ أم حرفٌ؟، أو أنَّها تكون فعلاً وتكون حرفاً قال ابن بَرَّي: "هذه المسألة من أشكل مسائل العربيّة التي اضطربت أقوال النحويين في تحقيقها وقلَّ أن تجد منهم من قرَّب مراميها ومحَّص المعنى فيها؛ وسبب ذلك تعارضُ الأدلة وتكافؤها في (ليس) هل هي فعلٌ أو حرفٌ؟"[1].

وقد ناقش الرَّضيُّ مسألة (ليس) بين الفعلية والحرفية بقوله: "أصل (ليس): (لَيِس)، كـ (هَيب)، كما يقال في عَلِم: علمْ، وإلزامهم تخفيفها بالإسكان، وتركهم قَلب يائها ألفاً، كما هو القياس في (هاب) الماضي لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف، ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء إذ الفتحة لا تُحذف في العين تخفيفاً، وسيبويه والأكثرون على أنَّه فعل غير متصرِّف، وقال أبو علي في أحد قوليه: "إنَّه حرف، إذ لو كان مخفف (فَعِل) كـ صَيْد في صَيد، لعادت حركة العين على الياء، عند اتصال الضمير، كـ (صَيِدت)، ولو كان كـ (هاب) لكسرت الفاء كـ (هِبت)"[2].

يتضح ممّا سبق أنَّ آراء النحاة حول نوع (ليس)، تذهب إلى مذهبينِ وهما:

المذهب الأوَّل: ذهب جمهور النحويين ومنهم الخليل، وسيبويه، والفراء[3]، والأخفش[4]، والمبرِّد[5]، وغيرهم من النحاة إلى أنَّ (ليس) فعل غير متصرف من أخوات (كان)، تدخل

1- جواب المسائل العشر، لابن بَرَّي، تح، محمد أحمد الدّالي، دار البشائر للنشر والتوزيع سوريا، ط1، 1997م، ص40.

2- شرح الرضي على الكافية، 199/4.

3- ينظر معاني القرآن، 43/2.

4- ينظر كتاب اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي، تح، مازن مبارك، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر دمشق، ط2، 1985م، ص 34.

5- ينظر المقتضب، 87/4.

على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ، ويُسمَّى اسمها، وتنصب الخبر، ويُسمَّى خبرها، وهي تفيد النفي المطلق نحو: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه، أي: ما خَلَقَ اللهُ مثله، يقول سيبويه: "وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس وما كان نحوهنَّ من الفعلِ ممّا لا يستغنى عن الخبر"[1]، فسيبويه بكلامه هذا يصرح بأنَّ (ليس) من أخوات (كان) ويقرُّ بفعلتيها، يقول المبرِّد: "وذلك الفعل: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وظلَّ، وبات، وأضحى، وما دام، وما زال، وليس، وما كان في معناهنَّ"[2]، وذهب الرضي مذهب مَنْ قال بفعلية (ليس) بقوله: " والأولى الحكم بفعليته، لدلالة اتصال الضمائر به عليها، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادراً"[3]، واستدلَّ أصحاب هذا المذهب على فعليتها بالآتي:

الدليل الأوَّل- اتصال الضمائر بها قال المبرِّد: "أمَّا الدليل على أنَّها فِعْل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلاَّ في الأفعال فيها، نحو: لستُ منطلقاً، ولستَ، ولسْتُما، ولستم، ولَسْتُنَّ، وليستْ أمةُ الله ذاهبة، كقولك: ضربوا، وضربا، وضربتْ، فهذا وَجْهُ تصَرُّفها"[4].

وقد رَدَّ أبو علي الفارسي على هذا الدليل بقوله: " فإن قال قائل: إنَّه قد اتصل به الضمير على نحو ما يتصل بالفعل كقولهم: (لَيْسُوا) و(لَسْتُم). قيل: إنَّ اتصال الضمير به هذا الاتصال ليس بدلالة قاطعة على أنَّها فعل؛ ألا ترى أنَّه قد اتصل على هذا النحو بما هو اسم وذلك قول بعضهم (هاءا) و(هأؤوا)، كما تقول للمخاطب (افْعَلا) و(افْعَلُوا) وهذا الحرف

1- الكتاب، 45/1.

2- المقتضب للمبرِّد، 86/4.

3- شرح الرضي على الكافية، 199/4.

4- المصدر السابق، 87/4.

من الأسماء التي سُمِّيت بها الأفعال أسماءً وليست بأفعالٍ ولا حروفٍ"[1]، وقد ذكر أبو علي الفارسي هذا الكلام في كثيرٍ من كتبه[2].

وقد ردّ الرضيُّ قول الفارسي بأن الضمائر لا تتصل بغير صريح الفعل إلاّ نادراً[3].

الدليل الثَّاني- وهو أنَّ (ليس) تلحقها (تاء) التأنيث وهذه من علامات الفعل، يقول ابن يعيش: "وتلحقها تاء التأنيث ساكنة وصلاً ووقفاً، نحو: ليستْ هندُ قائمةً"[4].

ورُدَّ على هذا القول بأنَّ علامة التأنيث تلحق الحروف أيضاً نحو (ثمّ) و (ربَّ)، و (لا) فتقول: (ثمَّتْ)، و(رُبَّتْ)، و(لاتْ)، قال الشاعر:

ثُمَّت قُمْنا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ أَعْرَافُهُنَّ لِأَيْدِينا منَاديلُ[5]

والشاهد في البيت: (ثُمّت) حيث اتصلت (تاء التأنيث) بـ (ثمّ) وهي حرفٌ[6].

1- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، ص 211.

2- ينظر كتاب المسائل البصريات،430/1، وكتاب الشِّعر أو شرحُ الأبياتِ المشكِلَةِ الإعرابِ، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تح، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1988م، ص 6 – 11.

3- شرح الرضي على الكافية، 199/4.

4- شرح المفصل، 111/7.

5- القصيدة لعبدة بن الطّيّب في المفضّليّات، شرح وتحقيق، أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف مصر، ط6، (دت)، 141/2، الجُرْد: الخيل القصار الشعر، والمسومة: المُعلمة، مناديل يريد أنهم يمسحون أيديهم من وضر الطعام بأعرافها.

6- ينظر شرح الشواهد الشعرية في أُمات الكتب النحوية، محمد محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 2007م، 248/2.

والصحيح أنَّ (تاء) التأنيث هي إحدى علامات الفعل، وهي دليل على فعلية (ليس) وإن كانت جامدة لا تقبل التصرَّف[1].

الدليل الثَّالث– إنَّها تشبه الأفعال الماضية بأنَّ آخرها مفتوحٌ، يقول ابن يعيش: "ولأنَّ آخرها مفتوحٌ، كما في أواخر الأفعال الماضية"[2]

الدليل الرَّابع– إنَّها تنصبُ خبرها مقدّماً، ومؤخراً، وموجباً، ومنفياً، يقول ابن بَرَّي: "وممَّا يدلُّ على أنَّها فعلٌ كونها تنصب خبرها مقدّماً ومؤخراً وموجباً ومنفياً كقولك: ليس زيدٌ قائماً، وليس قائماً زيدٌ، وقائماً ليس زيدٌ، وليس زيدٌ إلاّ قائماً، ولا يجوز ذلك في (ما) لا تقولُ: قائماً ما زيد، ولا ما قائماً زيدٌ، وكذلك لا تقولُ: ما زيدٌ إلاّ قائماً"[3].

الدليل الخامس– وممّا يدل أيضاً على أنَّها فعل امتناعها أن تكون جواباً للقسم على حدِّ ما تكون عليه (ما) فلا يَحْسن قولك: والله ليس زيدٌ قائماً كما يَحْسن قولك في (ما) إذا قلت: واللهِ ما زيدٌ قائماً[4].

الدليل السَّادس– يقول ابن بَرَّي: ومن الدليل على أنَّها فعل كونها يستتر فيها الضمير الغائب كما يستتر في الفعل، وذلك مثل قولك: زيدٌ ليس قائماً، ولا تقول: زيدٌ ما قائماً حتى تقول: ما هو قائماً"[5].

1- ينظر المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، قدم له وبوّبه علي أبو ملجم، دار الهلال بيروت، ط1، 1993م، ص 321.

2- شرح المفصل 111/7.

3- جواب المسائل العشر، ص 41.

4- ينظر المصدر السابق والموضع نفسه.

5- المصدر نفسه، ص 41.

المذهب الثاني: إنّها حرفٌ، ونسبه الزَّجَّاجي إلى الفراء، وجميع الكوفيين بقوله: "فأما (ليس) ففيها خلاف؛ فالفراء، وجميع الكوفيين يقولون هي حرف"[1].

ونسبه أبو حيان (745هـ)[2]، وتبعه المرادي(ت749هـ)[3] إلى بعض البغداديين وهم ابن السراج، وأبي بكر بن شُقير(ت317هـ)، وأبي علي الفارسي(ت377هـ) في أحد قوليه، يقول المرادي: " وذهب ابن السرَّاج والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، وابن شُقير إلى أنَّها حرفٌ"[4]، يقول المجاشعي(ت479هـ): وكان أبو بكر ابن السرَّاج يقول: "كنت أقول (ليس) فعل منذ أربعين سنة تقليداً والأظهر في ليس أنَّها فعل"[5]، ويبدو هذا النقل عنه غامضاً لأنّهُ لم يصرّح بحرفيتها بقوله: (والأظهر في ليس أنَّها فعلٌ)، وقد صرَّح في كتاب الأصول بفعلية (ليس) بقوله: " فأمَّا ليس فالدليل على أنَّها فعل وإن كانت لا تتصرّف تصرّف الفعل قولك: لستُ كما تقولُ ضربتُ، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستنَّ كضربتنَّ، وليسوا كضربوا، وليست أمةُ الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيداً"[6].

أمّا البغدادي الآخر وهو أبو علي الفارسي فقال بحرفية ليس، وبفعليتها كما ذكر ابن مالك بقوله: "واضطرب قولُ أبي علي في (ليس) فرجّح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها في نحو (ليس الطيب إلا المسك)، وذهب إلى أنَّها محتملة ضمير الشأن اسماً، وما بعد ذلك خبرها)"[7]، قال أبو علي

1- اللامات للزجاجي، ص 34.
2- ينظر ارتشاف الضرب، 1146/3.
3- ينظر الجنى الداني، ص 494.
4- المصدر السابق والموضع نفسه.
5- شرح عيون الإعراب، أبي الحسن علي بن فضَّال المجاشعي، تح، حنا جميل حداد، مكتبة المنار الأردن، ط1، 1985م، ص101.
6- الأصول في النحو، 82/1 – 83.
7- شرح التسهيل، 379/1.

علي الفارسي مما يؤكد حرفية (ليس): " فالدليل على أنَّ (ليس) ليس كالفعل أنَّك تصل (ما) بالأفعال الماضية والمضارعة، ولا يجوز أن تقول: (ما ليس بذكرك زيدٌ) فتجري ليس نفياً مجرى (لم) الحرف كما تقول ما لم بذكرك زيدٌ"[1]، ويقول أيضاً: " حكى سيبويه قولهم: (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ)، وذهب فيه إلى أنَّه بمنزلة (ما) ولم يحمله على أنَّ في (ليس) ضمير القصة والحديث كما حمل قوله: (ليس خلقَ اللهُ أَشْعَرَ منه) على هذا الضمير ووجه قوله: "(إنَّه بمنزلة (ما) وليس كـ (كان) وأخواتها)، أنَّ (ليس) وإن كانت قد رفعت ونصبت فليست فعلاً على الحقيقة"[2]، وعلل الفارسي بأنَّ الفعل لا يخلو من أحد أمرين: إمَّا كونه دالاً على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة، أو أن يكون دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة مجرداً من الحدث، ولم تكن (ليس) من ضمن هذين الخيارين[3].

وقال البغدادي أبو القاسم الزَّجَّاجي بحرفية (كان وأخواتها) بقوله: "باب الحروف التي ترفعُ الأَسماءَ وتنصبُ الأَخبارَ وهي: (كان، وأمسى، وأصبح، وصار، وأضحى، وظلَّ، ودامَ، وليس، ومازال، وما انفكَّ، وما فتِيءَ، وما بَرِحَ)، وما تصرف منها"[4].

واحتج أصحاب هذا الرأي على حرفية ليس بالآتي:

الدليل الأوَّل– إنَّها ليست على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية لسكون عينها قال الزَّجَّاجي: "ودليل الكوفيين على أنه حرف أنَّه ليس على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانيه"[5].

1– المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تح، محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ط1، 1985م، 2/ 833.

2– المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تح، حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط1، 1987م، ص 210.

3– ينظر المصدر السابق والموضع نفسه.

4– الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي، تح، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1984م، ص 41.

5– كتاب اللامات، للزجاجي، ص 34، وينظر المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جنّي لكتاب التصريف للمازني، تح، إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، إدارة إحياء التراث القديم مصر، ط1، 1954م، 258/1.

وَقد رُدّ هذا القول بمجيئها على غير أوزان الأفعال بقولهم: يحتمل أن تكون مخففة من (فَعِلَ)، فتكون في الأصل (لَيِسَ)، مثل صَيِدَ البعير إذا رفع رأسه من داءٍ[1] ، فخففت، ولزم التخفيف من (فَعِلَ) إلى (فَعْلَ)، وبعض العرب من يقول في (كَتِف و فَخِذ) (كَتْف و فَخْذ) ، ولم نقدره (فَعَل) بالفتح، لأنَّه لا يخفِّف، ولا (فَعُل) بالضم، لأنَّه لم يوجد في يائي العين إلاّ في هَيُؤ، وقد سُمِعَ فيها (لُسْتُ) بضمِّ اللام، وهو يدلُّ على بنائها على (فَعُل)، كـ (هيؤَ زيدٌ)، بمعنى حَسُنت هيئته[2].

الدليل الثَّاني– أنَّها لا تدلُّ على حدثٍ، ولا على زمانٍ محصّل من صيغتها، ولا يكون منها فعل للمستقبل[3].

ورُدَّ هذا الدليل بقولهم: أنَّ الفعل موضوع على إثبات الحدث المقترن بالزمان، و(ليس) لا تدلُّ على الحدث ولا على الزمان، وإنما تنفيها فهي في ذلك كـ(ما) النافية.

الدليل الثَّالث– إنَّها غير متصرفة فلا يجيء منها اسم الفاعل، ولا اسم المفعول، ولا لفظ المستقبل، فلم يقل منها: يليس، ولا لايس، ومليس[4].

ورُدَ هذا القول بأنَّ عدم التصرف لا يدلُّ على أنَّها ليست فعلاً، إذ ليس كل الأفعال متصرفة ومنها (نِعْمَ)، و(بِئسَ)، و(عَسَى)، وفعل التعجب كلها أفعال ولم تكن متصرفة[5].

الدليل الرَّابع– عدم عملها في قول بعض العرب: (ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ)، على لغة تميم، فأنَّها شُبِهَت بـ (ما)، وقد منع سيبويه إضمار الضمير في (ليس) في هذه العبارة، وهذا دليل

1- ينظر شرح المفصل، 112/7.

2- ينظر الجنى في حروف المعاني للمرادي، ص 493.

3- ينظر مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تح، عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب القاهرة، 2008م، (دط) ،ص 61.

4- ينظر اللامات للزجاجي، ص 34، وشرح المفصل لابن يعيش، 112/7.

5- ينظر شرح المفصل، 112/7.

على حرفيتها حيث رفع بنو تميم (المسك) في (ليس)، في قولهم: (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ)، وينصبون المسك في (كان) بقولهم: (ما كان الطيبُ إلاّ المسكَ)، يقول أبو حيان: "فلو كان في (ليس) إضمار لوجب أن يكون في (كان) إضمار أيضاً فكونهم يختصون الرفع بـ (ليس) دون (كان) حتى لا يوجد أحد منهم يرفع (المسك) في (كان)، ولا ينصب في (ليس) دليل على أنَّ (ليس) هنا حرف لا عمل لها"[1].

وقد رُدَّ هذا الدليل بأنَّ هذه العبارة تحتمل عدة تقديرات منها، وهو أن يكون في (ليس) إضمار الحديث والقصَّة، ويكون التقدير بـ (إلاَّ) التقديم وإن أُخرت نحو: ليس إلاّ الطيبُ المسكُ) أي: ليس الأمر إلاّ الطيبُ المسكُ، كقولهم: ليس زيدٌ أبوه منطلقٌ، فـ (المسك) يرتفع كما ارتفع في الوجه الأول، وموضع الجملة كموضع الجملة في الوجه الأوّل[2].

الدليل الخامس– أنَّ ليس تشبه (ما) النافية في العمل والمعنى، فينبغي أن تكون حرفاً مثلها قال العكبري: "أنَّ (ليس) ينتصب جوابها كما ينتصب جواب (ما) النافية

كقولك: ليس زيدٌ بزائرك فتكرمه، وقولك: ما زيدٌ بزائرك فتكرمه"[3].

ورُدّ هذا القول بأنَّ كونها تشبه (ما) النافية في العمل والمعنى فلا يخرجها عن كونها فعلاً؛ لأنَّه يدل على مشابهة بينهما في العمل أما من حيث دلالة فعلية (ليس) فقد قامت على فعليتها[4].

الدليل السادس– اتصال (ليس) بياء المتكلم من غير نون الوقاية دليل على حرفيتها كما

قال رَؤبُة :

1– تذكرة النحاة لأبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي، تح عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط1، 1986م، ص 168.

2– ينظر المسائل الحلبيات، ص 228.

3– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ص 311.

4– ينظر شرح المفصل، 112/7.

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَيْسِ إذ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي[1]

والشاهد في البيت قول الشاعر (ليسي)، ولو كانت فعلاً حقيقةً لقال: ليسني[2].

ورُدَّ الدليل بأنَّ ليس فعل ناقص، وقد حذفت منه نون الوقاية والحذف فيها نادر لا يقاس عليه، فلا نقول: هنا رجل ليسي؛ أي: غيري[3]، وقال الرَّضيُّ: "ولنقصان فعليتها، جاز ترك نون الوقاية معها"[4].

الدليل السَّابع– أنَّها لا تصحُّ أن تكون صلة لـ (ما) المصدريّة، حيثُ لا يستقيم قولك: (ما أحسن ما ليس زيدٌ ذاكراً)، كما يجوز في قولك: (ما أحسن ما كان زيدٌ ذاكراً) ولو كانت (ليس) فعلاً لصحَّ أن تكون صلة لـ (ما) [5].

ورُدَ هذا القول فكون (ليس) لا يصحُّ أن تكون صلة لـ(ما) المصدرية التي تنسبك مع ما بعدها في تأويل مصدر مثل: (ما أحسنَ ما كان زيدٌ ذاكراً) فلا دلالة فيه على الحرفية؛ إذ لو كان ذلك كذلك لخرجت نعم وبئس عن الفعلية لأنهما لا ينسبكان مع (ما) المصدرية[6].

الدليل الثَّامن– أنَّها لا تستقلّ بمرفوعها من دون منصوبها، يقول ابن بَرّيّ: "كونها لا تستقلّ بمرفوعها دون منصوبها في حالة من الأحوال بخلاف (كان) وأخواتها، ألا ترى أنَّه يجوز أن يرجع الأصل في (كان) فتعيدها إلى أصلها من الدلالة على الحدث والزمان؟ وتسمّى التامة،

1- البيت من بحر الرجز، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج، أعتنى بتصحيحه وترتيبه، وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع الكويت، ص 175 وينظر معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تح، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2008م، 85/2، العديد: العدد، والطيس: كثير النسل

2- ينظر شرح المفصل لابن يعيش، 108/3.

3- ينظر النحو الوافي، 281/1.

4- شرح الرضي على الكافية، 201/4.

5- ينظر المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، 219، والبصريات، 833/2، والتبيين للعكبري، 311.

6- ينظر المسائل الحلبيات، ص 219 .

نحو: كان زيدٌ، ولا تقول: ليس زيدٌ فهذا يدلُّ على أنَّها حرف، لأنَّ الحرف والاسم لا يأتلف منهما كلام إلاّ في النداء"[1].

الدليل التاسع- أنَّ (ليس) لا تكسر لامها مع ضمير المتكلم والمخاطَب ذكر العكبري: " أنَّ ضميرَ المخاطب، والمتكلم إذا اتصل بها لا يُكسر أَولها، وليس كذلك (باع)، لأنَّك تقول فيه (بِعْتُ)، ولا تقول هنا (لِسْتُ)"[2].

وقد حاول بعض النحويين التوفيق بين الرأيين وقالوا: إنَّ ليس قد تكون فعلية إذا قبلت إحدى علامات الفعل، وتكون حرفية إذا دلَّت على معنى في غيرها، قال المالقي: "اعلم أنَّ (ليس) ليستْ محضةً في الحرفية ولا محضةً في الفعلية، ولذلك وقع الخلافُ فيها بين سيبويه، وأبي علي الفارسي. . . فتكونُ حرفاً إذ هي لفظٌ يدلُّ على معنى في غيره، كـ (مِنْ، وإلى، ولا، وما)، وشبهها، أو النظرُ إلى اتصالها بتاء التأنيث، والضمير المرفوع، والاستتار، والرفع والنصب، . . . وإذا وُجدَتْ بشيءٍ من خواص الأفعال التي ذكرناها قبلُ قيل: إنَّها فعلٌ لوجود خواص الأفعال"[3]، فالمالقي جعل (ليس) حرفاً في بعض الاستعمالات، وقد رفض البصريون هذا القول؛ لأنَّهم يقدرون ضمير شأن) يكون اسماً لـ (ليس) عند دخولها على الأفعال، قال سيبويه: " وقد زعم بعضهم أنَّ ليس تجعل كـ (ما)، وذلك قليلٌ لا يكاد يُعْرَفُ"[4]، ويقول الهَرَوي(ت415هـ): عن مواضع ليس: "تكون فعلاً بمنزلة كان ترفع الاسم وتنصب الخبر كقولك: ليس زيدٌ قائماً، وتكون حرفاً بمعنى (ما) ويبطلُ عملها إذا دخل (إلاّ) على الخبر، كقولك: (ليس زيدٌ إلاّ قائمٌ)، كما تقولُ: (ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ)،

1- جواب المسائل العشر، 42.

2- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص 322.

3- رصف المباني في شرح حروف المعاني ص 300 – 301.

4- الكتاب، 147/1.

وحُكِي عنهم: (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) بالرفع على معنى: (ما الطيب إلاّ المسكُ)[1]

من خلال مناقشة آراء المذهبين، في هذه المسألة، وقيام الرضي بالاعتراض على رأي بعض البغداديين ومنهم أبو علي الفارسي القائل بحرفيتها[2]، يتبين ضعف ما ذهب إليه الفارسي ومَنْ تبعه، والراجح في رأيي ما ذهب إليه جمهور البصريين القائلين بفعلية (ليس)، وأيدهم الرَّضيُّ في ذلك للأسباب التالية:

1- قبول (ليس) لبعض علامات الفعل كضمائر الرفع البارزة التي لا تكون إلاَّ في الأفعال[3]، واتصالها بتاء التأنيث وهي من علامات الفعل، ويكفي للكلمة أن تكون فعلاً أن تقبل علامة واحدة من علامات الفعل.

2- قوة الأدلة التي تؤكد فعلية (ليس) التي ذُكرت للردّ على القائلين بحرفيتها، وبخاصة اتصالها بضمائر الرفع البارزة[4].

3- إنَّ شبهة (ليس) للحرفِ (ما)، ليس دليل على حرفيتها، يقول أبو علي الفارسي في (ما) النافية: "جَعَلُوها بمنزلة (ليس) لمشابهتها لهُ في نفي الحال، والدخول على الابتداء والخبر . . . وقد دخلت على خبرها (الباءُ) كما دخلت على خبر (ليس)"[5]، أي أنَّ (ما) النافية إنَّما عَملت بشبهها لليس فجعل أبو علي الفارسي (ليس) أصلاً في العمل و(ما) فرعاً، وليس ذلك إلاَّ لِتغليبه عليها حكم الفعلية وتسميتها فعلاً، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يشبه بها (ما)[6].

1- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهَرَوي، تح، عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1993م، ص 195.

2- ينظر المصدر السابق والموضع نفسه.

3- ينظر المقتضب 87/4.

4- ينظر الأصول في النحو، 82/1، والمفصل في صنعة الإعراب، ص 319- 321،

5- الإيضاح، ص 121.

6- ينظر رصف المباني للمالقي، ص 301.

يقول ابن بَرَّي: "أنه قد توجد في كلام العرب أسماء كثيرة مضارعة للحروف مثل: (أين، وأنى، ومتى، وأيَّا، وكيف، ونحو ذلك وليست حروفاً لمشابهتها لها، ألاَّ ترى أنَّ في كلامهم أسماء قد شابهت الفعل في كونها تقع أمراً ونهياً كما تكونُ الأفعال؟ وذلك في مثل مناعِ زيداً، ودراكِ عمراً، ولحاقِ جعفراً، وتراكِ بكراً، فهذه كلّها بمعنى أمنع، وأدرك، والحق، وأترك، ولم يوجبوا بذلك أنَّها أفعال بل قطعوا أنَّها أسماء، فليس مشابهة الشيءِ للشيءِ في معنى من المعاني بموجب أن تجعله نفس الشيء المشبّه به، وهذا النحو كثيرٌ في العربية"[1].

1- جواب المسائل العشر، ص 44.

المبحث الثَّاني

(مَهْمَا) الشرطية بَيْنَ التركيبِ والبساطة

تُعَدُّ (مَهْمَا) من الأدوات الشرطية التي ناقشها النحويون واتفقوا على أنَّها تجزم فعلين، يُسَّمى الأوَّل فعل الشرط، والثاني جواب الشرط نحو: (مهما تجلسْ اجلسْ)، ولكنهم اختلفوا في عدة أُمور منها ما يتصل ببساطتها وتركيبها، ومنها ما يرجع إلى اسميتها وحرفيتها، ومنها ما يرجع إلى ثباتها في الشرط وخروجها عنه.

وقد ناقش الرَّضيُّ تركيب الأداة (مهما) بين البساطة والتركيب بقوله: " مهما اختلف فيها، فقال بعضهم: هي كلمة غير مركبة على وزن (فَعْلَى)، فحقها على هذا أن تكتب بالياء، ولو سمِّي بها لم تنصرف لكون الألف زائدة ولو قِيل أنَّها للتأنيث، لم تنصرف مع تنكيرها أيضاً، وقال الخليل: هي (ما) أُلحقت بها (ما) كما تُلحق بسائر كلمات الشرط، نحو: متى ما، وإمَّا، ثم استكرِه تتابع المثلين، فأبدل ألف (ما) الأولى (هاء)، لتجانسهما في الهمس؛ وقول الخليل قريب، قياساً على أخواتها، وقال الزَّجَّاج: هي مركبة من (مه) بمعنى (كُفَّ) و (ما) الشرطية، وفيه بُعد، وهو أن يقال في: مهما تفعل أفعل، إنَّه رَدّ على كلام مقدر، كأنَّه قال لك قائل: أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلتَ: مهما تفعل أفعل، ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب: مَهْمَن بمعنى (مَن) . . . لكان مقِّوياً لمذهب الزَّجَّاج"[1].

من خلال ما ذكره الرضي يتضح اختلاف النحاة في أصل (مهما) هل هي بسيطة أم مركبة؟، وذهبوا في ذلك إلى عدة أقوال منها:

القول الأوّل: إنَّها مركبة من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة التي تُزاد بعد أدوات الشرط، وهو قول الخليل[2]، وأتباعه من البصرة[3]، وسيبويه في أحد قوليه[4]، قال الخليل في الكلام الذي

1- شرح الرَّضي على الكافية، 88/4.

2- ينظر المقتضب للمبرَّد، 47/2، والأصول في النحو، لابن السرَّاج، 159/2،.

3- ينظر الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تح، أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم دمشق، 431/5.

4- ينظر الكتاب، 60/3.

رواه عنه سيبويه: " وسألتُ الخليلَ عن (مَهْمَا) فقال: هي (ما) أدخلتَ معها (ما) لغواً؛ بمنزلتها مع (مَتَى) إذا قلت: (متى ما تأتِني آتِك)، وبمنزلتها مع (إنْ) إذا قلت: (إنْ ما تأتِني آتِك)، وبمنزلتها مع (أيْنَ) كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ**﴾[1]، وبمنزلتها مع أيٍّ إذا قلتَ: ﴿**أَيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾[2]، ولكنهم استَقبحوا أن يكرِّروا لفظاً واحداً فيقولوا: مَامَا فأَبدلوا (الهاء) من الألف التي في (ما) الأولى"[3]، وقد وضَّحَ الأخفشُ علَّةَ إبدال ألف (ما) الأولى (هاء) بقوله: " ما الثانية زائِدةٌ للتّوكيد، وهي غيرُ لازمةٍ كما تَلزَم في الجزاءِ إذا قُلتَ: مَهْمَا تَصْنَع أصْنَعْ، فهي في الجزاءِ ما ضُمَّتْ إليها الأُخرى، وجُعِلَتا للشرط كحرفٍ واحدٍ، وأبدلوا الهاء من الألف لِخَفَاءِ الألفِ، وأنَّها حرف هاوٍ لا مستقرَّ لها فَكرِهوا اجتماع ميمين ليس بينهما إلاَّ الألف وهي لخفائها، ولم تكن هاويةً بمنزلة الحركة"[4]، ويقول ابن يعيش في سبب إبدال ألف (ما ما) الأولى (هاء): " وكرهوا تواليَ لفظين حروفهما واحدةٌ، فأَبدلوا من ألف (ما) الأولى (هاءً) لقُربِ (الهاءِ) من الألف في المخرج، وكانت أَلف (ما) الأولى أجدر بالتغيير من الثانية لأنَّها اسم، والأسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال"[5]، وقد نظر الرضيُّ في شرحه على الكافية إلى أنَّ سبب إبدال ألف (ما) الأولى (هاءً)؛ هو التشابه الصوتي بين حرفي الألف، والهاء في الهمس بقوله: " فأُبْدِل ألف (ما) الأولى هاء؛ لتجانسهما في الهمس"[6]، وقد أيد الرضيُّ

1- سورة النساءِ من الآية (78).

2 سورة الإسراء من الآية (110).

3- الكتاب 3/ 59 – 60.

4- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تح، محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق بيروت، ط1، 1981م، ص 269.

5- شرح المفصل، 7/ 42 – 43.

6- شرح الرضي على الكافية، 4/ 88، والصحيح أنَّ (الألف) حرف مجهور وليس مهموس رُبَّما أراد لتجانسهما في (الجهر) وليس (الهمس)، ينظر الكتاب، 434/4، وشرح الشافية للرضي، 259/3، ودراسةُ الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، (دط)، 1997م، ص 344، والأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي، دار الوليد ليبيا، ص69.

وقوَّى قول الخليل بقوله: "وقولُ الخليلِ قريبٌ، قياساً على أخواتها"[1].

وقد ضعَّف ابن عُصْفُور رأي الخليل القائل بأنَّها مركبة من (ما ما)، وقُلِبَ ألف الأولى هاء بقوله: "ومن قال إنَّ مهما من (ما ما) ثمَّ قلبَ الألف (هاءً) هروباً من اجتماع المِثْلَين نحو قولهم في حَيْحَيْتُ حَاحَيْتُ فممكن، إلاَّ أنَّه يَضْعَفُ وذلك لكونه لم يُنْطَق بهذا الأصل في موضع[2].

القول الثاني: وهو قول الأخفش[3]، والزَّجَّاج(ت311هـ) من البغداديين، بأنَّها مركبة من (مه) بمعنى أكفف، و(ما) الشرطية، وتركبا فصارا كلمة واحدة، وجِدَتْ فيهما دلالة الشرط، والمعنى: أكفف عن كل شيءٍ، ما تفعل أفعل، ويرى الرضيُّ ضعفِ هذا الرأي فذكر: "أنَّ تركيب مهما من (مه) و(ما) لا معنى للكف فيه مع الشرط، إلاّ على بُعدٍ، وهو أن يُقال في (مهما تفعل أفعل)، إنَّه رد على كلام مقدَّر كأنَّه قال لك قائل: أنتَ لا تقدر على ما أفعل، فقلتَ: ما تفعل أفعل" [4] ويرى صاحب المقدمة الجزولية: " أنَّ تركيب مهما من (مه) بمعنى بمعنى أكفف، و(ما) الشرطية له نظائر كثيرة في اللغة؛ لذلك يرى أنَّه أولى وأجود من قول الخليل[5]، وقد جوَّز سيبويه هذا الرأي عند كلامه على مهما بقوله: " وقد يجوز أن يكون (مَهْ) كـ (إذْ) ضُمَّ إليها ما"[6]، وقد نسبت معظم المصادر[7] هذا الرأي إلى الزَّجَّاج ومنهم

1- شرح الرّضيّ على الكافية، 88/4.

2- شرح جمل الزَّجَّاجي، لابن عصفور، تح، صاحب أبو جناح، 196/2.

3- ينظر رأيه في المساعد، 137/3، والغرة لابن الدَّهان، 82/3.

4- شرح الرضي على الكافية، 88/4.

5- ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين(ت654هـ)، تح، تركي بن سهو بن نزّال العتيبي، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 1993م، 2/ 502 - 503.

6- الكتاب، 60/3.

7- ينظر الكتاب، 433/1 ، والأصول لابن السراج، 159/2، ، وارتشاف الضرب لأبي حيَّان، 1863/4، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، 137/3.

الرضي في شرحه على الكافية بقوله: " وقال الزَّجَّاج: هي مركبة من (مه) بمعنى (كُفَّ) و (ما) الشرطية، وفيه بُعد"[1].

ولكنني لم أتمكن من الوقوف على هذا الرأي للزَّجَّاج في متون كتبه التي تمكنتُ من الإطلاع عليها، وما وقفتُ عليه في كتابه معاني القرآن، أنه يوافق رأي الخليل في شرحه للآية: ﴿ **وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ**﴾[2]، يقول الزَّجَّاج: "زعم بعض النحويين أنَّ أصل (مهما) مَا تأتنا به، ولكن أبدل من الألف الأولى للجزاءِ، ودليل النحويين على ذلك، أنه ليس شيء من حروف الجزاء إلاّ و(ما) تزاد فيه . . . وقالوا جائز أن تكون (مَهْ) بمعنى الكف، كما تقول (مَهْ) أي: أكفف، وتكون (مَا) الثانية للشرطِ والجزاءِ، كأنهم قالوا ـ والله أعلم ـ أكفف ما تأتينا به من آية، والتفسير الأول هو الكلام؛ وعليه استعمال الناس، وهذا ليس فيما فيه من التفسير شيءٌ لأنَّه يَخِلُ اختلاف هذين التفسيرين بمعنى الكلام"[3]. ونلاحظُ في قول الزَّجَّاج: (زَعَمَ بعضُ النحويين أنَّ أصل مهما). . . وقوله: (وقالوا جائز أن تكون مه بمعنى الكف) أنَّه لم ينسبه لنفسه بل نسب هذا الرأي لغيره ويحتمل أن يكون الزَّجَّاج عدل عن رأيه هذا وارتضاه في كتاب آخر لم أتمكنُ من الوصول إليه.

وهناك بعض العرب يقولون (مَهْمَن) أي أنَّها مركبة من (مَهْ) بمعنى أكفف و(مَنْ) الشرطيّة[4]، بدليل قول الشاعر:

1- شرح الرَّضي على الكافية، 88/4.

2- سورة الأعراف من الآية (132).

3- معاني القرآن وإعرابه، للزَّجَّاج، شرح وتحقيق، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م، 369/2.

4- ينظر اللباب في علوم الكتاب، أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تح، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ومحمد سعد رمضان، ومحمد المتولي الدسوقي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1998م، 281/9.

أماوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ في صَدِيقِه أقاويلَ هذا الناسِ ماوِيَّ ينْدَمِ[1]

الشاهد في البيت هو مجيء (مهمن) بمعنى (من) حيث رَكّبَ (مَهْ) مع (مَنْ) كما ركبها الزَّجَّاج مع (مَا)، وهو اسم شرط بمعنى (من)، يسمعن: فعل الشرط، وجوابه: يندم، وماويَّ منادى مرخم، وحرف النداء محذوف، وقد أشار الرضي أيضاً بأن تركيب (مَهْمَنْ) من (مَهْ) و(ما) يقوِّي قولَ الزَّجَّاج القائل بأنَّ مهما مركبة من (مَهْ) و(مَا) الشرطية.

وقد رُدَّ هذا القول وضُعِّفَ بأنَّه لا معنى للكَفِّ هنا إلاَّ على بُعْدٍ، وهو أن يُقال في مهما تَفْعَل أفعلْ: أنَّه ردٌّ لكلام مقدَّر، كأنَّه قيل: أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلت: مهما تفعلْ أفعلْ[2].

القول الثَّالث: إنَّ (مهما) بسيطة غير مركبة[3] ووزنها عند القائلين ببساطتها (فَعْلَى)، واختار هذا القول جماعة النحاة منهم أبو البركات الأنباري من البغداديين(ت577هـ)، وابن عُصْفُور(ت669هـ)، وأبو حيان(ت745هـ)، والمَوْزَعِي المعروف بابن نور الدين(ت825هـ)، والسيوطي(ت911هـ)، قال أبو البركات الأنباري: "والثالثُ ألاّ تكون مركبةً بل هي حرفٌ واحدٌ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التركيب، ولا مانعَ أن تكونَ موضوعةً على هذا المعنى من غير تركيب"[4]، وقال ابن عُصْفُور عن تركيب مهما: "لا يُدَّعى التركيب إلاَّ بدليل ولا دليل على ذلك"[5]، وقال المَوْزَعِي(ت825هـ): "وهي كلمة بسيطة، وزعم الخليل أنَّ أصلها ما الشرطية

1- البيت من بحر الطويل بلا نسبة في لسان العرب، مادة: مه، 542/13، وخزانة الأدب، 16/9، (أماويّ): مرخم ماوئّة وهو اسم للنساء ومنها (أماوية) امرأة حاتم الطائي، والهمزة للنداء

2- ينظر شرح الرَّضيَّ على الكافية، 88/4، والهمع، 316/4.

3- ينظر ارتشاف الضرب، 1863/4، والجنى الداني، 612، ومغني البيب، 368/1، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، 137/3، وهمع الهوامع، 316/4.

4- البيان في غريب إعراب القرآن،لأبي البركات بن الأنباري، تح، طه عبد الحميد طه، مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (دط)، 1980م، 371/1.

5- شرح جمل الزَّجَّاجي لابن عصفور، تح، صاحب أبو جناح، 195/2 – 196.

ضمت إليها (ما) الزائدة وأبدلوا الألف ها"[1]، وقال أبو حيَّان الأندلسي: "فقيل إنَّها بسيطةٌ، ووزنها: فَعْلَى وألفها إمَّا للتأنيث، وإمَّا للإلحاق، وزوالُ التنوين للتأنيث، ويختار فيها البساطة"[2]، وقال ابن هشام بعد عرضه لقول الخليل وقول الزَّجَّاج: " وهي بسيطة لا مركبة من (مَهْ) و(مَا) الشرطية، ولا من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة ثم أُبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار"[3].

ومن خلال استعراض آراء النحاة في أصل (مهما) بين التركيب والبساطة، أستنتج أنَّ الرضي ذهب إلى تضعيف رأي الزَّجاج من البغداديين القائل بأنَّ (مَهْمَا) مركبة من (مه) بمعنى (كُفَّ) و(ما) الشرطية، وفيه بُعد، والرأي الراجح عندي وهو الأولى بالقبول: الرأي القائل ببساطتها، لأنَّ الأصل البساطة وعدم التركيب، والقول بالتركيب فيها لا دليل عليه، وعملاً بالأصل، وهو عدم التركيب، فالأصل أولى بالأخذ به في هذه المسألة. والله اعلم

1- مصابيح المغاني في حروف المعاني، محمد بن علي بن إبراهيم الخطيب الموزعي، تح، عائض بن نافع بن ضيف الله، دار المنار، ط1، 1993م، ص 470.

2- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، 1863/4.

3- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 368/1.

المبحث الثَّالث

العدل في ألفاظ الأعداد التي على وزن

(فُعَال ومَفْعَل)

الأصل في الأعداد المستعملة من الواحد إلى العشرة، إنَّما هي: واحدٌ، واثنانٌ، وثلاثةٌ، وأربعةٌ،. . . إلخ، فلمّا قيل: أُحَادَ، ومَوْحَد، وثُنَاءَ، ومُثْنى، وثُلاثَ، ومَثْلَث؛ وعُشَار، ومَعْشر على صيغة (فُعال، ومَفعل)، عُلِمَ أنَّه عُدِلَ بها عن الأصل، فهي معدولة[1] عن تكرار العدد، وكان القياس أن يقال في أُحاد: واحد واحد، وفي ثُنَاءَ: اثنان اثنان، وفي ثُلاثَ: ثلاثة ثلاثة، فلما غَيّروا الصيغة كان عَدلاً محققاً، وهي ممنوعة من الصرف للعدلِ ولدلالتها على الوصف[2]، قال المرادي: "العدل صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر، وهو يمنع الصرف مع الوصف في موضعين، أحدهما المعدول عن العدد إلى (مَفْعَل) نحو: مَثنى، أو فُعال نحو ثُلاثَ والثاني أخر مقابل آخرين، فعن أسماء العدد، فآحاد ومَوحَد معدولان عن واحد واحد، ومَثنى، وثُناء معدولان عن اثنين اثنين"[3]، يقول القرطبي: "وكونه معدولاً عن معناه أنَّه لا يستعمل في موضع تستعمل فيه الأعداد غير المعدولة؛ تقول: جاءني اثنان وثلاثة، ولا يجوز مَثْنَى وثُلاَثَ حتى يتقدم قبله جمعٌ، مثل جاءني القومُ أُحَادَ وثُنَاءَ وثُلاثَ ورُباع من غير تكرار"[4].

1- (العدل): هو مصدر عَدَلَ يَعْدِلُ، والعدل في اللغة يدلُ على عدة معانٍ منها؛ مِنْ أسماء الله (العَدْل)، ومنها الإقساط وهو نقيض الجور، قال تعالى:﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا﴾، سورة الحجرات، من الآية (9)، ومنها التسوية والاستقامة، ينظر اللسان لابن منظور، (عدل)، 61/10، والعدل في اصطلاح النحاة: كلمات تدور حول معنى التغيير أو التحويل في بناء اللفظ وصرفه إلى لفظ آخر دون تغيير في المعنى، عرَّفه ابن جنّي: معنى العدل أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر نحو عُمَرَ، وأنت تريد عامر، ينظر اللمع في العربية، 108.

2- ينظر الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح، موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، (دط)، 1982م، 132/1 – 133، و

3- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، 1195/4.

4- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الشام للتراث بيروت، (دط)، (دت)، 5/ 16.

وقد ناقش الرَّضيُّ العدل في بعض الأعداد بقوله: " وأمَّا ثُلاث ومَثلث، فقد قام دليل على أنَّهما معدولان عن (ثلاثة ثلاثة)، وذلك أنا وجدنا (ثُلاث)، و(ثلاثة ثلاثة) بمعنى واحد، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعيَّن . . . وقد جاء فُعال، ومَفعل في باب العدد، من واحد إلى أربعة اتفاقاً وجاء فُعال من عشرة"[1]، حيث ناقش الرضيُّ علة منع هذه الأعداد المعدولة من الصرف بقوله: " وعند سيبويه: أنَّ منع الصرف في هذا للعدل والوصف، . . . والفراء يُجيز صرف هذا المعدول إذا لم يَجْرِ على الموصوف، . . . وقال ابن السرَّاج إنَّما لم يُصرف لكون (مثنى) مثلاً معدولاً عن لفظ أثنين، وعن معناه أيضاً، لأنَّه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى: اثنين اثنين، ففيه عدل لفظي وعدل معنوي، . . . وقال الكوفيون، وابن كَيْسَان: إنَّ فيه العدل والتعريف، كما في عُمر إذ لا يدخله اللام، وإذا أجرى على النكرة فمحمول على البدل"[2].

واعترض الرضيُّ على قول الكوفيين، والبغدادي ابن كَيْسَان وضعَّفه بقوله: "ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة، ولا شك أنَّ فيه معنى الوصف لجرى على المعارف، وكيف يكون معرفة؟، وهو يقع حالاً نحو: جاءني القوم مثنى"[3].

ومن خلال كلام الرضي حول آراء النحاة في المانع من صرف الأعداد المعدولة يتضح بأنَّهم اختلفوا في علة منع ما جاء منها معدولاً عن أصله إلى أربعة أقوال وهي:

1- شرح الرضي على الكافية، 114/1.

2- المصدر السابق، 115/1 – 116.

3- المصدر نفسه، 116/1.

القول الأول: إنَّ هذه الألفاظ ممنوعة من الصرف للعدل والصفة، وهو قول أبي عمرو بن العلاء(ت154هـ)، والخليل بن أحمد(ت175هـ)، وسيبويه(ت180هـ)، وجمهور البصريين[1].

قال أبو عمرو بن العَلاء(ت154هـ): " أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاعَ صفةٌ كأنَّك قلت: أُولِي أجنحةٍ اثنين اثنين، وثلاثةٍ ثلاثةٍ"[2].

وذكر سيبويه فيما رواهُ عن الخليل: "وسألتهُ عن أُحادَ وثُناءَ ومَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ، فقال: هو بمنزلة (أُخَرَ)، إنَّما حَدُّه: واحداً واحداً، واثنينِ اثنينِ، فجاء محدوداً عن وجه فتُرك صرفه، قلتُ: أَفتَصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنَّه نكرة يوصَف به نكرة"[3].

ولهذه الأعداد المعدولة صيغتان: (فُعال)، و(مَفْعل)[4]، وذلك نحو: أحاد ومَوحد، وثُناء ومثنى، وثُلاث ومَثْلث؛ فالأصل في (أُحاد) في قول سيبويه: واحداً واحداً، والأصل في (ثُناء): اثنين اثنين، والأصل في (ثُلاَث): ثلاثة ثلاثة، قال المبرِّد: " ومن المعدول قولهم: مَثنى وثُلاث ورُباع، وكذلك ما بعده وإن شئت جعلت مكان مثنى: (ثُناءَ) يا فتى، حتى يكون على وزن رباع وثلاث، وكذلك أُحاد، وإن شئت قلت: مَوحد، كما قلت: مَثنى، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾[5]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ**

1- ينظر توضيح المقاصد للمرادي، 1195/4.

2- الكتاب 225/3.

3- المصدر السابق والموضع نفسه .

4- ينظر شرح الرضي على الكافية، 114/1.

5- سورة غافر من الآية (1).

النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[1]، وألفاظ العدد في هذه الآية أحوال وهي معدولة عن اثنين اثنين، وفي الآية التي قبلها صِفات، كما ذكر أبو حيَّان[2].

وجاء في الحديث الشريف عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: "عن ابن عمر أنَّ رجُلاً سأل رسولَ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن صلاة الليل؟ فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ :(صلاةُ الليل مَثْنَى مَثْنَى، فإذا خَشِيَ أحدكم الصُّبحَ صلى ركعةً واحدةً، تُوترُ له ما قد صلى"[3]، أي ركعتين ركعتين.

والشاهد في الحديث الشريف، والآيتين قبله هو ورود الألفاظ: (مثنى، وثُلاث، ورُباع)، أعداد ممنوعة من الصرف لعدولها عن الأعداد (اثنين، وثلاثة، وأربعة) وكونها صفات.

قال الشاعر:

وَلكِنَّما أهْلِي بِوَادٍ أنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّي النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ[4]

1- سورة النساء من الآية (3).

2- ينظر تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط3، 2010م، 3/489 – 490.

3- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مُسلم بن الحجَّاج بن مسلم القشيري النيسابوري، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة الإسلامية السعودية، دار السّلام للنشر والتوزيع السعودية، ط2، 2000م، حديث رقم (1748)، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل، ص 303، والحديث من شواهد أوضح المسالك، 4/122، وشرح التصريح، 2/326.

4- البيت من بحر الطويل لساعدة بن جويه الهذلي في شرح أشعار الهُذليين، 3/ 116، وشرح شواهد المغني، 2/942، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن موسى العيني، تح، علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السُّوداني، عبد العزيز محمد فاخر،دار السلام لطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2010م، 4/1826.

والشاهد في البيت: (مَثْنَى ومُوحد)، فهما صفتان للذئاب وهي نكرة على وزن (مَفْعَل) ممنوعتان من الصرف للوصفية والعدل عن اثنين اثنين، وواحد واحد.

وقد اعترض بعض النحاة على هذا القول بأنَّ الوصفية في أسماء العدد ليست، أصلية وإنَّما هي عارضة، لأنَّ هذه الألفاظ (واحد، واثنان، وثلاث) موضوعة في الأصل أسماء للعدد وليست صفات وأسماء العدد لا تمنع من الصرف[1].

وقد ردَّ الرضيُّ اعتراضهم، ودافع عن قول الخليل، وسيبويه بقوله: "هذا التركيب المعدول، لم يوضع إلاّ وصفاً، ولم يُستعمل إلاّ مع اعتبار معنى الوصف فيه، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه"[2]

القول الثَّاني: أنَّ الألفاظ (مثنى، وثلاث، ورُباع) ممنوعة من الصرف للعدل، والتعريف، كما في عمر[3]، إذ لا يدخله أداة التعريف (أل)[4]؛ لأنَّ نية (أل) فيها فكأنَّها موجودة، وإذا جرى على النكرة فمحمول على البدل[5]. وهو قول: الكوفيينَ، والبغداديينِ ابن كيسان (ت299هـ)[6]، وأبو علي الفارسي(ت377هـ)، في أحد قوليه.

1- ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي البغدادي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي بيروت، (دط) (دت)، 190/4، وشرح الرضي على الكافية، 115/1.

2- شرح الرضي على الكافية، 115/1.

3- ينظر المصدر السابق والموضع نفسه.

4- ينظر شرح الرضي على الكافية، 115/1 – 116، وارتشاف الضرب، 855/2، والهمع، 86/1.

5- ينظر شرح الرضي على الكافية، 115/1 – 116، وشرح المفصل لابن يعيش، 63/1، ومعاني القرآن للفراء 1/ 254.

6- ينظر شرح الرضي على الكافية، 115/1.

قال الفراء من الكوفيين: "وأمّا قوله: ﴿ **مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾[1]، فإنَّها حروف لا تُجْرَى[2]، وذلك أنهن مصروفات[3]، عن جهاتِهنَّ؛ ألا ترى أنهنَّ للثلاثَ، والثلاثةِ، وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث، فكان لامتناعه من الإضافة كأنَّ فيه الألف واللام، وامتنع من الألف واللام لأنَّ فيه تأويل الإضافة؛ كما كان بناء الثلاثة أنْ تضاف إلى جنسها، فيقال: ثلاثُ نسوةٍ، وثلاثةُ رجالٍ"[4].

وقد نسب الرضي هذا القول إلى البغدادي ابن كَيْسَان بقوله: " وقال الكوفيون، وابن كَيْسَان: أنَّ فيه العدل والتعريف كما في عُمر إذ لا يدخله اللام، وإذا جرى على النكرة فمحمول على البدل[5]، واعترض الرضي على رأي ابن كيسان بقوله: "ولا دليل على ما قالوا؛ ولو كان معرفة، ولا شك أنَّ فيه معنى الوصف لجرى على المعارف، وكيف يكون معرفة؟ وهو حالٌ، نحو جاءني القومُ مَثنى"[6].

أمَّا البغدادي الآخر أبو علي الفارسي فقد ذهب في قوله الأول ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه بأنَّ العلة في منعِ مَثْنَى، وثُلاث، ورُباع (العدل والوصفية) بقوله: " وأُحادُ وثُناءُ وثلاثُ ورباعُ غير منصرف لاجتماع العدلِ والوصف فيه"[7]، إلاّ أنَّه عدل عن رأيه وذكر في كتابه (المسائل المنثورة) إنَّ العلة في منع صرف هذه الأعداد العدل والتعريف بقوله: " (أحاد)، و(ثُناء)، و(ثُلاثُ)، و(رُباع)، لا ينصرف؛ لأنَّه معدولٌ في النكرة من (واحد)،

1- سورة النساء من الآية (3).

2- الإجراء في اصطلاح الكوفيين: صرف الاسم وتنوينه، وعدم الإجراء: منعه من الصرف.

3- مصروفات عن جهاتهن: أي معدولات، ينظر معاني القرآن للفراء، 1/ 254.

4- معاني القرآن للفراء، 254/1.

5- ينظر شرح الرَّضي على الكافية، 115/1.

6- المصدر السابق، 115/1 – 116.

7- الإيضاح، ص 229.

و(اثنين) فلما عُدِلَ في حال نكِرتهِ، وسميَّتَ بهِ صارَ فيه العَدْلُ والتَّعريف، لأَنَّك نقَلتَه إلى ما هو أَثْقَلُ وهو التَّعْريفُ"[1].

وقد أبطل هذا الرأي ابن عُصْفُور بقوله: " وأما مَنْ قال: إنَّما امتنع الصرف للعدل والتعريف فباطل؛ لأنَّه يُرد عليه بقوله تعالى: ﴿**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾[2]، فمثنى صفة لأجنحة، وأجنحة نكرة، فلو كان (مَثْنَى) معرفة لم يُنْعت بالنكرة، وإنْ قال إنَّ مَثْنَى بدل فالجواب: إنَّ البدل بالأسماء المشتقة يقلّ ويدلُّ على بطلان مذهبه قوله:

..... **بمَثْنَى الزِّقَاقِ المُتَرَعَاتِ وبالجُزُرْ**[3]

بإضافة مَثْنى إلى الزِقاقِ، ولو كان علماً لم يضف . . . ويدلُّ على بطلان مذهبه

أيضاً قوله تعالى: ﴿**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾[4]، لأنَّ مَثْنَى حال، والحال لا يجيءُ معرفة فدلَّ على بطلان مذهبه"[5].

1- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تح، شريف عبدالكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع عمَّان الأردن، ط4، 2004م، المسألة رقم (379)، ص 290.

2- سورة فاطر من الآية (1).

3- البيت من بحر الطويل وشطره الأول: يُفَاكِهُنَا سَعْدٌ ويَغْدُو لجَمْعِنا، لأمرئ القيس، في ديوانه، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط4، (دت)، ص 113، مثنى الزقاق: يقدم الشراب مرة بعد مرة، المترعات:المملوءات، الجَزُر: ينحر الإبل ويطعم الطعام وهو اللحم، والشاهد فيه قول الشاعر: (مَثْنَى الزقاق)، مَثْنى عدد معدول والأعداد المعدولة لم تستعملها العرب إلاّ نكرات، ولم يُسمع من العرب تعريفها بال، وقلّ إضافتها، ينظر الهمع،86/1.

4- سورة النساء من الآية (3).

5- شرح جمل الزجاجي المعروف بالشرح الكبير، لابن عصفور الإشبيلي(ت669هـ)، تح، صاحب أبو جناح، 220/2 – 221.

وردَّ هذا القول أيضاً وأبطله الرَّضيُّ بقوله: " ولا دليلٌ على ما قالوا؛ ولو كان معرفة، ولا شك أنَّ فيه معنى الوصف لجرى على المعارف، وكيف يكون معرفة؟، وهو يقع حالاً، نحو جاءني القوم مثنى"[1].

القول الثالث: وهو قول البغدادي ابن السّراج(ت316هـ): أنَّ مَثْنّي وثُلاث ورُباع مُنِعتْ من الصرف لما فيها من العدل اللفظي والعدل المعنوي، يقول الرضي: " وقال ابن السَّراج أنما لم ينصرف لكون (مَثْنَى) مثلاً معدولاً عن لفظ اثنين، وعن معناه أيضاً؛ لأنَّه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى: اثنين اثنين، ففيه عدل لفظي وعدل معنوي"[2].

فالعدل اللفظي هو: العدل عن لفظ واحد واحد إلى: أُحاد أو موحد، وعن اثنين اثنين إلى: ثُناء أومَثْنَى، وعن ثلاثة ثلاثة إلى: ثُلاث أومَثلث، وعن أربعة أربعة إلى: رُباع أومَربع.

والعدل المعنوي هو: التحويل من معنى إلى معنى آخر نحو: مثنى عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وثُلاث عُدِلَ بها عن معنى ثلاثة إلى معنى ثلاثة ثلاثة، ورُباع عُدِلَ بها عن معنى أربعة إلى معنى أربعة أربعة[3].

قال ابن السَّراج: "فأما الذي عُدِل لإزالة معنى إلى معنى، فمَثْنَى وثُلاث ورُباع وآحادَ، فهذا عُدِلَ لفظه ومعناه، عُدِلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مَثْنَى، وكذلك أحاد عُدِلَ عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد"[4].

1- شرح الرضي على الكافية، 115/1.

2- المصدر السابق والموضع نفسه .

3- ينظر الأصول في النحو، لابن السّراج، 88/2.

4- المصدر السابق والموضع نفسه.

وذكر ابن السّراج أنَّ قوله هو القول السديد مبيناً ذلك بقوله: "وسيبويه يذكر أنَّه لم ينصرف لأنَّه معدول وأنَّه صفة، ولو قال قائلٌ: إنَّه لم ينصرف لأنَّه عُدل في الفظ والمعنى جميعاً وجعل ذلك لكان قولاً"[1].

قد أبطل هذا القول ابن عُصْفُور الإشبيلي(ت669هـ)، بقوله: "وأمَّا قول المعنى من العلل المانعة الصرف، وإنَّما ثبت من هذا الباب العدل في اللفظ"[2].

وأمَّا ابن الناظم(ت686هـ)، فقد ذكر فساد هذا القول بقوله: "أمَّا في اللفظ فظاهر، وأمَّا في المعنى: فكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى التضعيف وهذا فاسد من وجهين:

أحدهما: أنَّ (أُحاد) مثلاً لو كان المانع من صرفه عدله عن لفظ واحد، ومن معناه إلى معنى التضعيف للزم أحد الأمرين، وهو إمَّا منع صرف كل اسمٍ مغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة، وأسماء الجموع، وإمَّا ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق.

والثاني: أنَّ كل ممنوع الصرف فلابد أن يكون فيه فرعية في اللفظ، وفرعية في المعنى، ومن شرطها أن تكون من غير جهة اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل، ولا يتأتى ذلك في (أحَاد) إلاَّ أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن (واحد) المتضمن معنى التكرار وفي المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول في أخواته فاعرفه"[3].

1- الأصول في النحو لابن السّراج، 88/2.

2- شرح الجمل، 220/2.

3- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، ص 456.

وقد ضعَّف الرضي هذا القول بقوله: "هذا التركيب المعدول لم يوضع إلاَّ وصفاً، ولم يستعمل إلاَّ مع اعتبار معنى الوصف فيه"[1].

القول الرَّابع: وهو القول الثَّاني للبغدادي أبي إسحاق الزَّجَّاج(ت311هـ)، أنَّ الأعداد (مَثْنَى وثُلاث ورُباع) ممنوعة من الصرف للعدل اللفظي، أي أنَّها معدولة عن (اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة)، وأنَّها معدولة عن التأنيث إلى التذكير، فلا يقال: ثُلاثة، ولا مثلثة، وإنَّما عدل عن المؤنث لتستعمل بالتذكير مع المذكر والمؤنث،

وبهذا يكون فيها عدلان وهما سببان لمنع الصرف[2]، قال الزَّجَّاج في تفسيره للآية الأولى من سورة النساء: ﴿**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾[3]، : " وقوله ـ عزّ وجلّ ـ ﴿ **مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾ بدل من (مَا طَابَ لَكُمْ) ومعناه: اثنين اثنين، وثلاثاً ثلاثاً، وأَرْبعاً أرْبعاً إلاّ أنَّه لا ينصرف لجهتين لا أعلم أنَّ أحداً من النحويين ذكرهما، وهي أنَّه معدول عن اثنين اثنين، وثلاث ثلاث، وأنَّه عدل عن تأنيث"[4]، وكان الزَّجَّاج قد ذهب في رأيه الأول مذهب الخليل، وسيبويه بأنَّ المانع من صرف هذه الأعداد هو (العدل والوصفية) بقوله: "أعلم أنَّ جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف في النكرة، وإنَّما ترك صرفه لأنَّه عدل به عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ، فاجتمع فيه أنَّه معدول عن هذا المعنى، وأنَّه صفة لا تستعمل معدولاً إلاّ صفةً"[5]، وقد عدل الزّجَّاج عن هذا القول بذكره: أنَّ المانع من

1- شرح الرضي على الكافية، 115/1.

2- ينظر إعراب القرآن للنحاس، تح، خالد العلي، دار المعرفة بيروت،ط2، 2008م، ص 171، وتفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي، 159/3، وروح المعاني في تفسير القرآن الكريم للألوسي، 191/4،

3- سورة النساء من الآية (3).

4- معاني القرآن وإعرابه، 9/2.

5- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزّجَّاج، تح، هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، 1971م، (دط)، ص 44.

صرف مَثْنَى وثُلاث ورُباع علتان لا يعلم أنَّ أحداً من النحاة قال بهما، وهما العدل اللفظي، والعدل عن التأنيث[1]، ولم يذكر الرَّضيُّ هذا القول في شرحه للكافية ولكنه ضعَّفه باختيار قول البصريين بأنَّ المانع من صرف هذه الأعداد هو: (العدل والوصفية)[2]

ومن خلال مناقشة الرضي لهذه المسألة تتضح الأقوال البغدادية التي ضعفها في هذه المسألة وهي كالتالي:

1- قول ابن كيسان(ت299هـ)، والقول الثاني لأبي علي الفارسي(ت377هـ) بأن المانع من صرف هذه الأعداد (العدل، والتعريف).

2- قول أبي إسحاق الزّجَّاج(ت310هـ)، إنَّ المانع من الصرف لهذه الأعداد علتان ليس فيهما الوصفية وهما: (العدل اللفظي، والعدل عن التأنيث).

3- قول ابن السَّراج(ت316هـ)، إنَّ المانع من الصرف علتان ليس فيهما الوصفية وهما: (العدل اللفظي، والعدل المعنوي).

ورأيي في هذه المسألة أنَّ الرضي قد وفِّقَ في ما ذهب إليه بتضّعيف هذه الأقوال البغدادية واختياره قول الخليل، وعمرو بن العلاء، وسيبويه، بأنَّ ألفاظ العدد على وزن (فُعَال، ومَفْعَل)، ممنوعة من الصرف: (للعدل والوصفية)، لأنَّ هذه الألفاظ لا تستعمل إلاَّ صفات سواء أكانت خبراً، أم نعتاً، أم حالاً، كما سبق الاستشهاد بها.

والنصوص الواردة في القرآن، والسنة النبوية، والشعر العربي تؤيد قولهم، وهو اختيار أكثر النحاة، وبهذا يكون اختيار الرَّضيُّ وافقه الصواب وهذا ما يذهب إليه الباحث.

1- ينظر معاني القرآن وإعرابه للزّجَّاج، 9/2.

2- ينظر شرح الرضي على الكافية، ص 115.

المبحث الرَّابع

العــدل في لفظ (أُخـــــــر)

حدد علماء النحو في باب الممنوع من الصرف علل المنع، فجمعهما ابن الحاجب (ت646هـ) بقوله:

"عــدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجمةٌ ثمَّ جمـعٌ ثمَّ تركيــبُ

والنـون زائـــدةٌ مِن قبلها ألفٌ ووزنِ فعلٍ وهذا القول تقريبُ"[1].

فـ (العدل) علة لمنع صرف بعض الأسماءِ والصفات منها منع صرف (عمر): للعدل والعلمية، ومنع (أُخر) من الصرفِ لاجتماع: العدل مع الوصفية، ثمَّ اختلفوا في (العدل) أهو عدلٌ في اللفظ فقط ؟ أم عدلٌ في اللفظ والمعنى فما هو العدل ؟، وما المقصود به؟.

العدل في اللغة: هو مصدر الفعل عَدَلَ يَعْدِلُ، وهو يدلُّ على عدةِ معانٍ منها: الإقساط: وهو ضد الجور قال تعالى: ﴿**فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ**﴾[3]، ومنها التسوية والاستقامة : يقال: عَدَلتُ الشَّيء فاعْتَدَلَ؛ أي سَوّيْتَهُ فاستَوَى، أو أقْمتُهُ فاستَقَامَ[4]، ومنها الميل والانحراف قال الخليل: "والعَدْلُ أن تَعْدِلَ الشيء عن وجهه فتميله، عَدَلتُهُ عن كذا وعدلتُ أنا عن الطريق"[5].

1- الكافية في علم النحو، والشافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب، تح، صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، (دط) (دت)، ص12

2- سورة الحجرات من الآية (9).

3- سورة المائدة من الآية (95).

4- ينظر مصباح المنير 542/2، الكليات، 641.

5- كتاب العين، تح، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2003م، 110/3، وينظر (ص246) من هذا البحث

العدل في اصطلاح النُّحاة: دارت معظم تعريفات العدل حول معنى التغيير أو التحويل في بناء اللفظ، وصرفه إلى لفظ آخر دون تغيير المعنى، فقد عرَّفه البغدادي أبو علي الفارسي(ت377هـ) بقوله: معنى العدل أن تُريد لفظاً فتعدلُ عن اللّفْظِ الذي تُريدُ إلى آخرَ، وموضع النقلِ فيه أنَّ المسموع يُلْفَظ به والمراد به غيرهُ، ويستوي العدلُ من المعرفة والنكرة، لاستوائهما فيما ذكرتُ، ولا يكون العدل في المعنى"[1]، وعرَّفه من البغداديين أيضاً ابن جنّي(ت392هـ) بقوله: " معنى العدل أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناءً آخر، نحو: عُمَرَ، وأنت تريد عامراً، وزُفَر وأنتَ تُريد زافراً"[2]، وبهذا يكون (عمر) دالاً على شيئين؛ وهما لفظ عامر ومعناه، وكذلك (زُفر)، والاسم لا يدلُّ على أكثرَ من شيءٍ واحدٍ، وإنَّما ذلك للفعل فلمّا دلَّ على شيئينَ بالعدلِ خرج عن حكم الأصل، وظهرتْ الفرعية والعدل[3]، وعرفه ابن الحاجب بقوله: "فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقاً كـ (ثُلاث، ومَثلث، وأُخَر، وجُمع)، أو تقديراً كـ (عُمَرَ)[4]، وعرَّف الرَّضيُّ معنى العدل في النحو بأنَّه: " اسم معدول: أي مصروف عن بنيته، والعدول: الانصراف والخروج"[5].

وذكر الرَّضيُّ: بأن (أُخَر)، بضم الهمزة، وفتح الخاء، هو جمع (أُخْرَى) التي هي مؤنث (آخَر) بفتح الهمزة والخاء نحو: (مررتُ بنسوةٍ أُخَر)[6]، و(آخَر) بالفتح وهو من باب

1- كتاب الإيضاح، تح، كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، ط2 ،1996م، ص 234.

2- اللمع في العربية، تح، سميح أبو مّغلي، دار مجدلاوي للنشر، (دط)، 1988م، ص 108.

3- ينظر الموصَّلُ في شَرحِ المفصَّل، للإمام حسين بن علي بن حجاج السِّغْناقي(ت714هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، جامعة أم القرى السعودية، دراسة وتحقيق، أحمد حسن أحمد نصر ، قسم الأسماء حتى نهاية مبحث الكفايات، ، 183/1.

4- الكافية في علم النحو والشافية في علمي الصرف والخط، ص 12.

5- شرح الرضي على الكافية، 113/1.

6- ينظر شرح الرضي على الكافية، 116/1، وشرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، 452.

اسم التفضيل كما ذهب إلى ذلك جمهور النحاة، وارتضاه الرضيُّ وأصله (أَأْخَر) بهمزتين مفتوحة فساكنة، أبدلت الساكنة ألفاً ثم أدغمت[1]، قال الرضيُّ: " وهو أفْعَلُ التفضيل بشهادة الصّرف؛ نحو: آخر، آخران، آخرون، وأواخر، وأُخرى، وأخريان وأُخْريات، وأُخَر؛ مثل الأفضل الأفضلان، الأفضلون، والأَفاضل، والفُضْلى، والفُضْليان، والفُضْلَيَات والفُضَل"[2]

أما كلمة (أُخَر) بصيغة الجمع فهي معدولة عن (آخَر) للمفرد المذكَّر ذلك لأن(آخَر) اسم تفضيل على وزن (أَفْعَل) ويُستعمل بلفظ المفرد المذكر في جميع أحواله ؛ تقول: أنا أَكْبَرُ منك ، وعائشة أَكْبَرُ منك ، وأولادنا أَكْبَرُ منك، ونساؤُنا أَكْبَرُ منك ؛ ولذلك فإن القياس أنْ تقول : مررت بنسوةٍ آخَرَ " لأنه اسم تفضيل على وزن أَفْعَل يُستعمل بلفظ واحد ، لكن العرب عَدَلُوا في لفظ (آخَر) عن المفرد المذكّر، وغيَّرُوه بلفظ الجمع (أُخَر) ولذلك مُنع من الصرف للوصفية والعَدْل .

وقد ناقش الرَّضيُّ آراء النحاة في عدلِ (أُخَر)، وسبب منعها من الصرف بقوله: " ولمانع أن يمنع الحصر فيما ذُكر من الوجوه بما ذهب إليه الخليل في أجمع وأخواته من كونها مُعرَّفات بتقدير الإضافة مع عُرِيها من تلك الوجوه، فالأولى أن يقال في امتناع كون أُخَر بتقدير الإضافة، أنَّ المضاف إليه لا يحذف إلاَّ إذا جاز إظهاره، ولا يجوز إظهاره هنا، ومنع أبو علي من كون(أُخَر) معدولاً عن اللام، استدلالاً بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة، كـ(أمس)، و(سحر)، المعدولين عن ذي اللام، وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى: ﴿**فَعِدَّةٌ من أيام أُخَر**﴾[3] . . . وذهب ابن جني إلى قياس (أُخَر) لمّا تجرد من

1- ينظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري، 327/2.

2- شرح الرضيُّ على الكافية، 116/1.

3- سورة البقرة من الآية (184).

اللام والإضافة أن يستعمل بمِن، ويفرد لفظه في جميع الأحوال، فـ (أُخَر) في قولك بنسوة أُخَر معدول عن: (آخر من)"[1].

ومن خلال دراسة الرضي لتلك الآراء يتضح أنَّ النحاة قد اتفقوا بأنَّ (أُخر) ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل ولكنهم اختلفوا في العدل وذهبوا إلى أقوالٍ مختلفة في عدل (أُخَر) وسبب منعها من الصرف منها:

القول الأول: ذهب جمهور النحاة أنَّ (أُخَر) معدول عن ما فيه الألف واللام، أي عن (الأُخَر)، وذلك لأنَّه من باب أفعل التفضيل؛ لأنَّ (أُخَر) جمع (أُخْرى) مؤنث (آخَر) بفتح الخاء، ومعناه: أشدّ تأخراً، فمعنى جاءني زيد ورجل آخر؛ أشدّ تأخراً من زيد في معنى من المعاني ثم نقل إلى معنى (غير)، فمعنى: رجل آخر: رجل غير زيد[2]، وقد ربط النحاة بين (العدل)، و(أُخَر)، و(أفعل التفضيل) فيما إذا كان مجرداً من (أل) و(الإضافة)، لأنَّ الأصل في أفْعَل التفضيل عند النحاة ألاّ يُثنى ولا يُجمع إلاّ مقروناً بالألف واللام[3]، أو مضافاً إلى معرفة نحو قولك: تحدثتُ مع الرجلِ الأفْضلِ، ومع المرأة الفُضْلى، ومع الرجال الأفْضَلِين، ومع النساءِ الفُضَل، وقولك في المضاف إلى معرفة: تحدثتُ مع أفْضَلِهم، ومع أفْضَلِيهم، ومع فُضْلاهُن، ولمَّا نطقت العرب بـ (أُخَر) مجموعاً مع تجريده من (الألف واللام، والإضافة) عُلِمَ أنَّه معدول عن عمَّا فيه الألف واللام، كما في قوله تعالى:﴿ **فَعِدَّةٌ من أيام أُخَر**﴾[4]، فـ (أُخَر) في موضع خفض صفة لـ (أيام)، ولم تنصرف؛ لأنَّه اجتمع فيها الوصفية مع العدل، وهذا ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، ومعظم النحاة؛ حيثُ ذكر سيبويه

1- شرح الرضي على الكافية، 117/1- 118.

2- ينظر شرح الرضي على الكافية، 116/1، وشذور الذهب، ص 52.

3- ينظر الممنوع من الصرف في اللغة العربية، عبد العزيز علي سفر، جامعة الكويت، ط1، 2000م، ص 403.

4- سورة البقرة من الآية (184).

عن الخليل علة منع أُخر من الصرف بقوله: "قلتُ: فما بال أُخَر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأنَّ أُخر خالفت أخواتها وأصلها، وإنَّما هي بمنزلة: الطُّوَل، والوُسَط، والكُبَر، لا يكنَّ صفةً إلاَّ وفيهن ألف ولام، فتوصَف بهنَّ المعرفة ألا ترى أنَّك لا تقول: نسوةٌ صُغَرٌ، ولا هؤلاء نسوَةٌ وُسَطٌ، ولا تقول: هؤلاء قومٌ أَصاغِرُ فلمَّا خالفتْ الأصل وجاءتْ صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها"[1]، وبهذا يكون منع صرف (أُخَر) للوصفية والعدل.

وعلّل بعض النحاة عدل (أُخَر) عن الألف واللام بتعليل مفاده أنَّ "أفعل التفضيل لا يخلو عن أحد ثلاثةِ استعمالات: إمَّا مع (أل)، وإمَّا مع (مِنْ)، وإمَّا مع الإضافة، لكنَّ (مِنْ) ممتنعةٌ لأنَّها معها يَلْزَمُ الإفراد والتذكير، ولا إضافة في اللفظ فَقَدَّرْنَا عدله عن الألف واللام"[2]، قال المبرِّد: " فأمَّا (أُخر) فلولا العدل انصرفت؛ لأنَّها جَمْعُ (أُخْرى) . . . فكان حَدُّ (آخَر) أن يكون معه (من) نحو قولك: جاءني زيدٌ ورجلٌ آخر؛ وإنَّما كان أصله: آخر منه، كما تقول: أكبر منه، وأصغر منه، فلما كان لفظ (آخر) يُغْني عن (من) لِما فيه من البيان أنَّه رجل معه، وكذلك: ضربتُ رجلاً آخر، قد بيَّنت أنَّهُ ليس بالأول استغناءً عن (مِنْ) بمعناه، فكان معدولاً عن الألف واللام خارجاً عن بابه، فكان مؤنَّثه كذلك فقلت: جاءتني امرأة أُخْرى، ولا يجوز جاءتني امرأة صُغْرى ولا كُبْرى إلاّ أن يقول: الصُّغْرى أو الكُبرى، أو تقول: أصغَر منك أو أكْبَر، فلمّا جمعناها فقلنا: (أُخَر) كانت معدولة عن الألف واللام؛ فذلك الذي مَنعها الصرف"[3].

1- الكتاب، 224/3 – 225.

2- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، 271/2.

3- المقتضب، 376/3 – 377.

القول الثاني: أنَّ (أُخَر) معدول عن (آخَر من)؛ لأنَّ قياس (أُخر) لمّا تجرد عن اللام والإضافة أن يستعمل بـ(مِنْ)، وهو قول البغداديينِ أبي علي الفارسي، وأبي الفتح عثمان بن جنّي، قال أبو علي الفارسي: " (أُخَر) لا تَنْصرف في مَعْرِفَةٍ ولا نكرةٍ؛ لأنَّها مَعْدولةٌ عن (آخَر منْكَ)، وليست مَعْدُولةً عن الألفِ واللامِ، وإنَّما قولهم: عُدِلت عمّا يَقومُ مَقامَ الألِفِ واللّامِ بدلالةِ أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما لا يُذْكَرُ مع الآخر، فلمّا عُدِلَ عَن (آخَر منك) وجب أن لا يُصرفَ في حال النكرةِ، وجاز عدلهُ منه؛ لأنَّ (آخَرَ) يَقعُ على الواحدِ، والجمع، والمثنى، فجازَ أن تَعْدِلَ منه (أُخَر) لأنَّه يقع على الجمع كما أنَّ (آخَر) جمعٌ . . . فيكون في هذا القول قد اجتمع فيه أنُّه صِفَةٌ والعدلُ"[1]، وبهذا القول يكون أبو علي الفارسي قد اعترض بأن يكون لفظ (أُخَر) معدولاً عن الألف واللام مستدلاً بأنَّه لو كان معدولاً عن الألف واللام لوجب أن يكون معرفة كـ (أمْسِ، وسَحَر) المعدولين عن ذي اللام، وكان يقع صفة للنكرات[2] كما في قوله تعالى: ﴿ **فَعِدَّةٌ من أيام أُخَر**﴾[3].

وقد ضعَّف الرضيُّ قول أبي علي الفارسي بقوله: "وأجيب بأنَّه معدول عن ذي اللام لفظاً ومعنىً، أي: عُدِل عن التعريف إلى التنكير، ومن أين له أنَّه لا يجوز تخالف المعدولِ والمعدولَ عنه تعريفاً وتنكيراً؟، ولو كان معنى اللام في المعدولِ عن ذي اللام واجِباً لوجب بناء (سَحَر) كما ذهب إليه بعضهم، لتضمنه معنى الحرف، فتعريف (سَحَر) ليس لكونه معدولاً عن ذي اللام بل لكونه علماً"[4].

1- المسائل المنثورة، تح، شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 2004م، ص 290 – 291.

2- ينظر شرح الرضي على الكافية، 117/1.

3- سورة البقرة من الآية (184).

4- شرح الرضي على الكافية، 117/1.

وذهب ابن جني مذهب شيخه أبي علي الفارسي بقوله: " وكذلك (أُخَر) لا تُصرفُ؛ (للوصفِ)، و(العدلِ عن آخر من كذا)"[1]، ونقل السيوطي قول ابن جنّي عن منع صرف أُخَر قوله: " هو معدول عن (أفْعَل) مع مصاحبةِ (مِنْ)؛ لأنَّه إذا صَحبَته صَلَحَ لفظه للمذكَّر، والمؤنَّث، والتثنية، والجمع، كقولك: مررتُ بنسوةٍ آخَر مِنْ غيرهنَّ، فعدل عن هذا اللفظ إلى لفظ (أُخَرَ)، وجرى وصفاً بالنكرة، لأنَّ المعدولَ عنه نكرة"[2].

وقد اعترض الرضي على رأي البغدادي ابن جنّي بقوله: " ويلزم على هذا القول أَنْ يكون: آخران، وآخرون، وأواخر، وأخرى، وأُخْريات، معدولات أيضاً عن (آخر مِنْ) إلاّ أن (أخرى، وأواخر) غنيان عن اعتبار العدل بألف التأنيث، وَالجمعيّةِ، والمثنّى، والمجموع بالواو والنون لا يتبيّن فيهما حكمُ منعِ الصرفِ في موضعٍ نحو: أحمران وأجمعون كما مرَّ، وأمَّا أخريات فاستعمالها باللام والإضافة كما هو الأصل، ولو لم يكن أيضاً لم يَبن فيه أثر منع الصرف لكونه كعرفات"[3].

وعلى الرُّغم من قول ابن الحاجب أنَّ لفظ (أُخَر) معدول عن الألف واللام إلاَّ أنَّه مال إلي رأي أبي علي الفارسي بقوله: " والأولى أن يكون معدولاً عن (آخَر من كذا)، لأنَّه قياسُ ما قُطِعَ عن اللام والإضافة[4].

1- اللُّمع في العربية لابن جِنّي، ص 110.

2- همع الهوامع للسيوطي، 82/1.

3- شرح الرضي على الكافية، 118.

4- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح، موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية،(دط)، و(دت)، 134/1.

وقد ضُعِّفَ رأي الفارسي وابن جني: " لأنَّ المقترن بـ (مِنْ) لا يُثنى ولا يجمع، وهذا يثنى ويجمع، فلا تكون (مِنْ) مرادة معه"[1].

القول الثَّالث: إنَّ لفظ (أُخَر) معدول عن (آخر) مراداً به جمع المؤنث، وهو ما رجحه ابن مالك، وارتضاه أبو حيان.

قال ابن مالك: "التحقيق أنَّه معدول عن (آخر) مراداً به جمع المؤنث لأنَّ الأصل في (أفعل التفضيل) أن يستغنى فيه بـ (أفعلَ) عن (فُعَل) لتجرده عن الألف واللام والإضافة، كما يستغنى بأكبر عن كُبَر في نحو: رأيتها مع نسوة أكْبَر منها، فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا أفْعل موقع فُعَل، فكان ذلك عَدْلاً من مثال إلى مثال"[2].

وقال أبو حيَّان: "والعدل يمنع مع الصفة في (أُخر) جمع أخرى تأنيث (آخر)، وتحرير القول إنَّها منعت الصرف للوصف والعدل عن لفظ (أخرى) كما يُفهم من كلام النحاة إذ (آخر) من باب (أفعل التفضيل) خلافاً للأخفش إذ يزعم أنَّه ليس من بابه"[3].

القول الرَّابع: إنَّ لفظ (أُخر) معدول عن (أُخْرَيات) نكرة؛ لأنَّ (أُخَر) جُمِعَ (أخرى) مؤنث (آخر)، وقد جمع بالواو والنون، فحق (أخرى) أن تُجمع بالألف والتاء، فعدل عن (أخريات)

1- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة، علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي الرياض، ط1، 1985م 449/1.

2- همع الهوامع للسيوطي، 82/1.

3- ارتشاف الضرب، 873/2.

إلى (أخر)[1]، قال السيوطي: " وقال قوم هو معدول عن أُخْرَيات نكرة، ليصح وصف النكرة به"[2]، ونقل السيوطي أيضاً عن صاحب البسيط[3] رأيه في القول بأن (أُخَر) معدول عن (أخريات): " وهذا ضعيف؛ لأنَّ (أخريات) مما يلزم استعماله إمَّا بالألف واللام، وإمَّا بالإضافة"[4]

من خلال دراسة أقوال علماء النحو في منع لفظ (أُخر) من الصرف يتضح اتفاقهم بأنَّ سبب المنع هو (الوصفية والعدل)، ولكنهم اختلفوا في كيفية العدل على أربعة أقوال:

الأول: إنَّه معدول عن (الأُخَر) بضم الهمزة وفتح الخاء أي عن الألف واللام وهذا قول الخليل، وسيبويه، وأكثر النحويين.

الثَّاني: إنَّ لفظ (أُخر) معدول عن (آخر من) وهو قول أبي علي الفارسي، وابن جني.

الثَّالث: إنَّ (أُخَر) معدول عن (آخر) مراداً به جمع المؤنث، وهو ما رجحه ابن مالك، وارتضاه أبو حيان.

الرَّابع: إنَّ (أُخر) معدول عن (أُخْرَيات) نكرة؛ لأنَّ (أُخَر) جمع (أخرى) مؤنث (آخر).

وقد اعترض الرضي على قول البغداديينِ: أبي علي الفارسي، وابن جنِّي بأنَّ (أُخر) معدولة عن (آخر من) والذي أميل إليه من هذه الأقوال هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ورجَّحه

1- ينظر همع الهوامع، للسسوطي، 82/1.

2- المصدر السابق والموضع نفسه.

3- هو ركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي الحسيني(ت717هـ)، من مصنفاته البسيط في النحو لابن الحاجب، وهو المعروف بالشرح الكبير، وله شرح آخر متوسط وهو المسمى بالوافية، وشرح آخر صغير، ينظر كشف الظنون ص 1370.

4- همع الهوامع 82/1.

الرضي من أنَّ (أُخر) معدولة عن ذي الألف واللام؛ وذلك لأنَّ القياس في (فُعلى)، وجمعها ألا تستعمل إلاّ بالألف واللام أو الإضافة كالكُبْرى والصُغْرى والكُبَر والصُغَر[1] قال تعالى: ﴿ إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ﴾[2].

1- ينظر شرح الرضي على الكافية 116/1.

2- سورة المدثر، الآية (35).

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا وحبيبنا محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

فإنَّه من الأهمية بمكان بعد هذه الدراسة للآراء البغدادية في(شرح الرَّضيّ على الكافية) وموقف الرّضيّ منها أن أقف على أهم النتائج التي أثمرت عنها هذه الدراسة والتي تجلت فيما يلي:

1- على الُرغم من شهرة الرَّضيّ إلاّ أنَّ شخصيته مجهولة في كتب التراجم فلم تذكر شيوخه، وتلاميذه، وآثاره، وسبب ذلك أنَّه عاش في فترة مضطربة سياسياً أثناء هجوم المغول والصليبيين على بغداد.

2- يُعدُ الرضي وابن الحاجب من العلماء الكبار في أصول، وتاريخ النحو العربي.

3- كان الرَّضيُّ كثير التحليل والمناقشة للمسائل النحوية التي تعرّض لها في شرحه، ولم يكن ناقلاً لما أورده ابن الحاجب فحسب بل كان مدققاً، ومحققاً لها.

4- اعتمد الرضي في شرحه على الكافية على عدد كبير من البغداديين منهم: ابن كيسان، والزَّجَّاج، وابن السَّرَّاج، والزَّجَّاجي، ومبرمان، وابن دَرَسْتَوْيه، وأبو علي الفارسي وأبن جنّي، والزمخشري.

5- أظهرت الدراسة أنَّ الرَّضيَّ لم يكن متعصباً لمذهبٍ لُغوي بل نجده يعترض على بعض الآراء البصرية، والكوفية، والبغدادية، بينما يقوم بترجيح ما يراه أولى بالترجيح بل كان حيادياً فيما يراه ويأخذ بما يوافق رأيه النحوي.

6- كثرة الآراء البغدادية وانتشارها في جميع أجزاء الشرح.

7- يُعدُ (شرح الرَّضيّ على الكافية) مرجعاً مهماً لدارسي اللغة؛ حيث جمع معظم القضايا النحوية لعظماء النحو العربي الذين سبقوه، والذين عاصروه .

8- يُعدُ كتاب سيبويه من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها الرضي في شرحه على الكافية، وكذلك كتاب (المغني) لتقي الدين أبي الخير منصور ابن فلاح اليمني(ت680هـ)، و(المفصل في صَنْعَة الإعراب) للزمخشري، و(الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي

9- اهتم الرضي الأستراباذي اهتماماً واسعاً بالاحتجاج النَّقلي حيث أكثر في شرحه من الاستشهاد بالآيات القرآنية، وبقراءاته المختلفة المتواترة، والشاذة، كما احتج بالأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة، وبحِكَم، وأمثال العرب، وأقوالهم التي جرت مجرى المثل.

10- أكثر الرضي من الاحتجاج بالأبيات الشعرية في شرح الكافية حيث بلغ عدد الأبيات التي احتج بها حوالي تسعمائة وستة وتسعين بيتاً شعرياً.

11- نسب الرّضيّ إلى الزَّجَّاج جواز نصب ورفع صفة (أيّ) في نداء المعرفة، واعترض عليه بقوله: "وأمّا المازني والزَّجَّاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم (الإشارة) و(أيّ) قياساً على نحو: يا زيد الظريف، ولم يثبت"[1]، واثبت البحث بعد الرجوع إلى كتابيّ الأصول في النحو)، و(معاني القرآن) بأنَّ الزَّجَّاج يصف جواز نصب صفة (أيّ) في نداء المعرفة

1- البحث، ص 223.

بأنَّه كلام مرذول، ومخالف لكلام العرب وأكد بالأدلة بأنَّ صفة (أيّ) في نداء المعرفة لا يجوز فيها إلاّ الرفع.

12- لا يُعتد الرَّضي بما عُرِفَ بين النحاة بالتحديد الزَّماني والمكاني للاستشهاد، فهو يستشهد بمن يرى أنه أهلٌ لذلك، وأهليته تُستمد من فصاحته وليس من زمنه، فاستشهد بشعر المتنبي، وأبي تمام، وأبي نواس وهم من شعراء الطبقة الرابعة التي لا يجوز الاستشهاد بشعرهم عند أغلب النحاة.

13- شواهد الرضي تدلُّ على أنَّه عالمٌ ذو ثقافة واسعة، وفكر ثاقب، غزير المادة.

14- تعدد آراء البغداديين في المسألة الواحدة.

15- النحاة البغداديون تعددت نزعاتهم، فمنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية، ومنهم من غلبت عليه النزعة البصرية، ومنهم مَنْ جمع بين النزعتين .

16- يُلحظ على الرّضيّ الاستطراد والتطويل في شرحه لبعض القضايا النحوية.

17- انفراد الرضي ببعض الآراء النحوية، واعتراضه على بعض المسائل النحوية...

18- انتهج الرضي في (شرحه على الكافية) منهج العلماء المحققين إذ كان يبسط الآراء النحوية فيناقشها بحيادية دون تعصب، فهو كثيراً ما يخالف رأي المصنّف، وآراء البصريين والكوفيين والبغداديين إذا ما رأى عدم صوابها، ويستدل لرأيه بالحجة والمنطق والدليل القاطع الذي يرتضيه.

19- اعْتداد الرضيّ برأي الفحول من النحاة كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والمبرِّد، والسيرافي، والفارسي، وابن جنّي، والزَّجَّاج، والزّجّاجي، والزمخشري.

وأخيراً أحمد الله تعالى على إنجاز هذا البحث، فإن كان فيه صواب فهو من عند الله تعالى، وإن كان فيه خطأ فمن عندي، ومن قصوري، وعجزي ، وحسبي أني عملتُ، وحاولتُ أسأله المغفرة عن كل ما وقع مني من سهو أو خطأ في هذا العمل.

﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[1]

الباحث

علي محمَّد علي البوسيفي

1- سورة البقرة من الآية (286).

التوصيات:

يوصي الباحث بمزيدٍ من البحثِ والدراسة للآراء البغدادية في متون الكتب فهذا الموضوع في حاجة إلى المزيد من البحث والتدقيق، وأدعو الله- سبحانه وتعالى- أن تكون هذه الدراسة نافعة مفيدة، كما أسأله المغفرة عن كل ما وقع مني من سهو أو خطأ في هذا العمل.

الفهـارس العامــة

أوَّلاً – فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً – فهرس الأحاديث النَّبوية الشريفة.

ثالثاً – فهرس الحِكم والأمثال والأقوال المأثورة.

رابعاً – فهرس الأبيات الشعرية.

خامساً – فهرس المصادر والمراجع.

سادساً – فهرس المحتويات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة	﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	7،6	81
	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	7	83
البقرة	﴿وَعَلَى أَبصَارِهِم غِشَاوَةٌ﴾	7	41
	﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾	124	33،31
	﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	164	144
	﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾	175	126
	﴿فَعِدَّةٌ من أيام أُخَرَ﴾	184	261 ،260 263
	﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾	214	114

86	217	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾	البقرة
45	221	﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾	
40	154	﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾	آل عمران
251، 249 255، 252	3	﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾	النساء
240، 160	78	﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾	
258	95	﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾	المائدة
57، 56	139	﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾	الأنعام
33	158	﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾	
105، 104	75	﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾	الأعراف

الأعراف	﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾	132	242
التوبة	﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾	30	203
	﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾	63	105
	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾	103	207
	﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾	106	90
	﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾	108	204
يوسف	(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)	2	د
	﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾	35	120
إبراهيم	﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾	1	106
	﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾	9	ج

الإسراء	﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	110	240،160
الكهف	﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ﴾	31	208
الكهف	﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾	86	90
طه	﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾	5	84 ،82
الحج	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	30	207 ، 206 210،208
المؤمنون	﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾	35	104
	﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾	40	33
النور	﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾	43	202
الفرقان	﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾	2	62
	﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾	25	66

النمل	﴿أإلهٌ مع الله﴾	60، 61، 62، 63، 64	39
الروم	﴿ولا تكونوا من المشركين من الذين فرّقوا دينهم﴾	31 ، 32	106
الأحزاب	﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوةٌ حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا﴾	21	105
سبأ	﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾	24	97
	﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾	28	52، 54 ، 55، 57
فاطر	﴿أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾	1	252
الزمر	﴿قل اللهم فاطر السماوات والأرض﴾	56	220
	﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾	67	56
غافر	﴿أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾	1	248
	﴿يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم﴾	52	33

الشورى	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ﴾	53،52	103 ، 82
الزخرف	﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾	33	106،104
الحجرات	﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا﴾	9	258
ق	﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾	35	41
الواقعة	﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾	8	127
	﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾	27	127
	﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ﴾	41	127
الجمعة	﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	9	204
الحاقة	﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾	2 ،1	127
نوح	﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	14	64،62
المزمل	﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	8	64 ، 62
المدثر	﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾	35	267

القيامة	﴿ وجوهٌ يومئذ ناضرة﴾	22	48
الإنسان	﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾	3	90
النبأ	﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾	32،31	81
الإنفطار	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾	17	126
العلق	﴿نَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾	16 ، 15	86،103، 82
القدر	﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	5	113،114 120،116

ثانياً فهرس الأحاديث النَّبوية:

الرقم	الحديث النبوي	الصفحة
1-	" صلاةُ الليل مَثْنَى مَثْنَى، فإذا خَشِيَ أحدكم الصُّبحَ صلى ركعةً واحدةً، تُوترُ له ما قد صلى"	249

ثالثاً- فهرس الحِكم والأمثال والأقوال المأثورة:

1-	"إذا بلغ الستين الرجل فإيَّاه وأيَّا الشَّوابِّ"	134، 135
2-	"إذا ظهر السَّبب بطلَ العجب"	123
3-	"أمتٌ في الحجرِ لا فيك"	42
4	"أمرٌ أقعده عن الحرب"	48
5-	"تمرة خيرٌ من جرادة"	49
6-	"رُبَّ رجلٍ يفهم هذا"	70
7-	"شرٌ أهرَّ ذا ناب"	45 ، 48
8	"شهرٌ ثري، وشهرٌ تري، وشهرٌ مرعيٌ"	49
9-	"ضَعِيفٌ عاذَ بقَرْمَلَةٍ"	41
10-	"لأمر ما جَدَعَ قُصيرٌ أنفه"	125
11	ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ	230،231 232 ، 233

رابعاً- فهرس الأبيات الشعرية:

الرقم	البيـــت	الـقـائـــل	الصفحة
	قافية الألف		
1-	فأوْمـأتُ إيمَــاءً خَفِيًّا لِحَبْتَــر ولله عَيـنا حَتْبَـرٍ أيَّمـا فتــى	الراعي النميري	127
	قافية الباء		
1-	ألا لَيتَ شِعري هَلْ يَلومَنَّ قَومُهُ زُهَيراً على ما جرَّ من كُلِّ جانِبِ	أبي جُندب بن الهُذلي	35
2-	لَئنْ كَانَ بَرْدُ الَماءِ هَيمَانَ صَادِيَاً إليَّ حَبِيباً إنَّهَا لَحَبِيبُ	عروة بن حزام	59
3-	رُبَّ مُسْـــتَغْنٍ ولا مالَ له وَعَظِيم الفَقْر وهْو ذو نَشَـــب	مجهول القائل	75
	قافية التاء		

1-	وكنتُ كَذي رُجليْنِ رجلٍ صَحيحة ورجلٍ رَمىَ فيها الَزمانُ فشلّت	كثير عزة	86
2-	خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً مقالةَ لهْبيّ إذا الطيرُ مَرّت	منسوب لرجل من الطائيين	44
قافية الدال			
1-	فلا واللهِ لا يُلفِى أنُـــــاس فتَىً حتَّاكَ يا ابْنَ أبِي زِيَـــادِ	مجهول القائل	113
2-	إذا المرءُ أَعْيَته المروةُ ناشِئاً فَمَطْلَبُها كَهْلاً عليه شَدِيدُ	المخبل السعدي	59
3-	وَلكِنَّما أهْلِي بِوَادٍ أنِيسُـــــهُ ذِئَابٌ تَبَغَّي النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ	ساعدة بن جوية الهُذلي	249
قافية الراء			
1-	رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدراعِهِم فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حُذَارِ	النابغة الذبياني	58

2-	إنَّا وَجَدْنَا بَنِي جِلَّان كلِّهُمُ كسَاعِدِ الضَّبِّ لا طُولٍ ولا قَصرِ	مجهول القائل	84
3-	لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْـــــرِ؟ أَقوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهرِ	زهير بن أبي سُلمى	204
4-	بَلْ بَنـــــي النَّجـــار إن لنَا فِيهُم قَتَـــلى وإن تـــــرَه	خالد بن عبدالعزيز الأنصاري	215
5-	يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أيْما إلى جَنَّةٍ أيما إلى نَارِ	سعد بن قرط	91
6-	..... بمَثْنَى الزِّقَاقِ المُتَرَعَاتِ وبالجُزُرْ	أمرؤ القيس	252
7-	فَهَيَّاك والأمرَ الذي إنْ تراحبتْ مَواردُه ضاقتْ عليك المصادر	طفيل الغنويّ	134
قافية العين			
1-	..... يا رُبَّ هَيجا هِيَ خَيرٌ مِن دَعَه	لبيد بن ربيعة	76

2-	وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا استَقْبَلْتَ مِنْهُ وليسَ بأَنْ تَتَبَّعّه اتِّباعَاً	القطامي	66
3-	لمَّا عَصَى أصحابُهُ مُصْعَباً أدَّى إلَيْهِ الكَيْلَ صاَعاً بِصَاعِ	السفاح بن بكير	35
قافية القاف			
1	حَسِبْتُكَ فِي الْوَغى مِرْدَى حُرُوبٍ إذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقاً	مجهول القائل	40
2	سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحْيَّاكِ أخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شارِق	مجهول القائل	48
قافية اللام			
1-	جزى ربُّه عنِّي عديَّ بن حاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل	النابغة الذبياني	34
2-	فَلاَ وأبيكِ خيرٌ منكِ إني لَيُؤذيني التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ	شمير بن الحارث الظبي	84
3-	ثُمَّتَ قُمْنا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ أَعْرَافُهُنَّ لِأَيْدِينا مَنَاديلُ	عبدة بن الطِّيب	228

4-	فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بَالِ	عُدي بن زيد العبادي	176
5-	فَمَا زَالتِ القتْلى تَمُجُّ دِمَاءَها بدجْلَة حتَّى مَاءُ دِجْلة أَشْكَلُ	جرير بن عطية	115
6-	وضَاقتِ الأرْضُ حَتَّى كَانَ هارِبُهُمْ إذَا رَأى غَيْرَ شَيْء ظَنَّهُ رَجُلاً	المتنبي	115
7-	سَأحِملُ نَفْسِي عَلَى حَالةٍ فَإمَّا عَلَيها وَإمَّا لها	عامر بن جوين	90
قافية الميم			
1-	فألقت قِنَاعاً دُونَهُ الشَّمسُ واتَّقتْ بِأحْسَنِ مَوُصولين كَفٍّ ومِعْصَمٍ	مجهول القائل	85
2-	وَلَا يَلْبَثَ العَصْرانِ يَوْمٌ وليلةٌ إذا طلبا أنْ يُدْرِكا ما تَيمَّما	حُميد بن ثور الهلالي	87
3-	لا تُفسِـــدُوا آبَالَكُـمْ إيمَــا لنَا إيمَــا لَكُمْ	مجهول القائل	96

4-	يَعِيْشُ الفتى في النَّاسِ إمَّا مشيَّعاً على الهمِ أو هَلْبَاجَةً ميتاً غَمَّا	خالويه	97
5-	ألا رُبَّ مأخوذٍ بإجرامِ غيره فلا تَسأ هجران مَنْ كان مُجْرِما	مجهول القائل	76
6-	أماوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ في صَدِيقِه أقاويل هذا الناسِ ماوِيَّ ينْدَمِ	مجهول القائل	243
قافية النون			
1-	ألا رُبَّ مَولودٍ وليس له أبٌ وَذِي وَلدٍ لم يَلدَهُ أبوان	ينسب إلى رجلٍ من أزد السراة	75
قافية الياء			
1-	تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأنَّكُمُ عِنْدِي	مجهول القائل	58
2-	كم عَمّةٌ لَكَ يا جريرُ وخالةٌ فَدْعَاءُ قد جَلَبَتْ عليّ عِشَاري	الفرزدق	40

3-	فَلَيْتَ كِفَافاً كَانَ خيرُكَ كلّهُ وشرُّكَ عنّي ما ارتَوى الماءَ مُرْتَوي	عدي بن زيد العبادي	177
4-	عَدَدّتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَيْسِ إذ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي	رؤبة بن العجاج	234
5-	يا رُبَّ قائـلـــةٍ غـــــــدا يا لَهْفَ أُمِّ مُعـــــاوِيَـــــة	هند بنت عتبة	74
قافية الهاء			
1	فَهِيَّاك والأمرَ الذي إنْ تراحبتْ مَوَارِدُه ضاقتْ عَلَيكَ مَصَادِرهُ	طفيل الغنويّ	134

خامساً- المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أوَّلاً- المصادر والمراجع

1- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح، طارق الجنابي، عالم الكتب بيروت، ط1، 1987م.

2- أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية، وآثاره في القراءات والنحو، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة جدة، السعودية، ط3، 1989 م.

3- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، قدم له، طه حسين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة القاهرة، ط2، 1992م.

4- ارتشاف الضرب، في معرفة كلام العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح، رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م.

5- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهَرَوي، تح، عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1993م.

6- أسرار العربية، لابن الأنباري، تح، محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (دط)، (دت).

7- الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي، تح، غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (دط)، 1987م.

8- الأصوات ووظائفها، محمد منصف القماطي، دار الوليد ليبيا،(دط)، (دت).

9- أصول السرخسي، أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تح، أبو الوفاء الأفغاني، نشر لجنة إحياء التراث النعماني، حيدر آباد الهند، (دط)، (دت).
10- الأصول في النحو: لابن السّراج، تح، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1988م.
11- إعراب الجمل واشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي للطباعة والنشر والتوزيع حلب، ط5، 1989م.
12- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس، تح، خالد العلي، دار المعرفة بيروت، ط2، 2008م.
13- الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزِرِكلي، دار العلم للملايين، ط 7، 1986.
14- الإغفال، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح، عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي أبوظبي، 2003م.
15- أمالي ابن الحاجب: تح، فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل بيروت، (دط)، (دت).
16- إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة، لجمال الدين بن الحسن القفطي، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1986م.
17- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروتت(دط)، (دت).
18- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: تح، كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، ط2، 1996م.
19- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح، موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، (دط)، 1982م.

20- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح، د. مازن مبارك، دار النفائس بيروت، ط 3، 1979م.
21- البارع في اللغة، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، تح، هاشم الطعّان، مكتبة النهضة بيروت، ط1، 1975م.
22- البحر المحيط في أصول الفقه للزَّركشي، تح، عبدالقادر عبدالله العاني، راجعه، عمر سليمان الأشقر، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت، ط2، 1992م.
23- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيّان الأندلسي الغرناطي(ت754هـ)، طبعة بعناية، الشيخ عرفات العَشا حسّونه، مراجعة، صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت،(دط)، 2010م.
24- بدائع الفوائد للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيّم الجوزية: تح، علي محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، (دط)، (دت).
25- البديع في علم اللغة العربية، مبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير(ت606هـ)، تح، فتحي أحمد على الدين، مركز أحياء التراث الإسلامي السعودية، ط1، 1420هـ.
26- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السَّبتي(ت688هـ)، تح، عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1986م.
27- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1965م.
28- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تح، محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000م.
29- بناءُ الجملة العربية، محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، (دط)، 2003م.

30- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري، تح، طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السَّقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ط2، 2006م.
31- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تح، عبد المجيد قطامش، راجعه عبد العزيز علي سفر، وخالد عبد الكريم جمعة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب الكويت، ط1، 2001م.
32- تاريخ الأدب العربي . عصر الدول والإمارات . شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط 3، (دت).
33- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، دار المعارف مصر، ط3، (دت).
34- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للخطيب البغدادي، تح، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1997م .
35- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي أبي المحاسن المفضل، بن محمد مسعر التنوخي المعرِّي، تح، عبد الفتاح محمد الحلو، طبع ونشر إدارة الثقافة والنشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية، (دط)، 1981م.
36- تاريخ علوم اللغة العربية، طه الراوي، مطبعة الرشيد بغداد، 1949م.
37- تاريخ النحو، علي النجدي ناصيف، دار المعارف مصر، تح،عبدالله الرُّومي الحموي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1991م.
38- التبصرة والتذكرة للصيمري: تح، فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982م، 139/1.
39- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تح، علي محمد البجاوي، دار الشام بيروت.

40- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق ودراسة، عبد الرحمن السليمان العثيمين، رسالة ماجستير منشورة، مقدمة إلى جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إشراف د. أحمد مكي الأنصاري، 1396هـ، 1976م.
41- تذكرة النحاة لأبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسي، تح عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط1، 1986م.
42- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح، حسن هنداوي، دار القلم دمشق، (دط)، (دت).
43- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح، محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للنشر، (دط)، 1967م.
44- التصريف للمازني، تح، إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، إدارة إحياء التراث القديم مصر، ط1، 1954م.
45- تفسير التحرير والتنوير: للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م.
46- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تح محمود محمد شاكر، راجعه، أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط2، (دت).
47- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالقادر النحوي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، ط 2، 1999م.
48- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت788هـ)، تح، علي محمد فاخر، وجابر محمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، حامد السيد مبارك، وعلي السنوسي محمد، ومحمد راغب نزال، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، ط1، 2007م.

49- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخبّاز، شرح كتاب اللمع لابن جني، تح، فائز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر القاهرة، ط1، 2002م.
50- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت749هـ)، تح، عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 2001م.
51- جامع الدروس العربية: للشيخ مصطفى غلاييني، راجعه، عبد المنعم خفاجه، المكتبة العصرية صيدا، ط2، 1989م.
52- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشام للتراث بيروت.
53- الجُمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي، تح، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1984م.
54- الجُمل لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تح، علي حيدر، منشورات دار الحكمة دمشق، (دط)، 1972م.
55- جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر، جمعها وقدم لها عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، (دت).
56- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المُرادي، تح، فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1992م.
57- ابن جني النحوي، فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 1969م.
58- جواب المسائل العشر، لابن بَرَّي، تح، محمد أحمد الدّالي، دار البشائر للنشر والتوزيع سوريا، ط1997،1م.
59- حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تح، طه عبدالرّووؤف سعد، المكتبة التوفيقية القاهرة، (دط)، و(دت).

60- حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى، يس بن زين الدين العُليمي الحمصي، تح، كريم حبيب كريم الكمولي، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي بيروت، ط1، 2016م، 2/152-157.
61- حجة القراءات: للإمام أبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تح، سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط5، 1997م.
62- الحجة للقرّاء السبعة أيمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: لأبي علي الفارسي، تح، بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، راجعه، عبدالعزيز رباح، دار المأمون للتراث دمشق،ط1، 1984م.
63- حضارة الإسلام في دار السلام، جميل بن نحلة المدور، مطبعة المقتطف، مصر، (د ط)، 1888م.
64- الحللُ في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي(ت521هـ)، تح، سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، (دط)،و(دط).
65- خزانة الأدب عبد القادر البغدادي: تح، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 1997م.
66- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح. الشربيني شريدة، دار الحديث القاهرة، 2007م.
67- الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1985م.
68- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة، (دط)، (دت).
69- دراسةُ الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، (دط)، 1997م.

70- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1999،1م
71- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيّ، تح، أحمد محمّد الخرَّاط، دار القلم دمشق، (دط)، (دت).
72- ديوان أمرئ القيس ، تح، محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط4، (دت).
73- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح، نعمان محمد أمين طه، دار المعارف مصر، ط3، (دت).
74- ديوان حُميّد بن ثور الهلالي، جمعه وحققه، محمد شفيق البيطار، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، ط1، 2010م،
75- ديوان طفيل الغنويّ، شرح الأصمعي، تح، حسّان فلاح أوغلي، دار صادر بيروت، ط1، 1997م،
76- ديوان عدي بن زيد العبادي، تح، محمد جبَّار المعيبد، دار الجمهورية للطبع والنشر بغداد، (دط)، 1965م.
77- ديوان القطامي: تح، إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت ط1، 1960م.
78- ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه، إحسان عبّاس، دار الثقافة بيروت،1971م.
79- ديوان المتنبي، إعداد محمود محمد شاكر، القاهرة، (دط)، 1922م.
80- ديوان النابغة الذبياني: تح، عباس عبدالسّاتر، دار الكتب العلمية بيروت،ط3، 1996م،
81- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تح، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، (دط)، (دت).
82- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، تح، السيد محمود شكري الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث بيروت، (دط)، (دت).

83- سرّ صناعة الإعراب، أبي الفتح عثمان بن جني، تح، د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط 2، 1993م.
84- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني، المعروف بحاجي خليفة، تح، محمود عبد القادر الأرناؤوط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية استانبول، 2010م، (د ط).
85- شذرات الذهب في أخبار من ذَهَب لابن العماد، تح، عبدالقادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق وبيروت، ط 1، 1988م.
86- شرح أبيات المغني: لعبد القادر البغدادي، تح، عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1988م.
العلمية بيروت، ط1، 2002م.
87- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمّد محيي الدين عبدالحميد، ط2، (دت).
88- شرح ابن طولون علي ألفية ابن مالك: لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي، تح، عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي،دار الكتب
89- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000م.
90- شرح أشعار الهُذليّين: لأبي سعيد السُّكري، تح، عبدالستار أحمد فراج، راجعه، محمود محمد شاكر، مكتبة، دار العروبة القاهرة، مطبعة المدني، (دط)، (دت).
91- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه، حسن حمد بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1998م.
92- شرح ألفية ابن مالك: محمد صالح بن العثيمين، مكتبة الرشيد الرياض، ط1، 1434هـ.
93- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة، علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي الرياض، ط1، 1985م.

94- شرح التسهيل: لابن مالك، تح. عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.
95- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ خالد عبدالله الأزهري، تح، محمد باسل عيُون السّود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.
96- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبَّذي، من أوَّل باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (مطبوعة)، تحقيق ودراسة، حسن بن نفاع بن نويفع الجابري الحربي، إشراف، د. سعد بن حمد االغامدي، جامعة أم القرى السعودية كلية اللغة العربية، فرع اللغة والنحو والصرف، العام الجامعي، 1423- 1424هـ.
97- شرح جمل الزجاجي المعروف بالشرح الكبير، لابن عصفور الإشبيلي(ت669هـ)، تح، صاحب أبو جناح، (دت)، (دط).
98- شرح الجمل في النحو للشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت471هـ)، تحقيق ودراسة: خديجة محمد حسين باكساني،(رسالة ماجستير)، مطبوعة، جامعة أم القرى، قسم النحو (1408هـ)،
99- شرح الحدود في النحو، عبدالله بن أحمد الفاكهي(ت972هـ)، تح، متولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة مصر، (دط)، 1988م.
100- شرح الرّضيّ على الكافية، محمد بن الحسن الأستراباذي، تح، د. يوسف حسن عمر منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط2، 1996م.
101- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: تأليف عبدالله بن بَرّي، تح، أعبيد مصطفى درويش، مراجعة محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة، (دط)، 1985م.
102- شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، محمد محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 2007م.

103- شرح شواهد المغني للسيوطي، دار مكتبة الفكر طرابلس ليبيا، (دط)، (دت).
104- شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي بن فضَّال المَجاشعي، تح، حنا جميل حداد، مكتبة المنار الأردن، ط1، 1985م.
105- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي، تح، د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2015م.
106- شرح كتاب الحدود في النحو: للإمام الفاكهي (ت972هـ) ، تح، المتولي رمضان أحمد الدميري، (دط)، 1988م .
107- شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لأبي الحسن علي بن محمد بن الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف، تح، خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس ليبيا، (دط)، (دت).
108- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: تح، أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2008م.
109- شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك(ت672هـ)، تحقيق، عدنان عبدالرحمن الدُّوري، مطبعة العاني بغداد، (دط)، 1977م.
110- شرح الكافية الشافية: للعلامة جمال الدين بن مالك، تح، عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث ط1، 1982م.
111- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: لابن هشام الأنصاري، تح، هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن، (دط)، 2007م.
112- شرح اللمع: لابن برهان العكبري(ت456هـ)، تح، فارس فائز، السلسلة التراثية الكويت، ط1، 1984م.
113- شرح اللمع للأصفهاني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي(ت543هـ)، تح، إبراهيم محمد أبو عباة، طبع إدارة الثقافة والنشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1990م.

114- شرح المعلقات العشر، للشيخ أحمد الشنقيطي، تح، محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية صيدا، .2005
115- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للقاسم بن الحسن الخوارزمي، تح، عبد الرحمن بن سليمان العثَيمين، دار الفكر الإسلامي بيروت، ط1، 1990م.
116- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية مصر، (دط)، (دت) .
117- شرح المقدمة الجزولية الكبير: لأبي علي عمر بن محمد الأُزدي الشلوبين، دراسة وتحقيق، د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرُّشد الرياض السعودية، ط1، 1993م.
118- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تح، جمال الدين عبد العاطي مخيمر أحمد مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط1، 1997م.
119- شرح المُقدِّمة المُحْسِبَةُ، للطاهر بن أحمد بن باب شاذ(ت469هـ)، تح، خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية الكويت، ط1، 1977م.
120- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح، عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية صيدا، (د ط)، 2005م.
121- شرح الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبي عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000م.
122- الصَّاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ): تح، الشيخ أحمد صقر، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، ط2005.
123- صحيح البخاري: للإمام البخاري(ت256هـ)، دار ابن كثير دمشق، ط1، 2002م.

124- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مُسلم بن الحجَّاج بن مسلم القشيري النيسابوري، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة الإسلامية السعودية، دار السّلام للنشر والتوزيع السعودية، ط2، 2000م.
125- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين البغدادي، المعروف بالنيلي، تح، محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، (دط)، 1419هـ.
126- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط 2، (دت).
127- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الورَّاق(ت325هـ)، تح، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد الرياض، ط1، 1999م.
128- العوامل المئة، لأبي بكر عبد القاهر عبد الرحمن محمد الجرجاني، عُنى به أنور بن أبي بكر الشيخي الدّاغستاني دار المناهج للنشر والتوزيع بيروت، ط1، 2009م.
129- الغُرَّةُ في شرح اللُّمع لابن الدَّهَّان، رسالة دكتوراه، تحقيق ودراسة، فريد عبد العزيز الزَّامل السُّليم، دار التدمريّة الرياض، ط1، 2011م.
130- فتح القدير بين فنيّ الرواية والدّراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار المعرفة بيروت، ط4، 2007م.
131- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت761هـ)، تح، حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان الأردن ط1، 1990م.
132- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة بيروت لبنان، (دط)، (د ت).
133- الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو: للجامي، تح، الشيخ أحمد عزّو عناية، والأستاذ علي محمّد مصطفى، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 2009م.
134- القاموس المحيط للفيروز آبادي: المكتبة العصرية بيروت، ط1، 2009م.
135- الكافية في علل النحو والشَّافية في علمي التصريف والخط، لابن الحاجب، تح، صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، (دط)، (دت).

136- الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الجزري الملقب بعز الدين، راجعه وصححه، د. محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية بيروت، 1987م.
137- كتاب الإيضاح، تح، كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، ط2، 1996م.
138- كتاب التعريفات: علي بن محمد الجرجاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2003م.
139- كتاب الشِّعر أو شرحُ الأبياتِ المشكِلَةِ الإعرابِ، لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تح، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1988م.
140- كتاب العين، تح، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2003م.
141- كتاب الفصول في العربية لابن الدهان: تحقيق ودراسة، ناجية محمد عبدالرزاق عدس، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب الجامعة الأردنية، 1401هـ - 1981م.
142- كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو عثمان بن قمبر، تح، عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط1، (دت)
143- كتاب اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي، تح، مازن مبارك، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر دمشق، ط2، 1985م.
144- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام، عبد العزيز أحمد بن محمد البخاري، وبهامشه أصول البزودي، عبد العزيز أحمد بن محمد البخاري علاء الدين، مطبعة الشركة الصحفية العثمانية، (دط)، 1308هـ.
145- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي بيروت، (دط)، و(دت) .
146- اللباب في علل البناءِ والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكبري، تح، غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر لبنان، ط1، 1995م.

147- اللُّباب في علم الإعراب: للإسفرائيني، تح، شوقي المعرّي، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
148- اللباب في علوم الكتاب، أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تح، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ومحمد سعد رمضان، ومحمد المتولي الدسوقي، دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1998م.
149- اللُّباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف ـ البلاغة والعروض ـ اللغة والمثل: محمد علي السَّراج، مراجعة، خير الدين شمسي باشا، دار الفكر دمشق، ط1، 1983م.
150- لسان العرب، ابن منظور، تح، أمين محمد عبدالوهاب، محمد الصادق العبيْدي، دار أحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط3، (دت).
151- لسان الميزان، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1971م.
152- اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان ابن جِنّي، تح، سميح أبو مّغلي، دار مجدلاوي عمان، (دط)، 1988م.
153- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزّجَّاج، تح، هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، 1971م، (دط).
154- مُثُلُ المقرب لأبن عصفور الإشبيلي، تح، صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية القاهرة، ط1، 2006م
155- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تح. عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي القاهرة، ط3، 1999م.
156- مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ط1، 2007م.

157- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج، أعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع الكويت.
158- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني، تح، علي النجدي ناصيف، عبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط2، 1986م.
159- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تح، طه جابر فيَّاض اللواني، مؤسسة الرسالة، ط2، 1992م.
160- المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان الأردن، ط 1، 1987م.
161- المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل أربد الأردن، ط 3، 2001م.
162- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف مصر، ط 7 (د ت)
163- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المهدي المخزومي، مطبعة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1958م .
164- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1984م.
165- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات النحوية الحديثة، مصطفي عبد العزيز السنجرجي، المكتبة الفيصيلية مكة، ط1، 1406هـ .
166- مرآة الجنان، وعبرة اليقضان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، للإمام أبي محمد عبدالله بن أسعد بن سليمان اليافعي، وضع حواشيه، خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1997م.
167- مراحل تطور الدرس النحوي، عبدالله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1993م
168- المرتجل في شرح الجمل لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشَّاب، تحقيق ودراسة علي حيدر، (دط)، 1972م، دمشق.

169- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تح، محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ط1، 1985م.
170- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تح، حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط1، 1987م.
171- المسائل الشيرازيات: لأبي علي الفارسي، تح، حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع السعودية، ط1، 2004م.
172- المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي النحوي، تح، علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1982م.
173- المسائل المنثورة لأبي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي: تح، شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع ط1، 2004م.
174- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تح، عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب القاهرة، 2008م، (دط).
175- المساعد على تسهيل الفوائد: للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل، تح، محمّد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ط1، 1982م.
176- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري شهاب الدين أحمد بن يحيى، تح، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 2010م.
177- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي أبي طالب القيسي(ت437هـ)، تح، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1984م.
178- معاني الحروف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني، تح، الشيخ عرفان بن سليم العَشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ط1، 2005م.
179- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء: عالم الكتب بيروت، ط3، 1983م.
180- معاني القرآن وإعرابه، للزَّجَّاج، شرح وتحقيق، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م.

181- معجم الأدباءِ، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1991م.
182- معجم البلدان، للشيخ شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت الحموي الرومي البغدادي، دار صادر بيروت، (دط)،1977م.
183- معجم تقويم البلدان، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر المعروف بابن العماد، دار صادر بيروت (د ت)، (د ط).
184- معجم شواهد النحو الشعرية، حنَّا جميل حَدَّاد، دار العلوم الرياض، ط1، 1984م.
185- معجم القراءات لعبد المطلب الخطيب: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ط1، 2002م.
186- معجم المصطلحات النحويَّة والصَّرفيَّة: محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الفرقان للنشر والتوزيع الأردن، ط1، 1985م.
187- معجم اللغة العربية المعاصر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة، ط1 2008م.
188- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2008م.
189- المعجم الوسيط إصدار مجمع اللغة العربية الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م.
190- مُغْنِي اللبيب عن كُتب الأعاريب: لأبن هشام الأنصاري، تح، مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، 1969م.
191- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1985م.
192- مفتاح العُلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1983م.
193- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، قدم له وبوّبه علي أبو ملجم، دار الهلال بيروت، ط1، 1993م.

194- المفصل في علم اللغة العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح، فخر صالح قداره، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 2004م، ص 123.
195- المفضّليّات، شرح وتحقيق، أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف مصر، ط6، (دت).
196- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن موسى العيني، تح، علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السُّوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام لطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2010م.
197- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح، كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر، 1982.
198- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح، محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، ط3، 1994م.
199- المقدمة الجزولية في النحو: لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، تح، شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه، حامد أحمد، وفتحي محمد أحمد، مطبعة أم القرى، (دط)، (دت).
200- المقرب لابن عُصْفُور الإشبيلي، تح، صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية القاهرة، ط1، 2006م.
201- الممنوع من الصرف في اللغة العربية، عبد العزيز علي سفر، جامعة الكويت، ط1، 2000م.
202- موسوعة علوم اللغة العربية: إعداد أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت ط1، 2006م.
203- موسوعة النحو والصرف والأدب، أميل بديع يعقوب، مطبعة دار السلام، ط5، 1988م.

204- الموصَّلُ في شَرحِ المفصَّل، للإمام حسين بن علي بن حجاج السِّغْناقي(ت714هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية،(مطبوعة) جامعة أم القرى السعودية، دراسة وتحقيق، أحمد حسن أحمد نصر ، قسم الأسماء حتى نهاية مبحث الكفايات.
205- موطأ مالك: رواية يحيى الليثي، دار إحياء التراث العربي مصر،(دط)، (دت).
206- الموفقي في النحو، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، تح، عبدالمحسن الفتلى، وهاشم طه شلاش،نشر في مجلة المورد ببغداد، المجلد الرابع العدد الثاني 1975م.
207- نتائج الفكر في النحو العربي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السّهيلي، تح، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1992م.
208- نحو التّيسير دِراسةٌ ونقدٌ منهجي، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي بغداد، ط2، 1984م.
209- النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات مصر، ط1، 2007م.
210- النحو العربي أحكامٌ ومعانٍ، محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط1، 2014م، 331/2.
211- النحو المصفى، محمد عيد، عالم الكتب القاهرة، ط2، 2009م.
212- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجدّدة: عباس حسن، دار المعارف مصر، ط 11، (دت).
213- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري: تح، إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار بيروت ط3، 1985م.
214- نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي، تح، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط1، 1995م.

215- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تح، محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق بيروت، ط1، 1981م، ص 269.
216- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، مؤسسة التاريخ العربي، (دط)، (دت).
217- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تح، عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، (دط)، 1992م.
218- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تح، أحمد الأرناووط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000م.
219- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تح، إحسان عباس، دار صادر بيروت، (د ت).
220- يتيمة الدهر لأبي منصور الثعالبي، تح، مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، 1983م.

ثانياً- الرسائل الجامعية:

1- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، للباحث محمود الحسيني محمود، (رسالة دكتوراه)، جامعة القاهرة، العام الجامعي 1976م، طبع البحث، بمؤسسة الرسالة دار عمَّار، (دط)، (دت) .

2- البغداديون من النحاة في كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري – آراؤهم – اجتهاداتهم، (رسالة ماجستير) ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجمهورية الجزائرية، العام الجامعي 2018 – 2019م.

ثالثاً- البحوث والدوريات:

1- مجلة العلوم العربية، الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين، صلاح عبدالله أبو جليع، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية السعودية، ، العدد (28)، بتاريخ 31 مايو 2013م .

سادساً: فهرس الموضوعات

ر. م	الموضوع	رقم الصفحة
1-	الآية	أ
2-	الإهداء	ب
3-	الشكر والتقدير	ج
4-	المقدمة	د
5-	التمهيد	1- 27
6-	نشأة النحو البغدادي وآراء العلماء فيه	2
7-	تطوَّر المدرسة البغدادية وأشهر أعلامها	6
8-	خصائص المدرسة البغدادية	8
9-	قضية الخلاف في وجود المذهب البغدادي	9
10-	ترجمة لأشهر نحاة بغداد ابن كَيْسان(ت299هـ)	11
11	أبو علي الفارسي(ت).	16
12	ابن جنّي(ت392هـ).	20
13	ترجمة للرضي الأستراباذي(ت686هـ)	23

14-	التعريف بكتاب شرح الرَّضيّ على الكافية	25
15-	الباب الأوَّل: الآراء البغدادية التي رجّحها الرّضيّ	28-151
16-	الفصل الأوَّل المسائل المتعلقة ببعض المرفوعات والمنصوبات	29-67
17-	مسألة تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول	30
18-	مسوّغات الابتداء بالنكرة	37
19-	تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر	51
20-	العامل في المفعول المطلق إذا كان من لفظه ولم يكن جارياً على حروف فعله	61
21-	الفصل الثاني المسائل المتعلقة ببعض المجرورات والتوابع	68-107
22-	وصف المجرور بالحرف (رُبَّ)	69
23-	وصف النكرة إذا أُبدلت من المعرفة	80
24-	حكم العطف بـ (إمَّا)	88
25-	العامل في البدل	101
26-	الفصل الثَّالث المسائل المتعلقة ببعض الأدوات و الأسماء.	108-151
27-	دخول المجرور (حتَّى) فيما قبلها.	109

28-	الخلاف في نوع (ما) التعجبية في صيغة (ما أفعله).	122
29-	الضمير في (إيَّاك).	132
30-	علة منع مساجد من الصرف.	143
31-	الباب الثاني: الآراء البغدادية التي ضعَّفها الرَّضيّ.	267-152
32-	الفصل الأوَّل المسائل المتعلقة ببعض المرفوعات والمنصوبات.	197-153
33-	عامل الرفع في (المبتدأ والخبر).	154
34-	تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً.	169
35-	عامل النصب في (المفعول معه).	182
36-	عامل نصب المنادى.	190
37-	الفصل الثَّاني: بعض المسائل المتعلقة بالمجرورات والتوابع.	224-198
38-	دلالة حرف الجَّرِ (مِنْ) على التبيين.	199
39-	العامل في عطف النسق	211
40-	جواز نصب صفة (أيّ) في النداء.	219
41-	الفصل الثَّالث: المسائل المتعلقة ببعض الأدوات والمفردات.	266-224
42-	(ليس) بين الفعلية والحرفية.	225

43-	(مَهْمَا) الشرطية بين البساطة والتركيب.	238
44-	العدل في ألفاظ الأعداد التي على وزن(فُعال ومَفْعَل).	245
45-	العدل في (أُخَر).	257
46-	الخاتمة	268
48-	الفهارس العامة	273
49-	فهرس الآيات القرآنية	274
50-	فهرس الأحاديث النبوية.	281
51-	فهرس الحكم والأمثال والأقوال المأثورة	282
53-	فهرس الشواهد الشعرية	283
55-	فهرس المصادر والمراجع	290
56-	فهرس الموضوعات	312